جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الأمنية الروسية اتجاه الشرق الأوسط:

دراسة حالة سوريا

2011 - 2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:

- **زايد هادية**
- **دبي كاتية**

إشرافالأستاذ:

- **أ. زاوي رابح**

لجنة المناقشة:

أ.فلة قصدالي..... رئيساً.
أ.زاوي رابح ..... مشرفاً ومقرراً.
أ.عطيش يمينة.....ممتحناً.

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

« وقل ربّي زدني علما »

سورة طه: "114"

شكر وعرفان

الحمد لله، الحمد لله الّذي بحمده تتمّ الصالحات.

والصلاة والسلام على خير البرّية، سيّدنا محـــــــــمد ﴿صلى الله عليه وسلم﴾

وكلّ شيء أنعم به علينا، من نعمة العقل والصّبر والقوّة لإنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع.

ومنه نتقدّم بجزيل الشّكر والعرفان إلى:

الأستاذ "رابح زاوي" على إشرافه ومتابعته لنا وعلى توجيهاته ونصائحه الهادفة.

كما نتقدّم بالشّكر إلى أعضاء اللّجنة المناقشة الّتي سنلتزم بكلّ توجيهاتها وانتقاداتها العلمية والموضوعية.

دون أن ننسى عمّال المكتبة الّذين زودونا بما نحتاجه من مراجع خاصة مكتبة قسم العلوم السياسية ولا يفوتنا أن نشكر السيدة "هرمز رادية" على تعاونها معنا.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال الله فيهما:

"بسم الله الرّحمان الرّحيم"

"ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"

إلى من ربّتني. أرضعتني حنانا وحبّا والّتي سهرت من أجل راحتي أمّي العزيزة "وبزة".

إلى الّذي رافقني بإرشاداته وتوجّهاته المنيرة طوال مشوار الدّراسي أبي العزيز "كمال".

إلى إخواني الأعزّاء: نبيلة وزوجها محمّد وابنهما: سامي، إلى ياسمين وأخي نجيب.

إلى كلّ أصدقائي وزملاء الدّراسة دون استثناء وخاصة صديقة يسمينة، وحسان لعزرجي، إبتسام، منيرة، فايزة، فاطمة.

وإلى كلّ أقربائي خالاتي ، وكلّ من دعمني لإنجاز هذا العمل.

وإلى شريكتي في العمل: كاتبة.

هادية.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لأمي الحبيبة مصدر العطاء

والحنان أطال الله في عمرها.

وإلى والدي العزيز حفظه الله ورعاه

وإلى إخوتي الأعزاء والأحباء كريم ، صفيان، سليم،

وكل أصدقائي و زملائي في الدّراسة

وإلى كل الأقارب، وإلى كل من دعمني لإنجاز هذا العمل.

إلى شريكتي في العمل: هادية.

كاتية.

مقدمة

1-التعريف بالموضوع:

شكل انهيار الإتّحاد السوفيتي تغييرًا للخريطة السّياسية الدّولية على المستوى العالمي حيث انتقل من نظام ثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية تاركا الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم. غير أنّ عودة روسيا مؤخرا على الساحة الدولية متخذة مواقف واضحة في العديد من القضايا بين رغبتها في استعادة مكانتها وتغيير النّظام السائد "أحادي القطب" واستهداف المناطق الجيواستراتيجية.وبعد اندلاع ثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط استغلت روسيا الفرصة للعودة من جديد لتحقيق مصالحها مستخدمة جميع الوسائل الدّبلوماسية، الاقتصادية ، العسكرية.

تعد الأزمة السورية واحدة من الساحات الّتي مثّلت اختيارا للتّوجهات السيّاسية الجديدة الروسية لتلعب دورا فعّالا في المنطقة، وظلّت سوريا أ،حد زبائن الصناعة العسكرية الروسية منذ بداية الأزمة في2011، بالنظر إلى بلدًا محوريا بالنّسبة للتطلّعات الروسية الجيوسياسية حيث مازالت تحتفظ البحرية الروسية بقاعدة صغيرة لإعادة التموين والصّيانة في ميناء طرطوس السّوري.

كل هذا إلى تضارب الآراء حول حقيقة تّدخل القوى الكبرى في المنطقة ،فهو ليس ردّة فعل اتجاه حادثة أو تصرف معين بل جاء نتيجة الاستقراء والتحميص للواقع السّياسي والعسكري في سوريا من جهة ،والموقف الدّولي من هذه الأحداث من جهة أخرى، بل ثمة هدفين إستراتيجيين:

- الهدف الأوّل يتمثل في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون العالمية.
- الهدف الثّاني يتمثل في مساعدة نظام الرئيس السّوري الّذي أيد بقاءه في السلطة كونه يخدم المصالح الروسية بشكل أو بأخر.

غير أنّ حقيقة التّدخل السوري تكشف عن إستراتيجية تتعدّى الأهداف المعلنة حيث تريد روسيا استعادة دورها في المنطقة بعد انهيار الإتّحاد السوفييتي في أوائل تسعينات القرن الماضي.

2.أهمّية دراسة الموضوع:

يتميّز هذا الموضوع بأهمية علمية، كونه يركز على مجال مهمّ في العلاقات الدّولية، حيث اعتمدت الدّراسة على تحليل تحرّكات الدول الكبرى على السّاحة الدولية لاسيما عودة روسيا من آسيا وتدخّلها في العديد من القضايا خاصة في منطقة الشّرق الأوسط ظلّ ما تشهده من تحولات سياسية في إطار أحداث الرّبيع العربي.

وتحديد الإستراتيجية الأمنية الرّوسية تجاه الأزمة السّورية على وجه الخصوص كونها تعتبر أحد الدّول الّتي تتنافس مع الدّول الكبرى حولها من أجل الحصول على مناطق النّفوذ في ظلّ الأزمة الرّاهنة. وهذا ما دفع إلى البحث على أسباب التّدخل الرّوسي في المنطقة وفهم حقيقة هذا التّوجه والأهداف المرجوة منه.

3. أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع إلى:

أ. أسباب ذاتية : الطّموح في اختيار الموضوع يكمن في تحليل ودراسة الإستراتجية الأمنية الرّوسية تجاه الدّول العربية خاصة منطقة الشرق الأوسط، ولفت الانتباه حول الدّافع الرئيسي وراء التّدخل الرّوسي في الأزمة السورية في ضلّ الأوضاع الرّاهنة التي تشاهدها حاليا هذه الأخيرة.

ب. أسباب موضوعية:

– محاولة تحليل الإستراتجية الأمنية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وفهم التطورات المستجدة في المنطقة من خلال التّركيز على جانب التدخل الرّوسي ودوره في تحليل سياق النّزاع الدائر في سوريا.

– محاولة فهم المسألة السّورية والتعرّف على ظروف الأزمة وبيان أبعادها وخلفياتها.

– محاولة فهم الأسباب الّتي دفعت روسيا للتّدخل العسكري المباشر في الأزمة السّورية إذ ما كان النّظام أم سوريا.

– محاولة فهم الهدف الحقيقي وراء التّدخل الرّوسي في سوريا علما أنّها لها علاقات سياسية اقتصادية عسكرية قائمة بين البلدين مند عقود.

– محاولة لفت الانتباه حول ما جاءت به المبادرات الرّوسية لصالح الأزمة السورية.

4. أهداف الدّراسة :تهدف هذه الدّراسة إلى :

–التّعرف على الجوانب الرئيسة الّتي تقوم عليها الإستراتجية الأمنية الرّوسية في منطقة الشرق الأوسط.

– محاولة إدراك طبيعة المصالح الرّوسية في منطقة الشرق الأوسط والتّعرف على مستقبل العلاقات الرّوسية السّورية.

– الإجابة على التساؤلات الّتي تطرحها الأزمة السورية الرّاهنة ولما قرّرت روسيا الدّخول عسكريا في الأزمة السورية بعد مرور خمسة سنوات من بدايتها، ولماذا تدخلت في هذا الوقت؟ وما الهدف الحقيقي في هذا التّدخل؟ وهل هذا التدخل موجّه ضدّ داعش أم جميع الفصائل المسلّحة في روسيا؟

– بيان التّحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الإستراتجية الأمنية الروسية المنتهجة.

– معرفة سبب دعم وحماية روسيا الرئيس بشار الأسد ونظامه ومحاربة كل من يحاول إضعاف أو إسقاط النّظام.

– بيان الأطراف المستفيدة من التّدخل الرّوسي في الشرق الأوسط والأطراف الفاعلة على مسرح الأحداث.

5.الإشكالية:

تتمحور الإشكالية حول الإستراتجية الامنية الروسية في الشرق الأوسط، و كذا التوجهات الخارجية الجديدة لروسيا اتجاه الازمة السورية .

تتمثل الإشكالية الرئيسية للموضوع في:

إلى أي مدى يمكن للإستراتجية الأمنية الرّوسية أن تشكل مدخل أساسيا في حلّ الأزمة السورية؟

و تتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التّالية:

ما هي دوافع التدخل الرّوسي في الأزمة السورية ؟

لماذا تسعى روسيا لاستعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط؟

هل التدخّل الرّوسي في الأزمة السورية هو تدخل استراتيجي أم موجه ضد داعش ؟

6.فرضيات الدّراسة :

من اجل معالجة جوانب الموضوع قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا شكلت عامل استقطاب للقوى الكبرى من أجل مزيد من المناطق الحيوية و دفاعا عن مصالح إستراتيجية.

– ان الاهتمام بالأزمة السورية يهدف بالأساس إلى استعادة روسيا مكانتها على الساحة الدولية و السيطرة على مناطق النفوذ في المنطقة.

– كلما استمر الوجود الروسي في المنطقة كلما ساهم ذلك في تغيير موازين القوى التقليدية فيها.

7. حدود الدّراسة:

أ.الإطار الزماني:

تحددّت هذه الفترة من 2011م. أي منذ بداية الأزمة السّورية إلى عام 2016م. وقد تم اختيار هذه الفترة نظرا:

- للاضطرابات الّتي ظهرت في سوريا والّتي مست نطاق أوسع من احتياجات الرّبيع العربي 2011م. إلى يومنا هذا.
- التدخّل العسكري الروسي في سوريا المفاجئ لجميع الأطراف المعنية بالشأن السّوري.

ب.الإطار المكاني:

تتحدّد دراسة الإستراتيجية الأمنية الرّوسية بنطاق إقليمي وهو منطقة الشرق الأوسط ، مركزين بشكل اساسي على الدولة السورية.

8.أدبيات الدّراسة:

دراسة لمى مضر الأمارة: في كتابه الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردةو إنعكاساتها على المنطقة العربية حيث بحث هذا الكتاب على التوجهات الروسية بعد الحرب الباردة و هواجسها الأمنية التي دعتها الى تبني هذه الإستراتجيات و التوجهات ، و كيف تنعكس هذه الإستراتجيات المتبناة على المنطقة العربية في ضل تضارب المصالح الدولية

دراسة للباحث احمد سليم محمد أبو صالح : بعنوان السياسة الروسية و الأمريكية إتجاه االازمة السورية و أثرها على النظام الدولي و الامن الإقليمي ، رسالة دكتوراه منشورة في جامعة القاهرة كلية الإقتصاد و العلوم السياسية 2016.

و قد تمحورت الدراسة حول طبيعة مواقف و أبعاد السياستين الروسية و الأمريكية اتجاه الازمة السورية ،إعتبارا أن روسية و الولايات المتحدة الامريكية أهم الأطراف المؤثرة في الأزمة ، حيث تأتي الدراسة كمحاولة لتحليل السياستين الروسية و الامريكية تجاه الأزمة السورية و تداعيتها الدولية و الإقليمي ، و مدى تاثير سياسة البلدين تجاه الأزمة السورية على مستقبل النظام الدولي و الأمن الإقليمي للشرق الاوسط و الأمن الإقليمي للشرق الاوسط بشكل عام و الامن العربي بشكل خاص و مستقبل الازمة السورية بشكل أخص.

9.المناهج: من اجل معالجة جوانب الموضوع قمنا بالإعتماد على مناهج و اقترابات تساعدنا على التحليل، حيث :

أ) المنهج التاريخي:

هو تلك العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقييمها وتحديدها والربط بينهما من أجل إثبات حقائق معينة، والوصول إلى استنتاجات تتعلق بأحداث ماضية، وتقصي لعصر مضى، وإعادة بناء عرض نقدي لصورة الماضي يقوم على بيانات متاحة وخبرات وملاحظات الآخرين وهي إعادة بناء عملية لصياغة صورة تخطيطية فهي جهد منظم ومتصل[1]. وتم استخدام هذا المنهج لفهم وتوضيح مختلف المحطات التاريخية التي مرت بها الإستراتيجية الأمنية الّتي اتّخذتها هذه الدول.

ب) منهج دراسة الحالة Case Study:

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، *مناهج البحث في علم السياسة*، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004). ص. 224.

هو المنهج الّذي يتجه لجمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجهزة الظاهرة[2].

وتظهر أهمية استخدام منهج دراسة الحالة في بحثنا، في إبراز أهمية وخصوصية المواقع الإستراتيجية لكل من الدول المذكورة وأهمية السيطرة على حدود كل دولة، كما أخذنا دولة سوريا نموذجا من أجل التعرف على المتغيرات والأوضاع الدّاخلية والإقليمية والدّولية الحاصلة.

ج)- الإقتراب الجيوبولتيكي:

و الذي يعني دراسة الواقع الأرضي بكل مكوناته ،و ما قد يفرزه من متغيرات تؤدي الى إنكماش في سياسة الدولة أو توسعها و تطورها .

و لقد تم إستخدام هذا الإقتراب لوصف و تحليل المناطق المذكورة و علاقتها من الكيانات السياسية .

10. تقسيمات الموضوع:

إن المذكرة ستتناول دراسة الإستراتيجية الأمنية الرّوسية في الشرق الأوسط وذلك بأخذ نموذج الأزمة السّورية.

ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع ستقوم الدّراسة بتحليل ثلاثة فصول، تتطرق في فصلها الأول إلى الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الشّرق الأوسط وفي الثاني الأزمة السّورية التطوّر والانعكاسات من 2011م.-2016م. وفي الفصل الثالث والأخير يتطرّق إلى تحليل التدخّل الروسي في سوريا وانعكاساته.

[2]- محمد شلبي، *المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، الإقترابات و الأدوات*،(الجزائر: دار هومة، ط05، 2007) ، ص.87.

11- مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم الأزمة:

- **تعريف قاموس راندام:** "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثّل نقطة تحوّل تحدّد في ضوئها أحداث المستقبل الّتي تؤدّي إلى تغيير كبير"
- **تعريف نورمان فليبس:** " حالة طائرة، أو حدث مفاجئ يؤدّي إلى الإخلال بالنّظام المتبع في المنظمة مما يصعق المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركا سريع"
- **تعريف فيبر:** نقطة تحوّل في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.
- **تعريف هنري كسنغر:** "الأزمة هي عرض **Symptôme** لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها".[3]

ب- مفهوم الإستراتيجية:

- **تعريف لينين:** "الإستراتيجية هي الّتي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الّذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"
- **تعريف ليدل هارت:** "هي فنّ توزيع استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة".[4]
- **تعريف كوزيلفكون:** "الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف الّتي تحدّدها السياسة.

ج- الأمن:

- **تعريف أرنولد ولفس Arnold Wolfers:** "غياب أي تهديد يلحق بقيم الدّولة المحورية"
- **تعريف بوزان Buzan:** "عدم تعرض حرية الدّولة للتّهديد"

---

[3])- هشام محمود الاقداحي، *الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية*،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2009)، ص.125.

[4])- مفهوم الإستراتيجية، *http://www.muslm.org/vb/showthread.php* ، تاريخ الاطلاع: 2017/09/09.

- **تعريف روبرت ماكندر**: "الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية في ظلّ حماية مضمونة"
- ***تعريف دائرة المعارف البريطانية:*** "الأمن هو حماية الدّولة من خطر القهر على يدّ قوّة أجنبية".[5]

د- الشرق الأوسط:

الشرق الأوسط هو مصطلح جغرافي وسياسي، شاع استخدامه على كلّ الألسنة في أجزاء العالم المختلفة، غير أنّه لم يتوصلوا إلى اتّفاق محدّد بصدر منطقة الشرق الأوسط من ناحية التحديد الجغرافي فالأطروحات الأمريكية والأوروبية والصهيونية تختلف فيما بينها في تحديد المنطقة حيث تدخل دول وتختلف فيما بينها في تحديد المنطقة حيث تدخل دول وتخرج أخرى وفقا لمعطيات السياسية العالمية.[6]

- **الشرق الأوسط**: مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة الّتي يقع معظم الوطن العربي وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان.
- **تعريف الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية**: الشرق الأوسط هي المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا.
- **شمعون بيريز**: الشرق الأوسط منطقة تمتدّ من حدود مصر حتى حدود لباكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا.

-**تعريف ليتشوفسكي**: "الشرق الأوسط يشمل جميع البلدان الأسيوية الواقعة جنوب الاتحاد السوفييتي وغرب باكستان ومصر من قارة إفريقيا.[7]

---

[5])- *المكان نفسه.*

[6])- محمود صلاح الدين ، مفهوم الشرق الأوسط، ت *https://pulpit.alwatanvoice.com/ l* ، تاريخ الاطلاع: 2017/09/09.

[7])- *المكان نفسه.*

كلمة شكر
الإهداء
مقدمة 01
الفصل الأول: الإستراتجية الأمنية الروسية في منطقة الشرق الأوسط 11
المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط 13
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط 13
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والعسكرية لمنطقة الشرق الأوسط 16
المطلب الثالث: الأهمية الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط 18
المبحث الثاني: الإستراتجية الأمنية الروسية: دراسة في الأبعاد والمحدّدات 26
المطلب الأول: مفهوم الإستراتجية الأمنية الرّوسية.....26
المطلب الثاني: محدّدات الإستراتيجية الأمنية الرّوسية 36
المطلب الثالث: تطوّر ووسائل الإستراتجية الأمنية الرّوسية 57
الفصل الثاني: تطور الأزمة السورية (2011- 2016).....64
المبحث الأول: الأزمة السّورية**.....66**
المطلب الأول: ظروف اندلاع الأزمة السورية 67
المطلب الثاني: خلفيات وأبعاد الأزمة السورية 72
المطلب الثّالث: تطوّر الأزمة السّورية.....76
المبحث الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية 91
المطلب الأول: مواقف القوى الكبرى من الأزمة السّورية 91
المطلب الثاني: مواقف الدول العربية من الأزمة السورية 104
المطلب الثّالث: مواقف المنظّمات الدولية من الأزمة السورية.....116
الفصل الثالث: التدخل الروسي في سوريا وانعكاساته 124
المبحث الأول: دوافع وآليات التدخل الروسي في سوريا 126
المطلب الأول: أهداف التدخل الروسي في سوريا.....126
المطلب الثاني: أبعاد التدخل الروسي في سوريا 133
المطلب الثّالث: آليات التدخّل الرّوسي في سوريا.....136
المبحث الثاني: المقاربة الروسية في التعامل مع الأزمة السورية.....141
المطلب الأول: اتخاذ الأزمة السورية عاملا للتغلغل في المجال المتوسطي.....141
المطلب الثاني: السعي نحو تغيير ميزان في القوى في المجال المتوسطي.....134
المطلب الثّالث: . نتائج التدخّل الرّوسي ومستقبله.....139
الخاتمة.....157
قائمة المراجع 161
الملخّص.

الفصل الأوّل: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الشّرق الأوسط

تسعى الإستراتجية الأمنية الروسية في منطقة الشرق الأوسط إلى بسط نفوذها بالشّكل الّذي يتناسب مع قدراته المادية والمعنوية التي تسمح لها باستخدامها لتاريخها الإمبراطوري وتفعيل دورها في المنطقة ، وكذا الاستفادة من الأهمية الاقتصادية والعسكرية الّتي تتميز بها منطقة الشّرق الأوسط، وهذا لا يأتي إلّا بتوفير أهمية جيوبوليتكية وأبعاد ومحددات إستراتجية أمنية، الّتي تسهّل عملية تكريس النّفوذ، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل .

المبحث الأوّل: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشّرق الأوسط

المطلب الأوّل: الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

تشكّل منطقة الشّرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق أسيا وبين أوربا، وتتميّز بمكانة إستراتجية هامّة بالنسبة لجميع القوى الدّولية، حيث تمتد منطقة الشّرق الأوسط من ناحية الشّرق: إيران، والخليج العربي، جبال زاغروس، الّتي تطل على سهول دجلة والفرات إلى شواطئ المملكة المغربية على المحيط الأطلسي في الغرب، ومن شمال جبال طرّوس وسواحل البحر المتوسّط وتركيا وحافة هضبة الأناضول الجنوبية المطلّة على العراق وسورية وحتّى شواطئ المحيط الهندي وإثيوبيا في الجنوب.

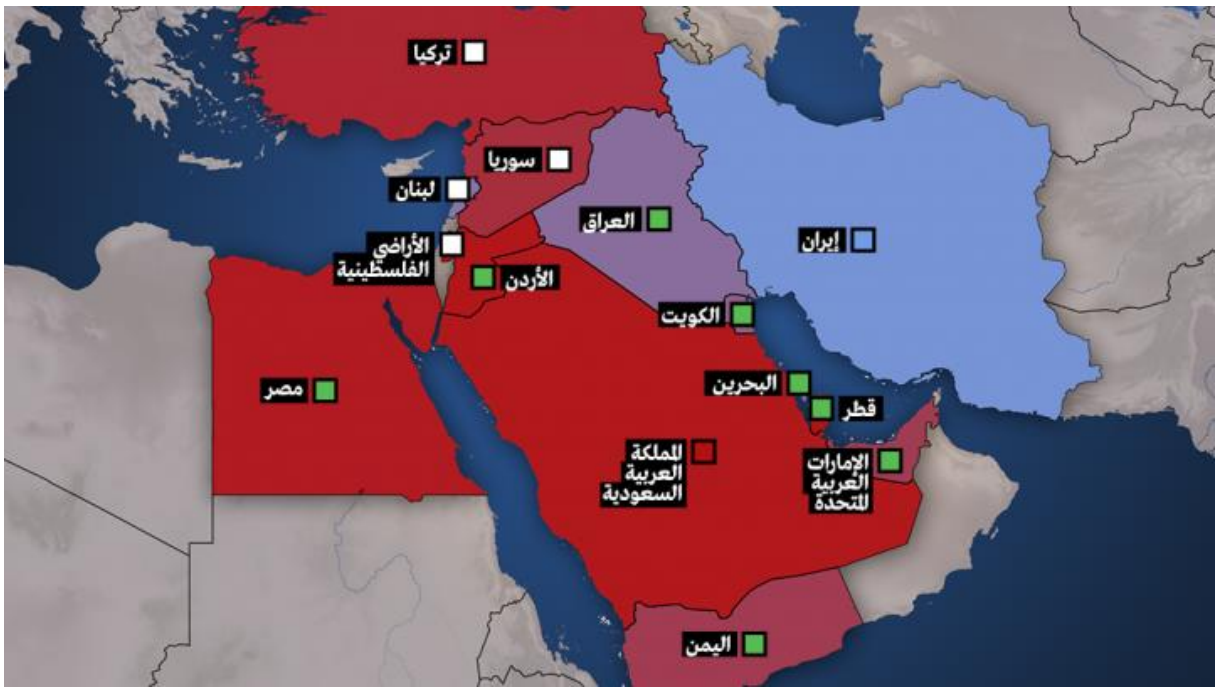

خريطة رقم 01: تمثّل حدود منطقة الشّرق الأوسط.

المصدر: http://www.bing.com/images/search?view=detailV2&ccid=%2bQjc5T2e&id

وتتميّز منطقة الشّرق الأوسط من النّاحية الجغرافية بموقع استراتيجي هام بين الشّرق والغرب، وتعتبر من أهمّ المنافذ البحرية الّتي تربط أوربا، إفريقيا وأسيا، حيث تمثّل المنطقة امتدادا إقليميا ككتلة جغرافية واحدة تستند في الشّرق على جبال زاغروس والخليج العربي ومن الغرب على المحيط الأطلسي، ومن ثمّ هي نطاق إقليمي يتّسم بالعمق الإستراتيجي، وهي كتلة جغرافية تقع بين دائرتي عرض 8 و42 شمالا وخطي طول 60 شرقا و25 غربا.[1]

[1]– طه بدوي محمد ، **الصراع الأمريكي السفياتي في الشرق الاوسط** ،(د.ب. ن، د.ت)، ص 50

وتعدّ قلب العالم، فطبيعة موقع دول الشّرق الأوسط وتركيبتها السكّانية، واتّصالها بالصحراء من جهة والبحر من جهة أخرى جعل لمجتمعات الشّرق الأوسطية خصائص حيّة متحركة ومنفتحة على الثّقافات الأخرى وتستمد هذه الدّول أهميتها من نطاق الأمن الجنوبي الشّرقي لأوربا وهي خط الحدود الرّئيسي الّذي يجب أن تعبره روسيا للوصول إلى المياه الدّافئة كما أنّها المنطقة الوسطى الّتي تفصل بين العالم المتقدّم في الشّمال والعالم النّامي في الجنوب.

ويزيد من أهمية الموقع الجغرافي أنّ كتلة اليابس للشّرق الأوسطية يحيطها العديد من المسطحات المائية ذات الأهمية الإستراتيجية مثل المحيط الأطلسي غربا والبحر المتوسّط والبحر الأسود وبحر قزوين شمالا وبحر عمان، والمحيط الهندي شرقا وجنوب الشّرق، كما يخترقها البحر الأحمر والخليج العربي وخليج العقبة. وبين هذه المسطحات المائية يوجد العديد من المضايق والقنوات تمثّل حلقات وصل إستراتيجية مثل مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدردنيل ومضيق هرمز، ومضيق نيران وكلّها منافذ بحرية إستراتيجية تربط حركة الملاحة الدّولية.

خريطة رقم 02: تبين المضائق البحرية في منطقة الشّرق الأوسط.

المصدر: http://www.sahafah.net/show2083379.html.

تبلغ مساحة منطقة الشّرق الأوسط 17.5 مليون كم^2، حيث يحتل الوطن العربي مساحة تبلغ 13.86كم^2 بنسبة 79.2% من مساحة الشرق الأوسط، بينما تشغل الدّول غير العربية "إيران، تركيا،

إثيوبا" نحو 3.63 مليون كم^2 تقريبا 20.8% من مساحة منطقة الشّرق الأوسط ،وتمتاز هذه المنطقة بتنوّع التّضاريس، حيث توجد بها الجبال، السّهول، الهضاب.[1]

كما تتوفّر مياه منطقة الشّرق الأوسط وسواحله بمزايا إستراتيجية هامة نظرا لتميز مياهها بالهدوء وصلاحيتها للملاحة طوال العام وتنوع مواردها النباتية والمحاصيل الزّراعية والاقتصادية، كما تتوفّر المنطقة على الموارد المائية اللّازمة للقطاع الزّراعي. نظرا لوجود نهر النّيل ونهر دجلة والفرات، والمياه الجوفية.[2]

المطلب الثّاني: الأهمية الثّقافية لمنطقة الشّرق الأوسط

أ) الأهمية اللّغوية:

تتعدّد الأصول العرقية لمنطقة الشّرق الأوسط نظرا لتنوّع اللّغات والأديان فمن النّاحية اللّغوية نجد في الشّرق الأوسط عدّة لغات منها: اللّغة العربية، الفارسية وكذا اللّغة التّركية. حيث ساعد انتشار الإسلام في المنطقة على نشر اللّغة العربية وكذا بناء الهوية العربية الإسلامية إذ لعبت دورا هاما في سبيل الوحدة بين دول المنطقة.

فمنطقة الشّرق الأوسط منطقة جغرافية تقع على مفترق طرق القارات الثّلاث، فالشّرق الأوسط مرّت عليه العديد من الفتوحات والحضارات، بعضهما استعمر المنطقة لمدة طويلة أمّا البعض الأخر ترك أثارا قليلة أثناء عبورهما غير أنّ حضارة الفاتحين استمرت بفعل استمرار ذاكرة شعوب الشّرق الأوسط الحديث يحمّل أثار الأحداث الّتي مرّت والّتي تظهر فيها ارتباطات اللّغات الحالية وتأثيراتها باللّغات القديمة كاللّغة البابلية، المسمارية ومن بعدها جاءت الفارسية واليونانية والأثينية ثمّ التّركية والعربية.

ب) الأهمية الدّينية:

تعد منطقة الشّرق الأوسط مهد للديانات السّماوية: اليهودية، المسيحية والإسلام وفيها ولد أبو الأنبياء إبراهيم عليه السّلام في العراق وابنه إسماعيل عليه السّلام في فلسطين وموسى عليه السّلام في مصر، والمسيح عيسى عليه السلام في بيت لحم في فلسطين وكذا مولد النبي محمد عليه الصّلاة والسلام في مكة المكرمة وهناك أقليات مسيحية في مصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق وكذا فلسطين. وتعتبر القدس الأرض المقدسة بالنسبة

[1])- *المرجع نفسه.*

[2])- *المكان نفسه.*

لليهود والمسيحيين والمسلمين، ونظرا لكون منطقة الشرق الأوسط مهد للديانات السماوية تنقسم بدورها إلى العديد من المذاهب والطوائف إضافة إلى ديانات وعقائد أخرى، وهو ما جعلها أكثر غنى وثراءها بثقافاتها وديانتها. ويلعب العامل الدّيني دورا بارزا في علاقات منطقة الشرق الأوسط بالعالم الخارجي، حيث شهدت المنطقة العديد من الحملات الصليبية الأوروبية الّتي استهدفت المدّ الإسلامي.[1]

ج) الحضارات:

تعتبر منطقة الشّرق الأوسط مهد للحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والبابلية والأشورية، وكذا الحضارة الإسلامية الّتي انشقّ منها العرب حيث ساهمت بقدر كبير في نشأة الحضارة الأوروبية والغربية، غير أنّ منطقة الشّرق الأوسط عرفت صدام الحضارات والّتي تناولتها حسب أطروحة ساموبل هنتكتون **Samuel Huntington**. ومبدأ صراع الحضارات لم يكن حديثا كما يشاع في الأدبيات السياسية أي مقترنا بفكر غربي واحد دون سواه وإنّما هو قديم قدم الحضارات نفسها، ففكرة الصراع الاجتماعي هي الّتي مهّدت إلى علم الاجتماع وعلم السياسة قواعدهما المستنيرة في العقد الاجتماعي لدى هوبز **Hobbes**ولوك Luckومنتسكيو **Montesquieu**.

ويفترض أنّ العلاقات بين الإسلام والمسيحية كانت عاصفة وكان الصّراع بينهما مستمرّا وعميقا.[2]

المطلب الثّالث: الأهمية الاقتصادية والعسكرية لمنطقة الشّرق الأوسط

أوّلا/– الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشّرق الأوسط:

تلعب المقوّمات الجيواقتصادية أهمية خاصة في دراسة أي إقليم، وذلك لتحليل عوامل القوّة والضعف فيها للوصول إلى تحليل جيواستراتيجي لإقليم أي منطقة، ومع تعدد المقومات الجيوبوليتكية وشموليتها فإنّ البيئة الاقتصادية للدّولة تلعب دورا مهمّا في تحديد سياستها الخارجية، وتلعب الطّاقة دائما دورا مهمّا في التّنمية البشرية والاقتصادية، للمجتمع ومع زيادة حجم المدن زادت الحاجة للطّاقة بكلّ أشكالها في مجال الصّناعات والخدمات

[1])– الأهمية الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm، تاريخ الاطلاع: 2017/08/18.

[2])– *المرجع نفسه*.

والمنازل ووسائل النّقل. ومع ذلك لا يعتبر النّفط أو أيّ نوع من الوقود الأخضري الأخرى، كالغاز الطّبيعي والفحم من مصادر الطّاقة الدّائمة غير المحدودة.

أ) النّفط والغاز:

يعتبر نفط الشّرق الأوسط المصدر الرّئيسي لتكدّس الثّروات في المنطقة وفي الغرب على السّواء من جرّاء حصول الشّركات النّفطية على امتيازات التّنقيب. وقد حركة عجلة الاقتصادية وحفَز الإنشاءات والأعمال، ورغم أهمية واهتمام جميع القطاعات الإنتاجية والخدمة هذا المنتج إلّا أنّ تاريخ هذا الذّهب الأسود يغيب عن معظم المتعاملين معه والمهتمين به حيث أثّر اهتمام الجميع، لكن من ناحية أخرى فجّر العديد من النّزاعات والأزمات والثّورات بل والحروب.

تبدأ قصة النّفط في الشّرق الأوسط تحديدا في العام 1901م عندما حصل المموّل البريطاني "نوكس دارسي" **William Knox D'arcy** الّذي كان يوصف بالرّأسمالي من الطّراز الأوّل من ايران للتّنقيب عن النّفط، وبعد سنوات من التّنقيب وخيبات الأمل إكتشف المهندس "جورج رينولدز" **George Rynolds** في عام 1908م النّفط، وتمّ تأسيس شركة النّفط الانجليزي الإيرانية باسم شركة النّفط الانجلو-ايرانية **l'anglo-persian Oil company** 1909م حتّى عام 1945م حيث حملت اسم "بريتش بتروليوم" **british Petroleum** وفي عام 1978 تحولت الشّركة إلى الطّابع الأمريكي بعدما تحصلت استحوذت على حصة الأغلبية في شركة "ستاندود اويل وف اوها بواو" SOHIO.

وهكذا انطلقت عملية تطوير النّفط في منطقة الشّرق الأوسط وآدّت ماكيناته السّريعة لساحات القتال، الّذي جعل إلى جعل النّفط مادّة إستراتيجية وأساسية وفي عام 1914م حصلت الحكومة البريطانية على 51% من شركة النّفط الإنجليزية- الإيرانية. وفي عام 1928م تمّ التّوصل إلى اتّفاق الخط الأحمر مع شركة النّفط التّركية وفي 1938م تمّ اكتشاف النّفط في كلّ من الكويت، السّعودية ومن ثمّ في البحرين عام 1932م.[1]

ومن هنا اخذ العالم يدرك حجم الثّروة النّفطية في الشّرق الأوسط وفي 1945م. اجتمع الملك عبد العزيز أل سعود والرّئيس فرانكين روزفلت **Franklin Roosevelt** على متن سفينة طراد يوأس أس كوينسي **Trade USS Quincy** وحيث تمّ التّوصل إلى اتفاقية كوينسي **Quincy pact** في قناة السّويس ومناقشة موضوع مستقبل العائلة المالكية السّعودية والنّفط العربي.

[1])- محمد صلاح سالم، الأهمية الجيوبوليتكية، *"المجلة العلمية الحرس الوطني"*، ص. 45.

ويركّز اتفاق كوينسي على أربعة نقاط:

- استقرار المملكة العربية السّعودية هو جزء من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية الّتي تقدّم كذلك الحماية الغير مشروطة لعائلة أل سعود وأقلّ منها للمملكة بصفة عامة من أي نداء خارجي.
- استقرار شبه الجزيرة العربية وإعطاء القيادة الإقليمية للمملكة العربية السّعودية ودورها الهام في المنطقة هم أيضا جزء من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي المقابل تضمن المملكة الجزء الأكبر من إمدادات الطّاقة للولايات المتحدة الأمريكيةأ، دون أن تعطي حقّ الملكية لأيّ جزء من الأراضي السّعودية والشّركات المتعاملة تقوم فقط بكراء الأراضي الّتي تعمل فيها.
- وشركة ارامكو السّعودية تتمتّع باحتكار حقول النّفط في المملكة لمدّة لا تقلّ عن 60سنة.

وبقية النّقاط هي حول التّعاون الاقتصادي والتّجاري والمالي بين السّعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدم تدخّلها في الشّؤون الدّاخلية للسّعودية،وفي نفس الفترة ظهرت عدّة حوادث ساهمت في تغيير مسار ومستقبل الصّناعة النّفطية.[1]

وفي عام 1960م ، تمّ تأسيس منظمة الأوبيك **OPEC** (Organization of the Petroleum Exporting countries) تأسّست في بغداد من طرف السّعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. مقرّها في فينا وحاليا انضمت لها 12دولة وجاء تأسيسها أنذاك ردّا على قرار رئيس مجلس إدارة جيرسي بتخفيض أسعار النّفط لمواجهة فورة مبيعات النّفط السّعودي، وكان وزير النّفط السّعودي **"عبد الله الطريقي"** سابقا (الشّيخ الأحمر) ووزير النّفط الفنزولي "خوان باولو بيراز ألفونسو" **Juan Pablo Pérez Alfonzo** من مؤسّسي المنظمة، وفجّرت حرب الأيّام الستّة في عام 1967م والّتي عرفت بالأزمة النّفطية الثّالثة.

فيما بعد فجّرت حرب حزيران في 1973م وهي الأزمة النّفطية الرّابعة وارتفع بيع النّفط من 2.9 دولار إلى 11.65دولار ممّا جعل الأمريكيّون يتهافتون على الوقود، وكانت هذه الأخيرة أكثر المستفيدين من الأزمة، وقد تكرّرت الأزمة لدى سقوط الشّاه في عام 1979م.[2]

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص.45.

1)- ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفى عنان لسوريا، وكالة رويترز، 4أبريل2012 ،

أما في عام 1979م انتهت امتيازات النّفط الأجنبية في السّعودية والكويت إلى جانب فنزويلا، وفي الفترة ما بين 1979-1981م حصلت الأزمة النّفطية الخامسة إذا ارتفع سعر برميل النّفط من 13دولار إلى 34دولار ، وفي 1986م انهيار أسعار النّفط وفجر الغزو العراقي للكويت، و عام 1990م الأزمة النّفطية السّادسة والّتي تميّزت بانهيار أسعار النّفط واستمرار الصّراعات العنيفة ولا تزال المنطقة تعيش حالة ركود اقتصادي إلى يومنا الحالي.[1]

ومع التوتّرات السيّاسية الّتي شاهدها العالم من زيادة المخاطر الّتي تتعرّض لها صناعة النّفط في الشّرق الأوسط أدّى إلى هجمات المسلّحين ضد الشّركات البترولية والعمال الأجانب بإفريقيا، وقرارات تأميم قطاع المحروقات والغاز بأمريكا اللاّتينية (بوليفيا) والأزمة المالية الّتي عصفت بقطاع العقار لتمس بذلك اقتصاديات الدّول الصّناعة الكبرى وكلّ هذه الأحداث ساهمت في ارتفاع أسعار النّفط تشكّل هائل.

ولا شكّ أنّ زيادة أسعار البترول وتقلباتها باستمرار سيضل حافزا للدول الصّناعية الكبرى للبحث عن مصادر بديلة كالطاقة النّووية والطّاقة الشمسية، طاقة الرّياح والأمواج في ظلّ انحسار الإنتاج البترولي لكونه من الموارد النّافذة.[2]

ويعدّ الغاز الطّبيعي أحد مصادر الطّاقة البديلة الّتي أصبح اليوم الوقود المثالي في العالم فهو مركّب كربوني يحتوي على نفس العناصر الأساسية الّتي يحتوي عليه البترول ويوصف بأنّه الصّورة الغازية للنّفط ، ويتركّز الغاز الطّبيعي في ثلاثة مناطق رئيسية وهي: أمريكا الشمالية، أوروبا والاتّحاد السوفييتي السّابق والشّرق الأوسط. وتنفرد منطقة الشّرق الأوسط بأهمية قصوى في حسابات الدّول الكبرى، لموقعها الإستراتيجي في المشهد السياسي الإقليمي ولما تتمتّعه من غنى بمواردها الطبيعية على رأسها الغاز إلى جانب النّفط حيث يبلغ الإنتاج السنوي من الغاز الطّبيعي نحو 212 مليون برميل يوميا بما يوازي 29.4% من الإنتاج العالمي. [3]

---

http://ara.reuters.com/article/topNews ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/22

[1])- *المرجع نفسه.*

[2])- أزمة المياه في الشرق الأوسط، http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2017/08/22

[3])- *المرجع نفسه.*

ب) جيوبولتكية المياه في الشّرق الأوسط:

إنّ الموقع الجغرافي لمنطقة الشّرق الأوسط يجعلها من أهمّ المناطق في العالم من ناحية إستراتيجية في الجوّ والبحر والبرّ كونها همزة الوصل بين القارات الثّلاث أسيا، أوربا وإفريقيا، إلى جانب ما تخزنه من باطنية في أعماق البحار من ثروة سمكية إلى جانب النفط والغاز.[1]

كما أنّ موقع الشّرق الأوسط سهل عليه أن يكون حلقة الوصل بين شرق العالم وغربه، سواء في عصرنا الرّاهن، أو العصور القديمة، حيث أنّ أي اتصال بين الشّرق الأقصى وبلاد أوربا لابدّ أن يمر عبر الأراضي الّتي تشبعت فيها الطرق وكثرت فيها الممرّات التّجارية من هنا نلاحظ أنّها تتمتّع بأهمية إستراتيجية حيوية إذ تحتضن مياه البحر المتوسّط والبحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي إلى جانب سيطرتها على الممرات الملاحة الدّولية وهنا نذكر:

1- قناة السويس:

تعتبر قناة السوس المصرية واحدة من أهمّ القنوات في المنطقة العربية والعالم كلّه حيث تصل بين المسطّحين المائيين الهامين: البحر الأحمر الّذي يفصل بين القارتين الأسيوية (شبه الجزيرة العربية) والبحر الأبيض المتوسّط، ومن الممكن بواسطة هذه القناة الهامة أن تمرّ السّفن بين القارتين الأسيوية والأوروبية بكلّ سهولة، حيث تعتبر هذه القناة المائية الأسرع على الإطلاق بين هاتين القارتين، وتستطيع أن توفر ما يقترب من نصف الشهر من وقت الرحلة من خلال رأس الرجاء الصالح وتنقسم إلى قسمين رئيسيين أحدهما شمال منطقة البحيرات المرة، والأخر جنوب هذه المنطقة.[2]

2- مضيق باب المندب:

مضيق باب المندب أو بوابة الدّموع وهو عبارة عن ممرّ مائي يفصل بين قارتي أسيا وإفريقيا، من خلال موقعه بين البحر الأحمر وخليج عدن وكذا بحر العرب، ويعود سبب تسميته إلى البحّارة في القدم كانوا يندبون على موتاهم حين يذهبون إليه، لكثرة المخاطر المحيطة به، ومن أبرزها الشعاب المرجانية والجزر الصّغيرة الّتي تعيق حركة الملاحة، كما يرى بعض النّاس أنّ سبب التسمية تعود إلى المكان المرتبط بعبور الأحباش إلى اليمين، وحدوث

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- قناة السويس، *https://arabic.cnn.com*، تاريخ الاطلاع: 2017/08/22.

معركة ذي نواس، يقع بين اليمن وأريتريا وجيبوتي، لكنّه يتبع إداريا لمحافظة تعز جنوب اليمن. يعتبر باب المندب شريانا رئيسيا للحركة الاقتصادية والتّجارية في العالم، كما يعدّ رابع أكبر ممر مائي في العالم، بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا ومضيق السويس. [1]

ب)- الأهمية العسكرية لمنطقة الشّرق الأوسط:

تمثّل الأهمية العسكرية مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية، سواء ما يتعلق مباشرة بالقوّات المسلّحة، في البرّ والبحر والجوّ، كذلك كلّ ما يتعلق بالقواعد الّتي تعمل منها تلك القوّات.

وتشتمل أهمّها على ما يلي:

أ. الاتّساع والعمق الكافي لمنطقة الشرق الأوسط، والّذي يتيح:

- إمكان نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان.
- تنوّع طبيعة التربة، ما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال، في مختلف أنواع الأراضي وميادين القتال.
- القوّة البشرية الهائلة الّتي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.
- تمتاز المنطقة باعتدال مناخها طوال العالم، بما يسمح بصلاحية أجوائها للطيران، ومياهها للملاحة طوال العام، كما تمتاز أراضيها عامة بإمكان مد شبكات الطرق البرية لها، وتمتاز باتساع رقعتها، وتنوع مواردها ونباتاتها، ما يعطيها مزايا اقتصادية وعسكرية وإستراتيجية، في الوقت نفسه. [2]
- امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات، مع وجود موانئ عديدة تصلح قواعد بحرية مهمة، بالإضافة إلى تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة.
- الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية، وأهمها النفط.

---

[1])- مضيق باب المندب، *https://www.arabia2.com/vb/showthread.php?t=118889*، تاريخ الاطلاع: 2017/08/22.

[2])- ممدوح محمد منصور، *الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط*،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت)، ص. 25.

- توافر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية، كصناعة الأسلحة والذخائر، ولاسيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطورة، بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الأوسط، مثل مصر وتركيا وإسرائيل.
- وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية، ما يوفر حرية المناورة للوصول إلى أي بقعة في تلك المنطقة الملتهبة في العالم.
- توفر شبكة كبيرة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، ما يسهل من إمكان نقل وتحريك القوات والمعدات.

ب. السيطرة على منطقة الشّرق الأوسط يعني السّيطرة الدّولية عسكرياً، شرقاً وغرباً وشمالا وجنوبا.[1]

[1])- وليد عبد الحى، *محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية*، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص.55.

المبحث الثّاني: الإستراتيجية الأمنية الرّوسية: دراسة في الأبعاد والمحدّدات

المطلب الأوّل: مفهوم الإستراتيجية الأمنية الرّوسية.

أوّلا: أصول مصطلح الإستراتيجية

الإستراتيجية هو مصطلح يجمع بين الماضي والحاضر وهو مصطلح عسكري يعني الخطّة الحربية، أو فنّ التّخطيط للعمليات العسكرية قبل وبعد اندلاع الحرب، وتعود جذور مصطلح الإستراتيجية إلى مختلف اللّغات: الأوروبية أو الإفريقية أو اللاتينية، إذ عرف باللّغة الألمانية **Strategie** وفي اللّغة الرّوسية يقابلها مصطلح **Strategija**.[1]

ولقد اشتقّ مصطلح الإستراتيجية من الكلمة اليونانية **Stratègy** والّتي تنقسم إلى قسمين:

Stratos: والّذي يعني الجيش.

Agein: والّذي يعني قيادة.

وعند تركيب الكلمتين يتفرّغ منها مفهوم لغوي والّذي هو قائد الجيش الّتي تعرف في اليونان القديمة **strategos** ومن هذه الأخيرة اشتقّت كلمة **strategee** والّتي تعني الجنرال.

ثانيا: التّعاريف الضيقة لمصطلح الإستراتيجية

بالرغم من غموض مصطلح الإستراتيجية وعدم اتّفاق المفكّرين على تعريف موحد، إلّا أنّ ذلك لا يمنعنا من التطرق إلى مختلف التّعاريف الّتي حاولت إيجاد دلالة للمصطلح:

- عرفه كراسة التّدريب المشترك الصّادرة سنة 1902م. أنّها: "فنّ التّخطيط لحملة ما وتوجيهها وهي الأسلوب الّذي يسعى إليه القادة لجرّ العدو إلى المعركة.[2]
- عرفه نابوليون napoléon : "فنّ استخدام الوقت والمكان في الحروب العسكرية".
- عريف أندريه بوفر andre bouffre الفرنسي: "فنّ توظيف القوّات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسية: أي تجادل الإدارات لتوظيف القول في حلّ الصراعات.

---

[1])- أمل عمر بسيم الرفاعي، معجم *المصطلحات السياسية والدبلوماسية*،(د.م، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2016)، ص.322.

[2])- جمال سلامة علي، *تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي*،(القاهرة: دار النهضة العربية ، 2012)، ص. 99.

- مارشال سوكولوفسكي marshal sokolovsky الرّوسي: "مجموعة من المعارف النظرية الّتي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلّح دفاعا عن مصالح طبقة محدّدة فهي تشمل أساليب تعريف الحرب، ووجهات نظر العدو المحتملة وأوضاع الحرب المقبلة وطرائف الإعداد لها وتسيير دفعتها وفروع القوّات المسلحة وأسس استخدامها للإستراتيجية بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية.[1]
- ريمون أرون raymond aron : لقد قام ريمون أرون في تعريفه بالمقارنة بين مصطلح الإستراتيجية والدّبلوماسية: "فالإستراتيجية هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أمّا الدّبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدّول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والدّبلوماسية تابعين للسياسة"
- تعريف كارل فون كلاوزفيتر carl von clausewitz : "الإستراتيجية هي استخدام الاشتباك وسيلة للوصول إلى هدف الحرب"
- قاموس أكسفورد: "الإستراتيجية هي فنّ عرض وتوجيه العمليات العسكرية الكبيرة والعمليات الخاصة بالحملة".
- الموسوعة البريطانية: "الإستراتيجية هي علم وفنّ استخدام جميع موارد الدّولة للوصول إلى هدف البحر.
- ليدل liddel hart هارت : ربط الإستراتيجية بالمجالات العسكرية على أنّها: "توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقّق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة وهو لم يكتفي عندها بل أشار إلى مفهوم أوسع يقوم على الآليات المختلفة الّتي تحكم استخدام القوّة العسكرية جنبا إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية.
- لنين lénine: "الإستراتيجية الصحيحة هي الّتي تضمن تأخير العمليات إلى الوقت الّذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للضربة المهيأة بأن تكون سهلة وممكنة".

التّعريف الإجرائي للإستراتيجية: يمكن القول أن الإستراتيجية عموما هي عبارة عن تكتيك وخطط ومناهج متتبّعة من أجل تحقيق أهداف معينة دون بذل جهد كبير.

ثالثا/ الإطار العام للإستراتيجية:

[1])- كلاوزفتز، *فن الحرب، الكتاب الثالث*، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ت)، ص218.

إنّ الإطار العام للإستراتيجية يتجسد من خلال مجموعة من العناصر ذات التّأثير المباشر والغير مباشر، فهي فنّ السياسة أي فنّ إدارة التعامل مع بقية الوحدات السياسية الأخرى بما تقتضيه المصالح الوصية ويتطلب أن تصنع النّخبة الحاكمة إستراتيجية شاملة وفق إمكانياتها وعوامل قوّتها بهدف مواجهة مختلف التّهديدات والأخطار الّتي قد تطال مصالح أمنها القومي، حيث أنّ أهمية الإستراتيجية هي الّتي تسيّر مختلف التفاعلات الصّراعية التّنافسية التّعاونية على مستوى المسرح الدّولي بما يخدم المصلحة الوطنية للدّول.[1]

حيث تأخذ الإستراتيجية دوائر وصنع الإستراتيجيات داخل الدّولة الّتي قد ينجم عنها تبيان وتمايز في الإستراتيجيات الموضوعية تبعا للاختلاف في العوامل والعناصر وأهميتها لهذه المؤسّسات والدّوائر حيث يتم تحليل طبيعة الهيمنة من حيث إطارها، الدّاخلي، الإقليمي، الخارجي أو الدّولي.

حيث ترتكز على الأطراف الفعّالة في هذه المهمّة وكذا الأهداف والقيم المرتبطة بها، ولا يجب التّركيز على الأهداف العامة بل البحث الأهداف الخفية والكامنة وراء السلوك الإستراتيجي.

كما تعطي الإستراتيجية صورة على الدّولة كما تريدها سلطتها السياسية إدارتها أن تكون في المستقبل، فهي على استعداد في التعامل مع المستقبل عبر التّخطيط العلمي الدّقيق، حيث تهدف إلى تحقيق المصالح والأهداف العليا للدّولة، فمن خلال هذا الإستراتيجية هي علم وفنّ استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية العسكرية في إطار التخطيط المستقبلي للأهداف السياسية العليا في أوقات السلم والحرب وذلك لخلق التأثيرات المرغوبة فيها من خلال حماية المصالح القومية وتعزيز المكانة الدّولية على بقية الوحدات السياسية المشكلة للنّظام الدّولي.[2]

إنّ الإستراتيجية تتمثّل في كيفية توظيف كافة موارد الدّولة المادية منها والمعنوية من أجل تحقيق الهدف العام للدّولة، وهذا الأخير يتمثّل في مجموعة من الأهداف الّتي في مجملها تحقّق الوصول إلى الهدف العام والوصول إلى الأهداف الزمنية يتطلب مرونة كبيرة في الآليات الموضوعية لتحقيقها بما يتناسب مع الموضوع الدّاخلي والّذي بدوره يتطلب توظيف الموارد الّتي تحقّق هذا الهدف بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنّ الإستراتيجية بمفهومها العام والخاص تشمل كافة السياسات الدّاخلية والخارجية للدولة وهذه السياسات تشمل الثقافية، الاقتصادية، العسكرية.

---

[1])- حسين علاوي خليفة، *النظرية الإستراتيجية المعاصرة*، (بغداد: دار الحكمة ، 2013)، ص. 55.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 96.

فالإستراتيجية هي عبارة عن اختبار اليوم الّذي يؤثّر على نتائج الغد كما أنّ للإستراتيجية خاصتها العامة من حيث وظيفة الدّولة وذلك وفق التصورات السياسية والّتي تعني الدّور الحقيقي الّذي به الدّولة والّتي تعكس معاناتها ووزنها السياسيين بما يتناسب مع حجمها وإمكانياتها، ما يقتضي وضع إستراتيجية فعّالة يركّز فيها عادة على وضع مجموعة من الأهداف وفق الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف، بإيجاد الحلول المنطقية والعلمية من خلال القرارات الإستراتيجية خلفا للقرارات عديدة تدخلها الدّول في مستويات مستقبل الدّول ومكانتها.[1]

و بناءا عليه فالإستراتيجية هي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغابات وطرائق ووسائل محدّدة بوضوح وهي تخدم الهدف السياسي الوطني، وتخدم السياسة في إطار التقلبات والتعقيدات في ظروف غموض البيئة الإستراتيجية وهي تخضع لمنطق النظريات الإستراتيجية وعملية فكرية محدّدة ومنضبطة ومع أنّ الجزء الأكبر من عمليات وضع النظريات الإستراتيجية والفكر الإستراتيجي قد يكون منطبق بدرجة مساوية على صياغة السياسة الوطنية إلّا أنّ الإستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث غرضها السياسي ونطاق تأثيرها وآفاقها الزّمني فالإستراتيجية تدرك غرضها السياسي، ولكّنها في الأساس ليست عملية سياسية.[2]

فغرض الإستراتيجية هو ترجمة الغرض السياسي (الهدف الوطني، المصالح القومية، ودليل السياسة) إلى تأثيرات إستراتيجية تشكّل البيئة الإستراتيجية على النحو المفضّل، فهي شاملة في نطاق رؤيتها ومحدّدة في حقل تنفيذها. فالإستراتيجية تعني بالمستقبل تحليل المشكلات وتجنبها ولا تقدم حلولا للمشكلات، وهي تؤدّي هذه المهمّة من خلال تقويم دقيق للبيئة الإستراتيجية على النّحو المفصّل، فهي شاملة في نطاق رؤيتها ومحدودة في حقل تنفيذها، فالإستراتيجية تعني بالمستقبل تحليل المشكلات وتجنبها ولا تقدّم حلول للمشكلات، فهي تؤدّي هذه المهمّة من خلال تقويم دقيق للبيئة الإستراتيجية لتحديد وانتقال العوامل الأساسية الّتي يجب أن تعالج لخدمة مصالح الدّولة بنجاح، فهذه الأخيرة تخدم هدف السيّاسة وتضمن المرونة والقدرة على التكيّف وتضع الحدود من اجل التّخطيط السّليم.

---

[1])- طارق محمد ذنوب الطائي، *الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية*،(عمان: دار الأكاديميون، 2016)، ص. 78.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 99.

والتّخطيط عملية منظمة لحلّ المشكلات مع مخرجات محدّدة بوضوح من حيث الغايات والطّرق والوسائل، ويسعى التّخطيط إلى خلق طمأنينة من خلال تحليل جميع المتغيّرات منها وذلك بتوضيح غايات الخطّة وطرقها ووسائلها. والتّخطيط ذو علاقة مباشرة مع السياسة، في معظم الأزمات والقضايا الفردية.[1]

وتتحدّث الإستراتيجية والخطّة الموجودة عن عملية التّقويم، إذ تتمّ الموافقة على الخطط أو تعديلها بناءا على التقويم الجديد الّذي يتم على الوقت الحديث وإذا كانت الحداثة خطيرة بدرجة كافية فقد تتطلّب إعادة تقويم للسياسة والإستراتيجية والخطط المعتمدة وإذ كان سببته الحادثة كبيرا يتم إلغاء صلاحيات الخطط الموجودة أو تفرض إدخال تعديلات عليها، وفي هذا يحتاج المخطّطون إلى إعادة فهم نظريات الإستراتيجية والفكر الإستراتيجي لتطبيق السياسة والإستراتيجية، أمّا التّفكير الإستراتيجي فهو يعني تطبيق نظرية الإستراتيجية في العالم الواقعي ثمّ صياغة إستراتيجية تخدم مصالح محدّدة للدّول المعنية ومن دون تحمّل مخاطر يمكن تفيدها.[2]

ثانيا/ تعريف الأمن

أ. الأمن لغة:

مصدره أمن من الأمان و الأمانة بمعنى أمن و سلم و هي من الإيمان و التصديق و الأمن ضدَ الخوف و يقصد به الطمأنينة، زوال الخوف، التّصديق.

و لقد تطرق الإسلام بدوره إلى مفردة الأمن من الناحية اللّغوية و هي تحمل معاني مختلفة في قوله سبحانه وتعالى : " فاليعبد رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف" [3]

وقوله تعالى: "وإذا قال إبراهيم ربّ اجعل هذا بلدا أمنا وأرزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الأخر، قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثمّ اضطرّه إلى عذاب النّار وبأس المصير".

ب.الأمن اصطلاحا:

اختلفت الآراء حول مفهوم الأمن خاصة مع طبيعة العلاقات الدّولية ومستجدّاتها.

---

[1])- عبد القادر رزيق المخادمي، *مشروع الشرق الأوسط: الحقائق والأهداف والتداعيات*،(الجزائر؛ بيروت: ديوان المطبوعات الجامعية؛ الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.ص. 97-100.

[2])- ناظم الجاسور، *موسوعة علم السياسة*،(عمان: دار االمجدلاوي، 2004)، ص. 98.

[3])- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي- انجليزي*،(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)، ص. 32.

- حيث عرّفه باري بوزان **Barry Buzzan** على أنّه: غياب التّهديد على القيم الأساسية في المجتمع".

ويعرّفه الوهّاب الكيالي**wahab kayyali** : " الأمن بمنظوره التّقليدي تأمين سلامة الدّولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدّي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار".

- تعريف هنري كسنغر**henry kissengir**: "هو أي تصرّف يسعى المجتمع عن طريقه تحقيق حقّه في البقاء".

وبالتّالي يعتبر الأمن من أهمّ أي احتياجات الدّولة، فإنّ أنجح الدّول هي تلك الّتي تستطيع أن تحافظ على أمنها الدّاخلي عبر أجهزتها الأمنية ووعي شعوبها، والحفاظ على أمن حدودها من أي تهديد خارجي والحفاظ على الأمن يكون بتأمين الأوضاع الاقتصادية اللّازمة للمواطنين، وكذا تحسين مستوى التّعليم، وكلّ الخدمات المقدّمة للمواطنين، وكذا تحقيق الحرية والعدل والرّحمة والمساواة، ويرتبط مفهوم الأمن بمفهوم الدّولة الّذي تمثّل الوحدة الرّئيسية في سياق النّظام الدّولي، يعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدّولة حيث يمثّل توماس هوبز **Thomas Hobbes** بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة واعتبر أنّ الأفراد في النّظام الدّاخلي يعيشون حالة المجتمع بينما تعيش الدّولة حالة الطّبيعة في العلاقات الدّولية. البحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في المجتمعات من خلال "العقد الاجتماعي" والّتي يتخلّى فيه عن حريته لصالح سلطة مركزية مشتركة ويرى هوبز أنّ السلطة المركزية أي الدّولة قد ظهرت من أجل حماية المجتمع ضدّ العدوان الخارجي.[1]

ج. التّعريف الإجرائي للأمن:

من خلال ما تقدّم من تعاريف يمكن القول أن الأمن عموما يشير إلى شعور الفرد بالاطمئنان وكذا الحفاظ على كرامته وأدميته وجميع حقوقه وأمن كيانه وثوابته من أجل بناء حياة كريمة أمينة ومزدهرة.

-**مستويات الأمن:** يمكن التمييز بين المستويات التالية :

1- **الأمن القومي:** إنّه حماية الدّولة ومواطنيها من جميع أنواع الأزمات الخارجية والدّاخلية، وذلك باستعمال جميع الوسائل سواء كانت عسكرية، أمنية أو سياسية، اقتصادية أو دبلوماسية.

[1])- هاني عبد الرحيم العزيزي، معجم *مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية*، (عمان: دار االمجدلاوي، 2004)، ص. 105.

ويعتبر نيكول ميكافيلي **Nicollo Machiavelly** أوّل من تكلّم عن مفهوم الأمن القومي **National Security Concept** في عام 1530م.

ومن بعده الكاردنال الفرنسي "دوريشاليو" **Cardinal De Richelieu** الّذي كان وزير الخارجية الفرنسي ما بين عامي 1616م- 1646م. والّذي كان صاحب نظرية حماية أمن الوطن بالقيام بعملية توازن ما بين مصالح الشّعب الفرنسي ونفوذ الدّول المحيطة بفرنسا وهذا ما عرّفه بالأمن القومي.[1]

وبعد تداول مفهوم الأمن القومي في نهاية الحرب الأوروبية الّتي عرفت بحرب الثّلاثين ما بين الكاثوليك ما بين 1618م-1648م. وانتهت هذه الحرب بمعاهدة السّلام عرفت بواستفاليا **Westphatia**، ومن هنا بدأ العمل بمفهوم الدّولة المستقلّة السيّدة "National State'' والّتي لها سيادة التحكّم بأمنها الدّاخلي وأمنها الخارجي.

ولقد ظهرت مدارس فكرية طرحت أراء تحليلية حول ظاهرة الأمن القومي غير أنّها لم توافق في إيجاد تعريف موحّد حول تعريف الأمن القومي فهناك من ركّز على الإستراتيجية ومنهم من تطرّق إلى أهمية الدّولة القومية وآخرون اهتمّوا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك من ركّز على ظاهرة العنف. فهناك من يرى أنّ الأمن القوي هو قيمة إستراتيجية مجرّدة مرتبطة بقضايا السيادة والاستقلال وكذا مصالح الدّولة وكيانها ومنه خرج أصحاب هذا الاتّجاه مع الجمعية العامة للأمم المتّحدة أنّ مفهوم الأمن القومي يحصر الأمن أنّه حالة ترى فليها الدّولة أنّه ليس هناك أي خطر في شنّ هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي بحيث تتمكّن من المضي نحو الحرية وتحقيق التنمية الذّاتية والتقدّم.

وهناك من يرى(المدرسة الواقعية) أنّ الدّولة هو الفاعل الرّئيسي في مسألة الأمن عامة والأمن القومي خاصة على أنّ القضايا الأمنية والعسكرية هي من قضايا السياسة العليا أمّا القضايا الاجتماعية والثّقافية فهي من مواضيع سياسات الدّنيا ومن خلال هذا التصوّر فالتّهديد العسكري الخارجي يعتبر ضمن الأولويات الإستراتيجية الرّئيسية لأمن الدّولة فسلوكها الخارجي يتميّز بالعقلانية والتخطيط في وسط بيئة فوضوية ففي هذه الحالة تلجأ على اختيار الأمن الذّاتي من أجل الدّفاع عن مصالحها وهي جوهر السياسة الأمنية للدّولة، فالسّلام حالة مؤقتة أمّا القوّة العسكرية تبقى هي الأساس والأداة الرّئيسية لأمن الدّولة.[2]

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- عامر مصباح، *النظريات العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى*،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص. 278.

بالتّالي يتضمّن أمن الفرد والجماعة للوصول إلى التّكامل والاستقرار السياسي وكذا التماسك الاجتماعي الدّاخلي وكلّ ما يحمل اسم القانون الدّولي لا بدّ أن يكون شكلا من أشكال سياسة القوة وهذه الأفكار الّتي ناد بها كلّ من "هاليت كار" و"هانس مورغنتو" اللّذان أسّسا مدرسة الفكر الواقعية الحديثة، حيث سيطرت هذه الأخيرة على فكر الأمن القومي من فترة الحرب العالمية الثانية إلى غاية الحرب الباردة أين قلّلوا من أهمية الدّولة في تنظيم العلاقات الدّولية لوجود متغيّرات أخرى.

كما يرى روبرت ماكنامارا **Robert Mcnamara** الأمن لا يقتصر على البعد العسكري فحسب وإنّما يجمع بين الأمن والتّنمية إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الأخر فالجماعات الأمنية هي الّتي تحقّق التنمية بشكل كبير.[1]

الأمن الإقليمي: هو الحفاظ على أمن الدّولة ومواجهة كلّ ما يهدّدها من البيئة الخارجية وكذا الدّفاع عن الوحدات الّتي تشكّل الإقليم وذلك من خلال تنمية القدرات العسكرية وتوحيد الإرادة في مواجهة الخطر وذلك ببناء الذّات من أجل تحقيق التّكامل فيما بينها ولقد عرّفه باري بوزان **Barry Buzan**: "مجموعة من الدّول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أنّ أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضهما البعض"[2]

ولقد فسّرها أنّ أغلبية الدّول تتحدّد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية فالإقليم يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء دور القوى العظمى في التأثير على المجتمع الأمني وليس من المنطلقات العالمية كما عرّفها الآخرون.

[1])–طارق الدسوقي إبراهيم عطية، *الأمن السياسي: الحماية القانونية للأمن الدولة من جهة الخارج والداخل*،(القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص. 487.

[2])– *المرجع نفسه*، ص.ص. 522–528.

المطلب الثّاني: محدّدات الإستراتيجية الأمنية الرّوسية في الشّرق الأوسط.

تعتبر المحدّدات الدّاخلية والخارجية ذات أهمية كبيرة في صياغة السّياسة الخارجية للدّول بالإضافة إلى مدى تأثير هذه الأخيرة داخل الدّول في صناعة القرار السّياسي.وتعدّ روسيا مثلها مثل باقي الدّول لها محدّداتها والّتي تساهم في صناعة القرار السّياسي على المستوى الدّاخلي أو الخارجي، ومن هنا سيعالج هذا المطلب المحدّدات الدّاخلية والخارجية للإستراتيجية الرّوسية في الشّرق الأوسط.

I. .المحدّدات الدّاخلية:

أولاّ /االمؤسسات الرسمية : و تتوزع على العناصر التالية

أ– السّلطة التّشريعية:

تعتبر الجمعية الفدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدّولة والبرلمان يتكوّن من مجلسين:

1- **مجلس الفيدرالية:** يضم في عضويته 178 شخصاً يمثّلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية وممثلين اثنين عن كلّ وحدة (أحدهما يمثّل السّلطة التشريعية المحلية، وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية), ويتولى المجلس الأعلى الأمور المتعلّقة بالفيدرالية، ومنها حدود الدّولة واستخدام القوّات المسلّحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وحالة الطوارئ في البلاد، ويملك الحقّ في قبول أو رفض المشاريع المقدمة من المجلس الأدنى الدوما.[1]

2- **المجلس الأدنى:** والمعروف ب"الدّوما" : يتألّف من 450 نائباً، يُنتخب جميع الأعضاء بنظام القوائم الانتخابية مع مزجه بالنّظام الفردي لمدّة 4أعوام وينبغي حصول الحزب على 7% على الأقل كي يشارك في المجلس، ويجري الانتخاب بالاقتراع المباشر؛ ومدة خدمة الأعضاء 4 سنوات، وهو المسئول عن الموافقة على التّعيينات الّتي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء، ورئاسة البنك المركزي، وهو الجهاز التّشريعي الأساسي الّذي يتولى عملية صنع القوانين.[2]

فمقترحات القوانين سواء من جانب الرّئيس أو أعضاء "الدّوما" تقدّم للمجلس نفسه، فإذا ما وافق عليها تمرّر إلى مجلس الفيدرالية لمراجعتها خلال 5 أيام، فإذا تمّ الموافقة عليها وعدم رفض مشروع القانون

[1]- عبد الكريم علوان، *النظم السياسية والقانون الدستوري*،(عمان: دار الثقافة، 2010)، ص.27.

[2]- محمد حسن عثمان محمد عثمان، *النظم السياسية*،(بيروت: دار منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص.19.

خلال 14يوماً يعتبر مجلس الفيدرالية موافقاً عليه، ويرسل بعد ذلك لرئيس الجمهورية للموافقة عليه ونشره خلال مدّة لا تتجاوز 14 يوماُ، وفي حالة اعتراض الرّئيس على مشروع القانون تلزم موافقة ثلثي أعضاء المجلسين لتمريره.[1]

ب- السّلطة التنفيذية:

1- رئيس الدّولة:

ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين مدة كلّ أربعة سنوات, ويعتبر الّرئيس هو مركز الثّقل في النّظام السّياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، ويظهر ذلك من السّلطات المخوّلة له بمقتضى دستور 1993 م. فهو الّذي يمثل الدّولة في الداخل والخارج، وهو الّذي يحدّد الخطوط العريضة واتّجاهات السّياسة الدّاخلية والخارجية، وله الحقّ في تعيين رئيس الوزراء ونوّابه وعزلهم بعد عرض ذلك على مجلس "الدّوما".[2]

للرئيس الحقّ في حلّ الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضرورياً، هذا إلى جانب أنّه هو الّذي يقوم بتعيين رئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا ومنها المحكمة الدستورية وكذلك ممثله في أنحاء الدّولة بعد عرضهم على مجلس "الدّوما". وهو الّذي يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه، ويقرّ السّياسة الدّفاعية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الرّوسية، كما له الحقّ في الدّعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، واقتراع تعديل الدستور واقتراح القوانين، وهو الّذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو أي تهديد مفاجئ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد.[3]

وله الحقّ في تعيين وعزل الممثّلين الدّبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدّولية، وبناءً على الصلاحيات الواسعة الموكّلة للرئيس لعب دوراً مركزياً في رسم معالم إستراتيجية تجاه منطقة الشّرق الأوسط.

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 35.

[2])- عبد الكريم علوان ، مرجع *سابق*، ص.45.

[3])- *المكان نفسه*.

2- **الجهاز التّنفيذي(الحكومة):**

وأهمّ اختصاصاته تتمثّل في تقديم الميزانية الفيدرالية "للدّوما"، والعمل على تنفيذ السّياسة الدّاخلية المالية والائتمانية، وكذا السّياسات الموضوعة في مجالات الثّقافة والعلوم والتّعليم والصّحة وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب السّياسة الخارجية للدّولة، فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرّئيس الّذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون تقديم أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته. [1]

3- **الجيش:** وقد ظهر تأثير الجيش بوضوح في انتخابات عام1993م، إذ أظهرت تأييد أكثر 5% من الجنود والضّباط خطّ جيرنوفسكي القومي المتشدّد ولم تزد نسبة الضّباط الّذين صوتوا لمصلحة الحزب الحكومي الموجود أنذاك على 22% ثمّ جاءت الانتخابات التّشريعية الّتي جرت عام 1995م لتؤكّد تزايد دعم العسكريين للتيّارات الشّيوعية والقومية، ولا سيما أنّ ضبّاط الرّوس بصفة عامة هم أكثر ميلا إلى قيام نظام سلطوي. كما أنّهم أكثر اقتناعا بأنّ الديمقراطية بمفهومها الغربي لا تتوافق مع طابع الشّعب الرّوسي، هذا فضلا عن أنّ الجنرالات الرّوس والكثير من الشّخصيّات ذات النّفوذ في روسيا لا يريدون عودة الإمبراطوريات فحسب وإنّما عودة وضع روسيا كقوى عظمى، وهم يؤمنون بأنّ بناء الجيش على أحدث المستويات يمكن أن يعيد روسيا إلى سابق عهدها كقوى عظمى.

4- وزارة الخارجية:

تقوم وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي بالعمل على تطوير الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية للاتّحاد الروسي وتقدّم المقترحات إلى رئيس الاتحاد الروسي وتعمل على تنفيذ السّياسة الخارجية للاتحاد الرّوسي. ومن أهمّ الأولويات الّتي تعمل بها لمعالجة المشاكل العالمية كجهاز تنفيذي نجد:

- العمل على إنشاء نظام مستقر للعلاقات الدّولية القائمة على مبادئ الاحترام والمساواة والتّعاون المتبادل، فضلاً عن قواعد القانون الدولي.

- تعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدّولية لضمان التّعاون السّلمي بين الدّول مع الحفاظ على التّوازن بين مصالحها المتضاربة في أغلب الأحيان، فضلاً.

[1]-داود الباز، *النظم السياسية:الحكومة والدولة في ضوء الشريعة الإسلامية*،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص. 165.

- التقليل من دور عامل القوة في العلاقات الدولية مع تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي.
- التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والبيئي.
- تعزيز التعاون الدّولي وحقوق الإنسان.[1]

5- الاستخبارات الرّوسية: K.G.B

وهو جهاز مخابرات الرّوس سابقا تأسّس في 20ديسمبر 1917م برئاسة (فليكيد ورز سنسكاي) وإشراف الرّئيس فلاديمير لينين وتفكّك في 06نوفمبر 1991م ،بعد محاولة رئيس الإستخبارات الروسية اغتيال الرّئيس السّفياتي (ميخائيل غرباتشوف) وفي 23أوت 1991م تمّ القضاء على الرّئيس وجهازه وحلّ محلّه الجنرال "فاديم باكتين" والّذي تمّ تكليفه بحلّ الجهاز نهائيا. وقد حلّ جهاز S.V.R وعيّن على رأسه'' يفغيني بريماكوف yevgeny primakov''، المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، وقضى سنوات في العالم العربي، ويتكلم اللغة العربية، حيث إن ''بريماكوف '' أحدث تغيرات في جهاز الاستخبارات، ووضع على رأس الجهاز عدداً من المساعدين له كان جميعهم ممّن لهم خبرات وعلاقات بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. واستمر هذا الوضع حتى أحدث بوتين تغيراً آخر على الجهاز عام 2000بوضع'' سيرجى ليناديفsergei lindev'' رئيسًا جديدًا عليه، إذ إنه كان ممّن عملوا بالولايات المتحدة، ويكتسب خبرة في العمل بالدول الغربية[2]. وأهمّ مهمّاته في:

- إدارة الاستخبارات.
- إتّخاذ كلّ التّدابير لضمان نظام فعّال لأمن روسيا.
- مهمّة التجسّس العلمي والتّكنولوجي والإستخباري.
- توفير الأمن الشّخصي لموظفي الحكومة وأسرارهم.
- إجراء عمليات مشتركة مع أجهزة الأمن المختلفة.
- مشاركة الإستخبارات الرّوسية في السّياسة الخارجية.

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- عاطف عبد المجيد معتمد، *استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية*، (بيروت: دار العربية للعلوم؛ مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص.39.

2)- **المؤسّسات الغير رسمية:**

أوّلا: النّخبة السّياسية: يمكن التّمييز بينها من خلال العناصر التّالية:

أ) **الإصلاحيين الرّدكاليين (اليمين):** يؤيّد هذا الاتجاه التحوّل السّريع إلى اقتصاد السّوق، والّتي تقتضي الخصخصة السّريعة للتّجارة والخدمات وتحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد الاستثمار المحلّي والأجنبي، وينظر إلى التّجربة الغربية كنموذج أعلى ويرى أنّ المساعدات الغربية أساسية لنجاح هذا التّحوّل، ومن ثمّ يؤيّد أنصار هذا الاتّجاه السّياسة الخارجية والّتي كان يتّبعها وزير الخارجية الأسبق أندريه كوزيريف (1990-1995) والّتي تمثّلت في العمل على صياغة علاقات سياسيو واقتصادية مع الغرب والاندماج السّريع في الاقتصاد العالمي.[1]

ومع ابرز قيادات هذا التّيار:

- أناتولي تشوبايس anatoly chubais النّائب الأوّل لرئيس الوزراء في فترة سبتمبر 1993م إلى جانفي 1994م.
- بوريس فيجورف boris vigorv نائب رئيس الوزراء من ديسمبر 1992م إلى جانفي 1992م.
- فلاديمير شوميكو vladimir chumiko النّائب الأوّل لرئيس الوزراء في يونيو1992م

ب- القوميون والمحافظون والشّيوعيّون (اليسار):

1- **القوميون:** وهم يركّزون على وحدة روسيا ويرغبون في العودة إلى ما قبل الثّورة البلشوفية وهو يشكّون في النّية الغربية، ويتردّدون في طلب المساعدة من الغرب ويفضّلون في اعتماد روسيا على مواردها الذّاتية للتغلّب على مشاكلها الاقتصادية، كما أنّهم يرفضون أي تدخّل أو تأثير غربي في الثّقافة الرّوسية، وضرورة إحياء الثّقافة القومية الرّوسية والتمسّك فيها،وكذا الأرثدوكسية الرّوسية كقاعدة معنوية.[2]

[1]- جمال محمد ابو شنب، *النظم والمؤسسات السياسية* ،(القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص. 168.

[2]- أبو قاسم سعد الله، *شعوب.. وقوميات*،(حسين داي: دار البصائر، 2008)، ص. 221.

2- **المحافظون الشّيوعيين**: يركّزون على ضرورة العودة إلى النّظام المركزي في الاقتصاد ورفض كلّ الإصلاحات الخاصة بالتحوّل إلى اقتصاد السّوق. فحسبهما تنمية القدرات العسكرية الرّوسية تعدّ من أبرز القيادات المحافظة رسلات حسبولاتوف رئيس البرلمان الرّوسي في فترة أكتوبر 1991م إلى أكتوبر 1993م.[1]

3- **اتّجاه الوسط**: ويتكوّن ممثّلوه من الرّادكاليين من جهة والقوميون المحافظون من جهة أخرى ويعملون على إيجاد التّوازن بينهم، وهم يؤمنون بالديمقراطية وضرورة التحوّل الدّيمقراطي، إذ يرفضون "العلاج بالصدمة" ويؤمنون بالتحوّل التّدريجي إلى اقتصاد السّوق، كما يؤمنون بسياسة موحّدة وضرورة تجنب أي سياسة تؤدّي إلى تجزئة البلاد.

كما يدعو هذا الاتّجاه إلى ضرورة الحدّ من اللّجوء إلى الاستثمارات والمساعدات الغربية والاعتماد على الموارد الرّوسية، وأبرز قيادات هذا الاتّجاه نذكر: أوليغ لوبوف oleg lobovسكرتير مجلس الأمن القومي في سبتمبر 1993م، ويوري ياروف voyeur yarovنائب رئيس الوزراء في ديسمبر 1992م وجورجي خيزا georgi khizaنائب رئيس الوزراء في فترة ماي 1992م إلى سبتمبر 1993م حيث يمكن التمييز بين :

أ- **يمين الوسط**: يميل أنصار هذا الاتّجاه إلى مسيرة الخصخصة والتحوّل إلى اقتصاد السّوق وذلك يكون تدريجيا مع الحفاظ على دور أوسع للدّولة في الحياة الاقتصادية وأبرز أنصار هذا الاتّجاه نذكر: فيكتور تشيرنوميردين victor tchernomydrine رئيس الوزراء في ديسمبر 1992م، وسيرجي شاخاريا sergei shakhariaنائب الوزراء في نوفمبر 1992م.

ب- **يسار الوسط**: عارض أنصار هذا الاتّجاه "العلاج بالصّدمة" غير أنّهم أيّدو سيطرة الدّولة على الاقتصاد ودعم دورها في قطاع الصّناعة، ومن أبرزهماغيورغي شوكوف georgy zhukovسكرتير، مجلس الأمن في فترة 1992م إلى ماي 1993م وفاليري زوركينا valerie zorkina رئيس المحكمة الدّستورية في الفترة من ديسمبر 1991م حتّى أكتوبر 1993م.

وتعتبر النّخبة السّياسية المصدر الأساسي للتّجنيد للمناصب العليا في الدّولة إلّا أنّ أراء هذه النّخبة غير ملزمة للرّئيس الّذي يهيمن على عملية صنع القرار. وهناك نوعين من النّخب: أوّلها يعطي أولوية لدور روسيا إقليميا مع اختلاف طبيعة هذه الدّور.[1]

[1])- *المكان نفسه*.

يرى بعضهم أنّ الحدود الرّوسية ليست دائمة وأنّه لابدّ أن تمتد لتشمل دول الكومنولث خاصة بيلاروسيا، والأولوية تكون لحماية الرّوسيين خارج روسيا، غير أنّ بعضهم أكّد على أهمية دول الكومنولث كنطاق طبيعي للنفوذ الرّوسي دون محاولة السيطرة عليها.

أمّا النّخبة الثّانية فهي أشارت إلى ضرورة التّنشيط على الصّعيد الدّولي حيث يقوم ذلك على التّقارب وإقامة علاقات قويّة مع الغرب وإتّباع سياسة غير توسعية مع دول الكومنولث، غير أنّ هذا الاتّجاه واجه انتقادات كثيرة ومختلفة إلى جانب عدد من الأسباب والعوامل ما أدّى بالدّول الغربية إلى اتّخاذ إجراءات صارمة ومواقف أكثر تحفّظا،فالنّخبة السّياسية الرّوسية مصرّة على ضرورة عودة هيبة ومكانة روسيا الاقتصادية والعسكرية في منطقة الشّرق الأوسط.[2]

ثانيا: الأحزاب السّياسية:

لقد بدأت بوادر التعدّدية الحزبية في روسيا سنة 1989م أين تعرّض الحزب الشيوعي لضغوطات كبيرة من أجل فتح مجال أوسع لحرية التّعبير، وذلك بتعديل المادة رقم (06) من دستور سنة 1977م والّتي نصّت على أنّ الحزب الشيوعي هو القوّة القائمة للمجتمع السوفياتي ولها أجهزة الدّولة والمؤسّسات العامة: حيث وافقت اللّجنة المركزية للحزب الشّيوعي على تعديل الدّستور في شهر فيفري1990م إذ تمّ تعديل المادتين (6) و(7) حيث أشارتا إلى الأحزاب السياسية دون أي امتيازات للحزب الشيوعي، وفي أكتوبر 1990م صدر قانون جديد حاملا قواعد بناء الأحزاب، وبعد عدّة محاولات انقلابية فاشلة سنة 1991م ضدّ الحزب الشّيوعي، ظهرت العديد من الأحزاب واتّسع نشاطها حيث وصلت قبل الانتخابات التشريعية لسنة 1993م إلى ما يقارب 40حزبا سياسيا والّتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:[3]

- **أحزاب ذات الاتّجاه القومي**: أهمّها الحزب الدّيمقراطي الليبرالي، جبهة الخلاص الوطني، الحزب الجمهوري القومي.

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص.235.

[2])- *المكان نفسه*.

[3])- صباح صبحي حيدر، *إصلاح الأحزاب السياسية: دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية*،(مصر؛ الإمارات: دار االكتب القانونية، 2012)، ص. 174.

- **الأحزاب الشيوعية:** الحزب الشيوعي لروسيا الفدرالية، عمّال روسيا، حزب العمل الاشتراكي، حزب العمّل الشّيوعي، الحزب الروسي للشيوعيين ، اتّحاد الشيوعيين، حزب العمّال، الحزب الشيوعي الوحدوي للبلشفيك.
- أحزاب الوسط: الاتّحاد المدني، الحزب الزّراعي، حزب الشعب روسيا الحرّة، الحزب الديمقراطي لروسيا، اتّحاد كلّ الروس، الحزب الديمقراطي الدستوري، حزب الحرية الشّعبية.
- **الأحزاب الدّيمقراطية:** روسيا الدّيمقراطية، حزب الشعب الوطني، حزب الفلاح، حزب الشّعب، الحزب الجمهوري، الحزب الدّيمقراطي الاشتراكي، الحزب الدّيمقراطي الدستوري، الحزب الدّيمقراطي الحرّ، حزب الحرية الاقتصادية، حركة الإصلاح الدّيمقراطي، الاتّحاد الدّيمقراطي المسيحي، الحركة الدّيمقراطية المسيحية.[1].

ثالثا/ جماعات المصالح:

لقد أعطى دستور سنة 1993م حرية إنشاء المنظّمات والجمعيات للدّفاع عن أطرافها، وأهمّ الجماعات في روسيا نجد "إتّحاد النّقابات المستقلّة" "إتّحاد الفلّاحين" ويعتبر إتّحاد العمّال الأكثر نشاطا غذ اقتصر معظم هذا النّشاط على المظاهرات والاحتجاجات طالبا بدفع أجورهم في حالة تأخرها أو تدهور مستويات معيشتهم.[2]

حيث أصبحت المظاهرات والمسيرات هي السمة المميزة للاحتفال بعيد العمّال في موسكو حيث ألغيت المظاهرات التقليدية للاحتفال وأصبحت يطلق عليها "عيد الربيع والعمل" إذ يمنح لكلّ العمّال في روسيا عطلة مدّتها 4أيّام وعادة ما تكون تلك المظاهرات سلمية ما عاد تلك الّتي حدثت في عيد العمّال سنة 1993م، وفي أكتوبر 1994م شهدت روسيا أضخم مظاهرة نقابية وكان ذلك احتجاجا على الأزمة الاقتصادية الّتي عرفتها البلاد أنذاك حيث شارك فيها 5.5مليون عامل مطالبين بزيادة مرتباتهم وتغيير السّياسة الاقتصادية.

عموما تعدّ جماعات المصالح في روسيا أقلّ تأثيرا على صانع القرار السّياسي فهي لا تشكّل قوّة ضاغطة عليه، نظرا لكون معظمها ضعيفة وغير فعّالة ونشاطها يتبع الحزب الشيوعي وليس لها أي استقلالية في قراراتها عن الحزب واغلب أهدافها أهداف اقتصادية، وتعتمد في التعبير عن استيائها على ما يعرف بالوسائل السلبية أي المظاهرات

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 181.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 189.

والاحتجاجات والّتي تعكس على الحكومة الرّوسية ومطالبها لا تتجاوز المطالب الاقتصادية ولا تساهم في السياسة الرّوسية، هدفها اقتصاديا بالدرجة الأولى.[1]

رابعا/ الرّأي العام:

نظرا للظروف الاقتصادية المتدهورة الّتي شهدها الشعب الرّوسي والمعاناة الطويلة الّتي عاشها في ظلّ الحكم الحكم القيصري ثم الشيوعي، فلا يتمكّن بعد من بناء أي عام قوي فالوسائل الإعلام في روسيا أنداك كانت تعاني من العديد من القيود وفي ظلّ تدهور الأوضاع الاقتصادية اعتمدت الكثير من الصحف المجلات في روسيا على الدّعم الحكومي وهذا ما يفقدها جزء كبير من استقلاليتها، كما امتدّت آليات السوق على الصحافة إذ تمّ بيع أسهم العديد من الصحف إلى الشركات الكبرى الّتي بدأت تتدخّل في سياستها، كما لابدّ من الإشارة إلى نشاط المال اليهودي في المجال الإعلامي وسيطرته على عدد من الصحف والقنوات التّلفزيونية ومن أكبرها « N.T.V » الّتي كانت من ملك فلاديمير جوينسكي رئيس القومي اليهودي الروس ومن ناحية فإنّ الصّحافة ليست بعيدة عن الصراع السّياسي الدّائر في روسيا غير أنّ الصعوبات الحقيقية الّتي تواجه الصحافة الروسية بصفة عامة هي فقدان الثقة فيها، فقد أدّت سياسة المصارحة الّتي اتبعها غورباتشوف إلى توضيح الدّور الّذي لعبته الصحافة في تظليل الرأي العام وهذا ما أفقده الثقة بما تكتبه الصّحافة الرّوسية، فبالرغم من تنامي الرأي العام الرّوسي إلّا انّه لا غير مؤثر في الإستراتيجية الرّوسية وصانعيها.[2]

خامسا/ الكنيسة:

أسّس قياصرة روسيا حكمهم على أساس ديني وذلك من القرن السّادس عشر حيث تبنو المفهوم البيزنطي للفكر والّذي يقول أنّ رئيس الدّولة لابدّ أن يكون له أيضا سلطة الكنيسة، وفي القرن السابع عشر أصبحت الكنيسة أداة سياسة يستخدمها القياصرة لجذب التّأييد الشّعبي ولتوسّعاتهم في الخارج تحت شعار "روسية المقدّسة".[3]

وفي 1993م تبني دستور روسيا مبدأ الفصل بين الدّين والدّولة حيث نصت المادة 65: "روسيا دولة علمانية وعلى الرّغم من أنّ الدّستور لم يحدّد دينار رسميا للدّولة إلّا أنّ روسيا تعتبر نفسها كما يعتبرها الآخرون دولة مسيحية أرثدوكسية"

---

[1])- حميدشي فاروق، *الجماعات الضاغطة* ،(بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص. 157.

[2])- كمال خورشيد مراد، *الرأي العام وطرق قياسه*،(عمان: دار الفكر، 2010)، ص. 39.

[3])- أكرم عبد العلي، *تاريخ أوروبا الحديث*،(عمان: دار المسير، 2013)، ص. 123.

وفي ظلّ الحكم السوفيتي غابت الكنيسة مدّة سبعة سنوات لتعود بعد هذه الفترة لاستعادة دورها سواء على المستوى السّياسي والشّعبي، وفي عامي 1987م و1992م تم إعادة فتح حوالي 6000 كنيسة أرثدكسية كما عبر 64% ممن شملهم عن ثقتهم بالكنيسة أكثر من المؤسّسات العامّة.

ثمّ جاء البطريك ألكيسي الثّاني رئيس الكنيسة الأرثدكسية كأحد الشّخصيّات العامّة، إذ بدأت الكنيسة بممارسة دور سياسي نشيط وأصبحت مصدر الشّرعية السياسية، وقد ظهر هذا في مناسبات عديدة منها حضور البطريك مراسم تولي يلتسين السّلطة العامة في 1990م، وكذا حضور جنازة ضحايا المحاولة الانتقالية الفاشلة في أوت 1991م، وفي 1992م قدّم يلتسن شكرا رسميا للكنيسة والبطريك على مساعدته في إحياء الدّولة الرّوسية، ووقع مرسوم يقضي بتخصيص 200مليون روبل لإعادة بناء وصيانة الكنائس.

كما قامت الحكومة في نهاية 1992م بتسليم الكاتدراتيك التّابعة للكرملين، وكذلك كنيسة سان باسيل في الميدان الأحمر، وكذلك الحركات المسيحية الّتي تعمل في السّياسة أهمّها نذكر: الحركة الدّيمقراطية المسيحية الرّوسية الّتي تأسّست 1990م تحت زعامة الأبّ فليب يا كونيت وبعض القساوسة اللّبراليين، وفي 1992م اشتركوا في تجمّع ضدّ القوى المحافظة والقومية وطالبوا الحكومة باتّخاذ إجراءات أكثر لحماية الحدود الرّوسيّين المقيمين خارج روسيا.[1]

II. المحدّدات الخارجية:

تلعب المحدّدات الخارجية دورا هامّا في رسم الإستراتيجية الأمنية الرّوسية وصنع القرار السياسي.وتتمثّل أهمّ المحدّدات الخارجية في صياغة الإستراتيجية الرّوسية تجاه منطقة الشّرق الأوسط في:

1- تراجع الإيديولوجية في العلاقات الدّولية:

لقد كانت الإيديولوجية ذات أهمية كبيرة في روسيا حيث كانت هي الحاكمة لعلاقات موسكو وسياساتها اتجاه الدّول الأخرى، قامت السياسة على مساندة حركة التحرّر الوطني والحركات الثّورية ثم النظم الراديكالية المتولّدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها وكانت من أهمّ العوامل الّتي ساهمت في فشل الاتّحاد السوفييتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدّول.

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 99.

إلّا أنّ النّظام الدّولي شهد استقرار بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ 1985م الّذي ارتبط بوصول ميخائيل غورباتشوفmikhail gorbatchev إلى قمة الهرم السياسي في الاتّحاد السوفييتي وأعلن هذا الأخير عن تخليه عن سياسة توازن القوى وبدأ في البحث عن سياسة توازن المصالح. ومنه أصبحت الإستراتيجية السّوفييتية سمات متميزة لاسيما الانسياق عمليا وراء الإستراتيجية الأمريكية العالمية وهو ما نتج عنه إنهاء الحرب الباردة وتفكّك الاتّحاد السوفييتي.[1]

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي جاءت روسيا الاتحادية كدولة موالية للولايات المتحدة خاصة في المجال العسكري ،أمّا من النّاحية الاقتصادية فإنّ الوضع الجديد يضم أقطابا متعدّدة ذات قدرات اقتصادية هائلة وأهمّها أوروبا، الصّين، دول الشّرق الأوسط. وأصبحت المصالح الاقتصادية هي الحاكمة الإستراتيجية الرّوسية، وهذا راجع إلى تدهور الوضع الاقتصادي الرّوسي، وتفاقم الأزمة الاقتصادية وبالتّالي أصبح العالم يتسم بسمة الواقعية خاصة بعد سقوط الماركسية كإيديولوجية ونظام محكم فيها، وتم تبنّي الإيديولوجية الليبرالية الغربية بشقّيها السياسي (تعددية حزبية، انتخابات برلمانية) والاقتصادي (اقتصاد السّوق وإلقاء سيطرة الدّولة على الاقتصاد) وتطوّر الأمر إلى درجة انخراط هذه الدّول في الهياكل التنظيمية الغربية إلى درجة المطالبة بالانضمام إلى السّوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسي وهذا ليس راجع فقط إلى سقوط الحكومات الماركسية وإنّما تجاوز ذلك إلى انحلال الهياكل التّنظيمية للكتلة الشرقية، إذ تم حلّ حلف وارسو العسكرية ومنظمة الكوميكون الاقتصادية فمن جهة تم التخلّي عن مجموعة من الدّولة الّتي كانت تتلقّى دعم من الاتّحاد السوفييتي والالتقاء مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ومن جهة أخرى فإنّ فكرة تقسيم العالم إلى معسكرين لم تعد مطروحة وذلك نتيجة التغيّرات الّتي شهدها النّظام الدّولي بعد سنة 1991م الأمر الّذي دفع إلى تغير أو حدوث تغيرات في الإستراتيجية المتبعة.[2]

ونظرا لسعي روسيا دائما لإشباع مصالحها فهي سعت إلى التّعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القضايا الّتي تثور في مختلف مناطق العالم والّتي تعدّ أفضل الوسائل لحماية مصالحها في هذه المنطقة، الأمر الّذي أدّى إلى تطوّر التّعاون الدّبلوماسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، حيث شاطرت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في الحدّ من التّسلح في العالم خاصة إشكالية انتشار الأسلحة النووية.

[1])- محمد سعد أبو عامود، *العلاقات الدولية المعاصرة*،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص. 212.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 265.

وفي نفس الصّدد تراجعت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية على الدّولة الحليفة لها وإقامة علاقات سياسية واقتصادية خاصة وأنّ لهما مصالح مشتركة.[1]

وهدف روسيا هو إقامة علاقات وطيدة مع الدّول وتطويرها من أجل الحصول على الدّعم المالي لحلّ الأزمة الّتي تمرّ بها آنذاك.

2- العلاقات الأمريكية الرّوسية:

أوّلا: التحوّل في العلاقات الرّوسية الأمريكية (1991م-1999م)

لقد أدّى انهيار المعسكر الشّرقي الّذي كان بزعامة الإتّحاد السوفييتي إلى حدوث تغيرات سياسية جديدة في روسيا سواء على المستوى الدّاخلي أو الخارجي، إذ أنّ تأثير السياسة الدّاخلية على السّياسة الخارجية في روسيا كان بارزا خاصة من خلال التحوّل الّذي شهدته السياسة الرّوسية وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان هذا انعكاسا للتغيّرات داخل البرلمان الرّوسي، حيث تنافست فيه ثلاث مجموعات:

أ- المجموعة الأولى:

كانت تدعم سياسة يلتسن الّتي كانت تابعة للولايات المتحدة الأمريكية والّتي كانت على أساس علاقات جيّدة مع كلّ من الغرب والعدول الصهيوني والدّعم الكبير للعمليات الخصخصة، والتحوّل إلى اقتصاد السّوق في الاقتصاد الرّوسي، ولقد كان لتلك التوجهات أثار سلبية تجاه قضايا المنطقة العربية خاصة بما يتعلق بالعقوبات المفروضة على العراق والصّراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

ب- المجموعة الثّانية:

هذه المجموعة تدعم سياسة روسيا الأوروأسيوية في السياسة الخارجية أي التّركيز على إقامة علاقات جديدة مع الشّرق الأوسط والصين بالإضافة إلى العلاقات مع الغرب، وتقوية العلاقات مع دول الجوار والإصلاحات والخصخصة البطيئة للاقتصاد الرّوسي.[2]

ج- المجموعة الثّالثة:

---

[1]- *المكان نفسه*.

[2]- كاظم هاشم نعمه، *السياسية الأسيوية: روسيا في السياسة الأسيوسية ما بعد الحرب الباردة*،(عمان: دار أمنة للنشر، 2013)، ص. 431.

تعمل هذه المجموعة على الجمع بين القوميون والشيوعيين بالرّغم من اختلافاتهما والنقطة الّتي جمعتهما هو بروز روسيا كقوى عظمى لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والوقوف مع إيران والعراق والدّعوة إلى إعادة سيطرة روسيا على جمهوريات السوفييتي السّابق ومنه ظهرت ثلاث توجّهات في الطبقة السياسية الرّوسية من أجل التوجّه الرّوسي الخارجي المقبل والّتي تتمثّل في:

- **التوجّه الأوّل**: يركّز على العلاقات بين الدّول الغربية، وينظر إلى الغرب كشريك محتمل أو فعلي وأنّ روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الغربية.
- **التوجّه الثّاني**: يركّز على الامتداد الأوروأسيوي.
- **التوجّه الثّالث**: ينظر بعدائية للغرب، ويرى فيه تهديدا للأمن الرّوسي القومي، وأنّه عبارة عن عامل يدفع روسيا للتفكّك، وتحقيق امتيازاته على حساب المصلحة القومية الرّوسي.

إجمالا، كان الرّئيس "بوريس يلتسن boris eltsin" من أطراف التوجّه الأوّل حيث عمل على التقارب الشّديد في العلاقات الرّوسية الأمريكية واتخذت طابعا جديدا والّذي يتمثّل في أن لا يشكّل خطرا على روسيا ولا يعتبر عدوّا لها وإنّما شريكا لها. ولقد اتّخذ "يلتسن eltsin" هذا الموقف من أجل إعادة بناء اقتصاد روسيا النهار وذلك عبر الدّعم الاقتصادي الأمريكي الأوروبي، ولذلك طرح يلتسن eltsin فكرة الشّراكة الاقتصادية مع الأوروبيين غير أنّ هذه الفكرة شهدت معارضة شديدة من طرف الرّوس.[1]

إلّا أن كان هناك مؤيّد واحد هو "أندريه كوزريفandrey kozyrev" حيث يرى أنّ مبدأ التّعامل مع الغرب من مبدأ الشراكة كما أيّد أيضا إتّباع السياسة اللّبرالية بالصدمة والخصخصة، غير أنّه اعتبر خبراء الرّوس أنّه تحوّلا غير مدروسا وأنّه عبارة عن عاملا للانهيار. وبتحديد أهداف السياسة الخارجية الرّوسية، انتصر الاتّجاه الدّاعي إلى التحوّل في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب من الصّراع إلى التّعاون وقد عبّرت مجموعة من الخطوات اتّخذتها الحكومة الرّوسية من أجل إتمام التّعبير من هذا التوجّه والّتي تتمثّل في:

- إسراع روسيا إلى الانضمام إلى المؤسّسات الغربية الاقتصادية والسياسية.
- التوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين، في محاولة لجعل الغرب يتقبّل روسيا كدولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتّخاذها مواقف ضدّ الدّول الحليفة السّابقة لروسيا ومنها العراق وصربيا.

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 351.

- التّعاون مع أوروبا في السّياسة الأوروبية لروسيا، وعدم وجود سياسة روسية متميّزة تجاه دول الشّرق أوروبا، مواصلة عملية سحب القوّات الرّوسية منها.
- المضي قدما في محادثات نزع السّلاح، بعد أن رأت روسيا أنّ لا إمكانية لديها من استمرار إنتاجه أو تحمّل تكاليف تحديث وإدامته.[1]

على مستوى العلاقات الثّنائية، حظيت الدّول الغربية بالاهتمام الأكبر وكانت أوّل الدّول الّتي قام الرّئيس "يلتسن eltsin" بزيارتها عقب انهيار الاتّحاد السوفييتي في محاولة له بجذب المساعدات والاستثمارات الغربية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أنّ التوجّه الرّوسي ما هو إلّا استسلاما وخسارة في الحرب الباردة، وقد أعلن جورج بوش الأبّ النّصر وبداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية دون منازع، وسبب الفشل الرّوسي هو عدم مساندة الولايات المتحدة الامريكية لها، وعملت على إضعاف الجيش الرّوسي عبر تعزيز الدّعم ألاستخباري لمقاتلي الشّيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا، وكذلك تطويق روسيا في أسيا الوسطى وبحر قزوين، ومنه فإنّ العلاقات الرّوسية الأمريكية لم تتجاوز حدود العلاقات السياسّة الوديّة لإنهاء مظاهر الحرب الباردة ولقد ضلّ حجم التّبادل التّجاري محدودا بين الولايات المتحدة الأمريكيةأ وروسيا، خاصة عندما حلّت الأخيرة بين الأمريكيتين في المرتبة الرّابعة بين الشّركاء التّجاريين بعد أوروبا ودول الكومنولث والدّول الأسيوية.

ولقد ساعد ذلك على التخلّي عن الإستراتيجية المؤيّدة لدول الغرب واسترجاع الدّور الرّوسي الّذي يكون أكثر استقلالية ويهتم بالمصالح القومية الرّوسية آنذاك، وتتمثّل هذه العوامل في:

- فشل سياسة العلاج بالصّدمة الاقتصادية.
- الانتخابات البرلمانية سنة 1995م والّتي كانت نتيجتها الأغلبية للشيوعيين في مجلس "الدّوما"، والسّيطرة على أكثر الوزارات أهمية مثل الدّفاع والأمن.
- السّلوك الأمريكي الّذي تجلّى بدعم تنفيذ الوعود الّتي قطعت لروسيا بمساعداتها.
- قرار حلف النّاتو بالتوسّع شرقا ليصل إلى حدود روسيا، وهو الأمر الّذي اعتبرته روسيا عاملا محدّدا لأمنها القومي.[2]

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- كاظم هاشم نعمه، مرجع *سابق*، ص. 228.

ثانيا: العلاقات الرّوسية الأمريكية منذ عام 2000م:

لقد عرفت العلاقات الرّوسية الأمريكية تغييرا جذريا منذ سنة 2000م خاصة بعد تولّي "بلاديمير بوتين vladimir poutin" رئاسة روسيا، وهذا التّعبير ارتبط بنوعية رئاسة أو قيادة كلا الطرفين، فالولايات المتحدة الامريكية وصلت إلى البيت الأبيض إدارة من أكثر الإدارات تطرّفا تبنت أراء المحافظة، فالعالم إمّا أبيض يقوم على السّياسة الأمريكية مهما كانت، وأسود يعارض السّياسة الأمريكية، أمّا روسيا فقد تبنّت الصّورة السفلية السّابقة حيث لعبت دورا مهمّا في قيادة العالم، حيث تضمنّت الواقعيين واللذين كانت نظرتهم خاصة إلى طبيعة النّظام الدّولي وكانت علاقة البلدين تتميّز بالصّراع والتّنافس، وأدى إلى الحاجة الرّوسية للعب أوراق الضّغط و توسيع تعاونها مع إيران في برنامجها النّووي.

وبعدها حاولت روسيا العودة إلى السّاحة الدّولية واسترجاع دور القوّة المؤثّرة في النّظام العالمي الجديد،غير أنّ السّياسة الأمريكية الجديدة اتّجهت إلى استمالة روسيا لأوروبا وذلك عن طريق إقناعها بعد محاولتها لاستعادة مكانة الإتّحاد السّوفييتي نظرا للتّدهور الاقتصادي *الّذي* تعاني منه روسيا آنذاك، ومن أجل ذلك استعملت الولايات المتحدة الأمريكية عدّة وسائل منها ضمّ روسيا إلى مجموعة الدّول الصّناعية السّبع (G7)، تشكيل لجنة خاصة بالأمن في نطاق منظمة الأمن والتّعاون الأوروبي وتكون روسيا العضوية فيها، ومن جهة أخرى اتّجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستعانة بسياسة نشطة في قلب للحدّ من النّفوذ الرّوسي في المنطقة، وتبنّت استكمال برنامج الدّرع الصّاروخي الأمريكي، ونظرا لتغيير الأوضاع على السّاحة الدّولية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء المعاهدات الّتي وقعت سابقا مع الإتّحاد السّوفياتي.[1]

واستبدلت الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدات بمنظمات إقليمية تضع روسيا في عزلة كما شهدت روسيا انتقادات كثيرة من قبل الإدارة الأمريكية خاصة في مجال السّلاح، ونقل التّكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدّمار الشّامل إلى إيران وكوريا الشّمالية.

أمّا من الجانب الرّوسي، فمنذ انتخاب "فلاديمير بوتين VLADIMIR POUTIN" رئيس لروسيا في مارس 2000م فقد عمل على تغيير في الدّاخل والّذي كان في أوّل مشاريعه ،ودعا إلى تخفيض الاعتماد على الخارج قدر المستطاع وكذلك إلغاء الفوضى لدى صنّاع القرار في البلاد. وهذه الفوضى ناتجة عن مشاركة سبعة لاعبين في رسم الإستراتيجية الخارجية الرّوسية ولذلك قام "فلادميربوتين" بتعيين شخص واحد والّذي يكون

[1])- باسم شيحة، *روسيا بوتين*،،(بيروت: دار العربية للعلوم، 2006)، ص. 367.

كرئيس لروسيا الاتحادية، وكان أوّل شيء قام به هو القضاء على الزّعيمين الماليين والّذين كانوا من جنسية إسرائيلية روسية وثمّ إزالتهما من وسائل الإعلام بأنواعها واللّذين كانوا "بوريس بيريزوفسكي BORIS BEREZOVSKY" و"فلاديمير غوسينسكي VLADIMIR GUSINSKY". كما قام بإقالة العديد من الوزراء منهم وزير الطّاقة الذّرية "يفغني أداموف[2] YEVENGY ADAMOV" والّذي كان ينتهج سياسة مستقلة عن إدارة الكرملين، ووزير الدّفاع والدّاخلية ورئيس شركة (غاز بروم) العملاقة الّتي كانت تساهم بشكل كبير في آسيا الوسطى والشّرق الأوسط كما عمل على جمع كلّ شركات تصدير السّلاح في شركة روسوبوردن إكسبورت ROSOBONEXPORT الحكومية، وكانت أهمّ وأوّل خطوة قام بها "بوتين" في إعادة بناء الإستراتيجية الرّوسية الجديدة لاستعادة روسيا سمعتها العالمية.[1]

غير أنّ الرئيس الدولي أعلن أنّ روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوى عظمى والحفاظ على استقلال قراراتها الدّاخلية والخارجية ما دامت معتمدة على مساعدات خارجية، وأضاف أنّ غنى روسيا من الموارد الأولية يمكّنها من تجاوز الأزمة الاقتصادية الّتي شهدتها، إضافة إلى عوائد تجارة السّلاح، إذ يعدّ قطاع الطّاقة إحدى أهمّ دعائم الاقتصاد الرّوسي، وحسب مجلّة "الاكونوميست" البريطانية فقد بلغ معدّل النّمو في النّاتج المحلّي الإجمالي في روسيا نحو 7% سنويا عام 2000م، ما يعني زيادة هذا النّاتج حوالي 50% خلال سبع سنوات منذ حكم الرّئيس "بوتين" فقد أصبح الاقتصاد الرّوسي أحد أكبر اقتصاديات العالم وحسب إحصائيّات 2008م، امتلكت روسيا أكثر من 500 مليار دولار من احتياطات النّقد الأجنبي مقابل لا شيء تقريبا في 1998م.[2]

كما بلغت الاستثمارات الأجنبية **المباشرة في الاقتصاد الروسي العام الماضي نحو 38 مليار دولار، بما يفوق ثلاث مرات مستواها في عام 2015**، حيث تحسن المستوى المعيشي خلال فترة حكم " فلادمير بوتين".[3]

كما عمل هذا الأخير على استرجاع السّيطرة على الكثير من القطاعات منها قطاع النّفط والغاز، والّذي استفادت منه روسيا خاصة مع ارتفاع سعر النّفط الّذي كان 15دولار للبرميل قبل توليه الحكم والّذي وصل إلى 90دولار للبرميل في سنة 2007م، وقد كان هذا بالنّسبة لروسيا من أهمّ العوامل الّتي ساعدت على توقّف روسيا على مطالبة مساعدات الو.م.أ، وساعد على وفاء روسيا ودفع كلّ ديونها الخارجية منذ 2002م.

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 389.

[2])- *المكان نفسه*.

[3])- *المكان نفسه*.

أمّا من النّاحية السّياسية فقد نجح "فلادمير بوتين" في إعادة الدّور الرّوسي على السّاحة الدّولية وإعادة تكوين إدارة قوية بعد التّدهور الّذي شهدته في التّسعينات.[1]

المطلب الثّالث: تطوّر الإستراتيجية الأمنية الرّوسية

لقد كانت روسيا –ومازلت– من أهمّ الدّول الّتي تتمتّع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدّولي ذلك لأنّها الوريث السياسي والعسكري للاتّحاد السوفييتي سابقا إضافة إلى ذلك الطبيعة الجيوسياسية الّتي تتمتّع بها بين آسيا وأوروبا إذ تشكّل همزة وصل وتقارب وكذا غناها بمنابع النّفط والغاز وهذا يجعلها طرفا محوريا وفعّالا على المستوى الدوّلي ويمكن دراسة الإستراتيجية الرّوسية من خلال:

1- الإستراتيجية الرّوسية الأمنية قبل الحرب الباردة

تعتبر فترة التسعينات بفترة انهيار الإتّحاد السوفييتي السابق حيث سبب ذلك إلى فوضى عارمة في الأجواء الأمنية. ولقد أدّت سياسات الإصلاح المتأخرة الّتي تبناها الرّئيس السوفييتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" أي "الغلاسنوست والبريسترويكا" إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة وهذا السقوط راجع لعدّة أسباب، وليس من المستغرب أن تكون الأجهزة السوفيتية قد لعبت دورا رئيسيا في الفساد الحكومي، فأبرزها وجود شكوك لدى الجمهوريات المشكّلة للإتّحاد عن كون السلطة المركزية واقعة تحت التأثير الغربي.[2]

حيث شكّلت مرحلة تفكيك الإتّحاد السوفييتي فترة بالغة الخطورة على السّاحة السياسية الرّوسية، قد راجع مكانتها من دولة كانت تعدّ القوى العظمى الموازنة للولايات المتحدة الأمريكية،وقائدة لحلف عسكري أكثر قوّة عسكرية تقليدية قادرة على التّهديد والفعل في وسط أوروبا بما يقلب معادلة التّوازن الإستراتيجي القائمة فيها بعد الحرب العالمية الثّانية. إذ جلب ترسانة نووية كانت القوّة العظمى الأخرى تحسب لها الحساب إلى تهجمها بمختلف

[1])- طارق محمد ذنوب الطائي، *الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية*،(عمان: دار الأكاديميون، 2016)، ص.123.

[2])- أحمد سيد حسين، *دور القيادة السياسية فى إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا في عهد بوتين*، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)، ص. 89.

الذّرائع، ووجد الشعب الرّوسي وقادته بعد تفكّك الاتّحاد أنفسهم أمام حقائق صارخة ومرّة في آن واحد، فالانهيار خلّف عدد كبير من المشاكل الّتي يصعب تجاوزها عبر مدّة قصيرة سواء لاستيعاب المشاكل أو تغيير سلوك المؤسّسات القديمة والعودة للانطلاق مجدّدا، خاصة أنّها الانفجار أدّى إلى تغييرات في الجغرافية السياسية والقوى العسكرية، إذ انشقّت إلى 14 جمهورية من جمهوريات الاتّحاد السوفييتي السّابق وانفصلت لتشكّل جمهوريات مستقلّة لكلّ منها أهداف ومصالحها القومية الّتي قد تتقاطع في ما بينها حتّى تصل إلى مرحلة الحروب، وكذلك نجم عنه تغيير في الجوانب العقائدية والمفاهيم السّائدة في الدّولة والمجتمع الرّوسي وليس في الأنظمة الاقتصادية والسياسية فقط.

وكانت الإستراتيجية الأمنية الرّوسية بعد تفكيك وانهيار الاتّحاد السّوفييتي من أهمّ المعضلات الّتي واجهتها في ظلّ المعطيات الجديدة المتمثّلة في الانهيار الشّامل له وفي ظلّ تشكّيل الأحادية القطبية تحت ظلّ الولايات المتحدة الأمريكية وجدة روسيا نفسها مجبر لبناء سياسة أمنة لها كونها الوريث الشّرعي لتركة الإتحاد السوفييتي.

2)- الإستراتيجية الأمنية الرّوسية بعد الحرب الباردة :

بعد الحرب الباردة مرّت الإستراتيجية الرّوسية بمراحل مختلفة حيث شهدت تحوّلا انتقاليا، ولازالت في مرحلة السيرورة نظرا للتحديات الّتي تعاني منها سواء على المستوى الدّاخلي أو الخارجي. غير أنّها استطاعت إعادة مكانتها على السّاحة الدّولية ما جعل منها إحدى الأطراف الموازية للولايات المتحدة الأمريكية ،إذ كانت تقود حلف عسكري يضمّ كلّ دول أوروبا الشرقية إلّا أنّها لم تستطع الحفاظ عليه بعد تصدّع معسكرها ،ومن هنا تراجع الدّور الرّوسي نوعا ما وأخذ المعسكر الغربي زمام الأمور لكن روسيا حافظت على مكانتها في الأمم المتحدة ما جعل لها ورقة ضغط في الوسط الدّولي (حقّ الفيتو).[1]

اذ تم إختيار "بوريس يلتسن" **Boris Eltsine** كأوّل رئيس ديمقراطي منتخب لروسيا، كانت هذه الأخيرة تراجعت عن مواقفها القوية كقوّة عالمية عظمي، وأصبحت تلك الدّولة الّتي تسودها الفوضى والعنف السياسي، العسكري والاقتصادي، ومن ثمّ كان تركيز يلتسن على معالجة الاضطراب السياسي والاقتصادي

[1]- علي الحاج، *سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.331.

الدّاخلي بالإضافة إلى التّعامل مع الحكومة الضّعيفة والمفكّكة، فضلا على الحرب مع جمهورية الشيشان الانفصالية.[1]

وفي ما يتعلّق بالسياسة الخارجية والأمنية ركّزت روسيا علاقاتها بشكل رئيسي مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والبلدان الّتي نشأت حديثا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وخلال فترتي 1991م-1999م. خفضت روسيا حضورها في الشّرق الأوسط باستثناء تركيا وإيران بالإضافة إلى المشاكل الدّاخلية على قرارات الكرملين بعدم تبني صيغة واضحة اتّجاه السياسة في الشّرق الأوسط ،وما أن دخلت روسيا فترة الانفتاح السياسي والاقتصادي، حتّى عانى يلتسن من تدهور صحته البدنية وضعفه السياسي كذلك، وبدلا من التحوّل نحو الدّيمقراطية الفعلية سقطت روسيا في مستنقع الفوضى العميقة، و التي تمثلت معالمها في التضخّم والفساد والحرب مع الشيشان، واتّساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما ترافق معها من إحياء سياسة القوى الشخصية ،ونتيجة لذلك قاد التضارب بين المصالح والتنافس فيما بينها إلى تحييد دورها في الشرق الأوسط خلال فترة حكمه.

في عام 2000م وصل"فلاديمير بوتين" **Vladimir Poutine** إلى رئاسة روسيا ليرثها في ضعف أشدّ من ذي قبل جراء تطوّرات العقد السابقة، والمواطنون الرّوس الّذين آمنوا بأفاق الدّيمقراطية في بداية التسعينات كانوا يبحثون عن الاستقرار. وكان هذا بالضبط ما وعد به فلادمير بوتين تحقيقه بالإضافة إلى استعادة مكانة روسيا باعتبارها قوّة عالمية رئيسية ومؤثّرة.

إذ ركّز على أولويات الإستراتيجية لدولة روسيا الاتّحادية الّتي كانت تعاني في بداية الألفية الجديدة من عدّة تحديات داخلية وخارجية، وذلك بانتهاج استراتيجيات تتكيف ومعطيات عالم ما بعد الحرب الباردة بتخلّصها من صبغة الإيديولوجية وانتهاج الواقعية والنفعية، بهدف إعادة صياغة موازين القوى العالمية بما يغيّر الوضع الجيوبوليتيكي الّذي خلفه سقوط الاتّحاد السوفييتي وتعيش في حالة عدم الاستقرار السياسي الّتي كثرت في عهد الرّئيس السّابق يلتسن عملية تغيير الحكومات فضلا من المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التّابعة للاتّحاد السوفييتي خاصة جمهورية الشيشان .

وبعد انتخابه للرئاسة اتّخذ بوتين خطوات أكثر حزما ضمن الإستراتيجية الشّاملة لدولة روسيا الاتحادية سعيا لاستعادة هيبة ومكانة دولته، ذلك بجعلها تعيد النظر في مصالحها الوطنية لأنّ روسيا الاتّحادية لم تعد الاتّحاد

[1])- طارق محمد ذنوب الطائي، مرجع *سابق*، ص 141.

السوفييتي السّابق وتطمح في استعادته. بحيث كانت الرؤية المستقبلية تدور حول حماية الأمن القومي الرّوسي وفقا لرؤية إستراتيجية جديدة مختلفة عن الرؤية الّتي كانت سائدة عقب انهيار الاتّحاد السوفييتي.[1]

فإنّ روسيا الاتّحادية وبعد ما عانته من عدّة مشاكل وعقب بروزها كدولة ديمقراطية جديدة تعتمد على اقتصاد السّوق أدّى لنشوء أنماط جديدة من التّفكير الإستراتيجي ركّزت على الأمن القومي للدّولة الرّوسية الجديدة والتّهديدات الّتي يتعرّض لها هذا الأمن. وبالتّالي الوصول إلى الوسائل الّتي تمكّنها من تحقيق الأهداف الوطنية المرسومة وتتمثّل في سمات الإستراتيجية الجديدة:

أ- **الواقعية:** تتسم هذه السّمة في سعي القيادة السياسية الرّوسية إلى بناء سياسة براغماتية عن طريق الابتعاد عن حجج الإيديولوجية الّتي كانت تميّز التحرّك الدبلوماسي والسياسي السوفييتي في الماضي القريب وإحلال مجالها بمبرّرات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتغييرا عن تطلعات روسيا الاتحادية مستقبلا.

ب- **برغماتية القيادة الرّوسية:** وتتمثّل في لجوء القيادة الرّوسية إلى القيم الجديدة الّتي بدأت روسيا العمل بها، إذ عمد رؤساء روسيا –بوتين وميدفديف **Medvedev Dmitri**- إلى إظهار وتأكّد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي بما في ذلك الإيديولوجية الماركسية- أللنينية الّتي طالما هيمنة على الإستراتيجية المتبعة وأكّد دوما الرّئيس بوتين أنّ روسيا تسعى إلى بناء إستراتيجية ترتكز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة. إذ هذه السياسة ذات شفافية قصوى تأخذ بعين الاعتبار مصالح كلّ الأطراف.[2]

ت- **ديناميكية وفعالية الإستراتيجية الرّوسية:**وتظهر دينامكيتها من خلال ما يضمن بصورة جديدة عدم العودة للوراء منذ انقضاء عصر الإيديولوجية المتصارعة على السّاحة الدّولية، وهنا يقف "بوتين" كحام للخط الإستراتيجي الجديد الّذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق والإصرار على وحدة تراب الفدرالية الرّوسية بالإتباع واللّجوء إلى مختلف الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية لتأكيد هذه الوحدة.

ث- **المنافسة:** وهو هدف جديد الإستراتيجية الرّوسية، إذ أجاز الدستور الرّوسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محلّ مواجهة الإيديولوجية غير أن واجه تحقيق هذا الهدف صعوبات كثيرة الّتي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الرّوسية، وذلك من خلال ترتيبات الأولويات الّذي انعكس على خطط

---

[1])- علي الحاج، مرجع *سابق*، ص 131.

[2])- باوتشر دايفد، *النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر*،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص.687.

الإصلاحات البنيوية الجديدة وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج. وهذا ما يظهر الفرق بين الإستراتيجية الرّوسية وما كانت عنه سابقا في الحقبة السوفيتية.[1]

ج- **حرية الحركة:** وتتجسّد في أنّ تفكّك التّحاد السوفييتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبها فرض شروط على روسيا أو على مصالحها أو على حرية حركتها، فالوضع الجديد لم يجعلها على الأقل مجبرة على الانصياع لموقف الدّول الكبرى سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة أو خارجها ضمن وجّهات النّظام الدّولي الجديد. الأمر الّذي مكنها من القدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدّولية وبما يناسب مصالحها الدّولية والأمنية.

ح- **المرونة:** وتظهر من خلال الإطلاع على الاختلافات في المفاهيم بين الو.م.ا وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الرّوسية منها، إذ تعتبر الو.م.أ مناطق العالم الحساسة هي جزء من النفوذ الغربي ولا بدّ على الغرب تأمين الحماية اللّازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها، وتؤيد روسيا الجهود الجماعية والاقتراح الدّاعي إلى اشتراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية من أجل إيجاد حلّ لأي أزمة تنشب في العالم. وتسعى روسيا من خلال كلّ هذا إلى إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر قد يهدّدها أو يهدّد أمنها. [2]

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 731.

إستنتاجات الفصل :

- تتميز منطقة الشّرق الأوسط بأهمية جيوبوليتكية هامّة نظرا لموقفها ومجالها الحيوي الّذي يحدّد دورها في التّحرك الإستراتيجي.
- تسعى روسيا منذ سقوط الإتحاد السوفييتي إلى استعادة دورها وزيادة حجم قوتها العسكرية معتمدة إستراتجية أمنية، وتحكم الإستراتجية الأمنية لروسية عدّة محددات والّتي تنقسم إلى محدّدات داخلية وأخرى خارجية، فالمحدّدات الدّاخلية بالبيئة الداخلية، أمّا الخارجية تتمحور حول النسق من خلال تعدّد الوحدات الدّولية .

الفصل الثّاني: الأزمة السّورية التطوّر والانعكاسات (2011-2016).

يعتبر ملف الأزمة السورية أبرز الأحداث في السياسة الدولية و أكثرها تعقيدا بسبب طبيعة التفاعلات الداخلية و الخارجية ،كون أن الأزمة السورية تعود جذورها إلى فترة زمنية بعيدة نتيجة تراكم عدة عوامل، سواء كانت سياسية ، إقتصادية ،أو إجتماعية و كانت الأزمة السورية ترجمة لهذه العوامل و هذا ما جعلها تتميز بمجموعة خصوصيات تميزها عن باقي الدول في الوطن العربي ، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل

المبحث الأوّل: الأزمة السّورية

المطلب الأوّل: ظروف إندلا ع الأزمة السّورية

الأزمة السياسية في سوريا كانت نتيجة تفاعل تراكمي للممارسات السياسية الّتي تمثّلت في شمولية النّظام السياسي، غياب التّوازن بين السلطات، توريث السّلطة وغيرها...، والسبب المباشر الّذي كان وراء تفجير الوضع في عام 2011م. كان خروج المتظاهرين للتّنديد بالفساد والمطالبة بالتغيير تحت شعار ''الحرية، العدالة والكرامة'' ومنه اجتاحت في سوريا مظاهرات عارمة وسلمية، تطالب بالديمقراطية ومكافحة الفساد

ومع اندلا ع «الحراك العربي» في تونس ومصر منذ نهاية 2010و بداية 2011، كان الرّئيس الروسي بشّار الأسد متيقّنا أنّ نظامه مُحصَّن وسيكون بعيد عن الثّورات الشّعبية،غير أنّ تطلّعات الشّعب السّوري وآماله والخلل العميق في النّظام أطلقا الانتفاضة ودفعاها قُدماً إلى الأمام.

وفي عام 2011، كان النّظام السّياسي والاقتصادي السّوري الّذي تأسّس خلال السبعينات والثمانينات قد تفكّك إلى حد كبير، فهذا النّظام كان قد قام على أساس تمكين جمهور الرّيف على حساب النّخب المدنية المهيمنة تاريخياً، لكن سنوات مديدة من الإهمال والجفاف، وتقلُّص الدّعم الحكومي، عاودت إفقار المناطق الريفية وتهميشها.[1] وبالتّالي انكسر العقد بين النّظام وجمهوره الرّيفي، وأصبحت هذه المناطق هي مراكز الثّورة، فالنّظام يعتمد الآن على التّحالفات في المراكز المدنية الرئيسية.

زد على ذلك أنّ النّظام السّوري القديم بُنِي على قاعدة إعادة توزيع الثّروة، لكنه في غضون السّنوات الأخيرة أصبح نظاماً قائماً على تجميع الثّروة عند أرباب النّظام وحلفائهم. فالطّبقات الدنيا والوسطى شهدت تدهوراً في وضعيتها الاقتصادية، فيما حصد رجال النّظام البلايين[2].

وعلى الصّعيد الإيديولوجي، انتهى الحزب الّذي كان يمثّل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية بأن يكون متحالفاً مع إيران ضدّ معظم الدّول العربية، رافضا أي شكل من أشكال الحرية السّياسية، ومُفككاً الاشتراكية لصالح إثراء نخبه الخاصة. وبعد فقدان كل هذه المقومات، بات تبرير النّظام الأخير «إما أنا أو الحرب الأهلية». غير أنّ الخلل في البلاد أعمق بكثير من كونه مجرد صراع بين نظام ومُحتجّين. إذ أنّ هذا النّظام دخل في تناقضات أساسية وإفلاس وظيفي عميق منذ سنوات عدّة، وما نراه الآن هو عوارض هذه الأعطال العميقة.

---

[1]- عزمي بشارة، *سورية: درب الآلام نحو الحرية..محاولة في التاريخ الراهن*،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص. 27.

[2]- عبد الرحمن إبراهيم الضحيان، *إدارة الأزمات والمفاوضات*، (المدينة المنورة: دار المآثر، 2001)، ص. 692.

ظهرت الدلائل الأولى على الاحتجاج في دمشق في جانفي2011، لكن الانتفاضة لم تبدأ عملياً إلّا في – درعا– في آذار (مارس). جاءت مُعالجة النّظام للانتفاضة غير متّسقة منذ البداية، وفي الوقت نفسه كان يُطلق فيه وعود الإصلاح. إلّا أنّ القمع لم يكن كافياً لوقف الاحتجاجات، ولا وعود الإصلاح كانت جدية وسريعة بما يكفي لاستيعاب الانتفاضة[1].

وتمدّدت الانتفاضة من درعا إلى دوما وبانياس وحماة وحمص وتلكلخ والرستن وجسر الشغور ودير الزور واللاذقية وضواحي دمشق وحلب وبلدات ومناطق أخرى .وكما حدث في بلدان عربية أخرى، كانت هذه انتفاضة شعبية يقودها مواطنون لا حزب أو هيئة قيادية واضحة، وهذا ما جعل من الأصعب على النّظام وقفها. ومع ذلك، برزت شبكات التنسيق في الدّاخل، وتشكّلت معارضة سياسية في الخارج[2].

وفي نفس الوقت بدأ النّظام يخسر دعم العديد من الأطراف الدّولية كقطر، والسعودية، ودولة الإمارات، وتركيا، وأوروبا، والولايات المتحدة، الواحدة تلو الأخرى. ولقد كانت أحد أسباب هذه الخسائر تأثير ارتفاع عدد الضحايا على الرّأي العام الإسلامي والغربي. والسّبب الآخر هو تدهور العلاقات بين الرئيس الأسد وقادة دول أخرى حيث قطع وعوداً بإيقاف القتل وتحقيق الإصلاح السريع ثم نكث بها[3].

زد على ذلك، أدى تخبّط النّظام إلى فتح شهية بعض القوى الإقليمية والغربية، خاصة في مجال تقليص النّفوذ الإيراني، والتّعويض عن الانسحاب الأميركي من بلاد الرافدين، ودعم وصول هيمنة سنّية إلى دمشق للتّعويض عن وصول الهيمنة الشيعية إلى بغداد. وقفت روسيا والّصين ضدّ عمل دولي مشترك ينطلق من مجلس الأمن، إلّا أنّ الموقف الرّوسي بدأ يضعف مؤخراً مع ارتفاع وتائر القتل في سورية، ومع الصّدمة السّياسية الّتي تكبّدها رئيس الوزراء الرّوسي بوتين في الانتخابات الأخيرة.

---

[3])– محمد جمال باروت، *العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح*،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 32.

[2])– محمد رشاد الحملاوى، *إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية*، (القاهرة: دار الشروق، ط2، 1995)، ص. 132.

[2])– أحمد علو،" السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية"، *مجلة الجيش*، ع.263،(أيار 2007)، ص. ص.55 -67.

وربّما كان لمقابلة الرّئيس الأسد مع شبكة التلفزيون الأميركي «اي بي سي»في 07ديسمبر2011 تأثير سلبي كبير على أصدقاء النّظام في الخارج، فكان هؤلاء يستندون دائماً إلى ضرورة التّعاون مع الرئيس الأسد للخروج من الأزمة، إلّا أنّ المقابلة قدّمت الرئيس الأسد كأنه يقول أنّه إمّا غير مسؤول عمّا يحدث أو غير عارف به أو غير قادر على السّيطرة على قواته المسلحة وأطراف نظامه[1]. وقبول سورية بروتوكول الجامعة العربية فرصة لاستكشاف معالم حلّ سياسي، إلّا أنّ من المرجّح أنّ يكون حلقة إضافية لإضاعة الوقت وتعميق الأزمة .فالنّظام يبدو غير قادر أو غير قابل بالدخول في مفاوضات تصل إلى تغييرات جذرية في النظام، وقد لا يتغير هذا الموقف إلّا بعد تأزّم أعمق بكثير للنّظام أو بعد حدث مفاجئ كانقسام كبير أو انقلاب ما في القوّات المسلّحة. وقد يؤدي ذلك إلى فتح مجال لحلّ الأزمة حيث يتفاوض أطراف من النّظام والقوّات المسلّحة والمعارضة على خريطة طريق تضمّ: وقف القمع، تشكيل حكومة انتقالية، رحيلاً آمناً للرئيس وعائلته، والمضي في تعديل الدّستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية الخ.

في حال فشل المبادرة العربية واستمرار الأزمة ستنتقل الجامعة إلى إحالة الملف السوري على مجلس الأمن، الأمر الّذي قد يؤدي إلى مزيد من العقبات، وقد يخلق إطاراً لتصعيد خارجي من نوع آخر. يبدو التّدخل العسكري الخارجي احتمالاً بعيداً الآن، إلّا أنّ التّدخل هذا لا يمكن استبعاده كلياً، وهو قد يأتي في حال تفاقم الوضع في سورية بشكل فرض حظر جوي وخلق مناطق آمنة للثوار واللاجئين[2].

إنّ النّظام السّوري استطاع أن يبقى صامدا إلى حدّ ما، لكنه سرعان ما بدأت المصاعب والتحديات في الظهور، إلّا أنّ الحكم وصل إلى طريق مسدود فالنّظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي –وحتى العقائدي– الّذي كان يُفترض أن يديره توقف عن العمل منذ وقت طويل، والانتفاضة نفسها تجاوزت خط الاحتواء[3].

---

[3])– بى بى سى" الأزمة السورية:دليل الجماعات المسلحة فى سوريا ، موقع هيئة الإذاعة البريطانية " في: . http://www.bbc.com/aabic/middleeast/2014/01/131213_syria تاريخ الاطلاع: (2017/04/15)

[1])– رابحة سيف علام ،محمود حمدى أبو القاسم،" الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية"، *دراسات إستراتيجية*، ع.236، (2013)، ص. ص. 125–156.

[2]) – عزمى بشارة، *سورية: درب الآلام نحو الحرية..محاولة فى التاريخ الراهن*،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص. 27.

المطلب الثّاني: خلفيات و ابعاد الأزمة السّورية

بعد كلّ الانتفاضات الّتي شاهدتها الدّول العربية جاء دور سوريا في مارس 2011 أين انطلقت احتجاجات تقودها الأحزاب السياسية اليسارية والنّشطاء والمثقفين إذ قام حزب البعث في ظل نظام الأسد باحتكار الحياة السياسة واعتمد على أجهزة الاستخبارات ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد في السلطة، لكن لكن الأسد استطاع ضبط عمل أجهزة الاستخبارات هذه في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها إذ ترك السياسة السياسة الخارجية حكرا عليه لإدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سورية.[1]

بعد وفاة حافظ الأسد تسلم نجلاء الأسد السلطة ولقد اعد على عجل لاستلام ملفات الحكم إلّا أنّ هذا الإعداد السريع جعله لا يجمع كلّ التفاصيل وقد أبدى بشار الأسد نية لتحديث بنية النظام السياسية وذلك بالتّخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامة وعبر إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وبدأ التجمعات والمنتديات السياسية بالانتشار في ما عرف بربيع دمشق بين عامي 2000 و2002. وانتهت بالتوقيف من قبل الأجهزة الأمنية بحدّ ذاتها.

وفي 2005م أطلقت قوى المعارضة نداء للتّغيير البيروقراطي عبر "إعلان دمشق" وطالبة الحكومة بإصدار قانون سمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه.كما طالبة بإلغاء حالة الطوارئ القائمة منذ 1963م. وهو تاريخ الانقلاب الّذي أوصل حزب البعث إلى السلطة وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية والعسكرية إضافة إلى إلغاء القانون 49 لسنة 1980م. الّذي يعاقب بالإعدام إلى كلّ منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين طبقا للمادة الأولى منه، وإلى جانب النّظام البيروقراطي الهشّ الّذي تعاني منه البلاد. وكذلك أطلقت شخصيات من النّظام القديم عملية اللبرلة الاقتصادية من دون ضوابط وكان وزير الاقتصاد عبد الله الدّردري المتأثّر بالتجربة الاقتصادية التونسية خلال عهد زين العابدين بن علي هو ما شجّع على إتباع هذه السياسة، وأتت هذه التحوّلات الاقتصادية لمصلحة الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية خصوصا أنّها شجعت سياسة الاستيراد ما أدى إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية، وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية

[1]) جمال واكيم، *صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011*، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013) ص. 203.

وإلى زيادة معدلات التضخم وقد فأقمت هجرة رأس الخليجي من جهة أخرى فتضخمت أسعار العقارات والشقق بوتائر مضاعفة وساد غلاء للمعيشة أثر بالدرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة.[1]

كما أدّى تطبيق سياسات اقتصاد السوق إلى تفويض موارد أعداد هائلة من سكّان الريف والمدن الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الاقتصاد الرّيفي، وأجبرت أعداد كبيرة منهم على مغادرة أماكن عيشها، وغيرت نمط حياتها وعاداتها وبما أنّ الريف هو الدّعامة الأولى للنظام السّوري، فإنّ النهج الاقتصادي الجديد خرب علاقاته مع قاعدته الشعبية والسياسية الرئيسية، بينما انخفضت قدرة الناس الشرائية العامة بحوالي 28% خلال العقد الأول من هذا القرن، مع تحول الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي/ ريعي عموما إلى اقتصاد استهلاكي/ ترفي غلب عليه طابع ريعي، وتردي نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها وفساد فادح في الجهاز الإداري.[2]

أمّا على المستوى الخارجي فقد حافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الاستراتيجي مع إيران خاصة فيما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف أخر مع تركيا تركز بشكل رئيسي في الجوانب الاقتصادية الّتي استفادت منها تركيا وأفادت النظام السوري سياسيا بإخراجه من العزلة الدولية الّتي فرضت عليه في سنة 2005م. واستمرت حتى وصول أوباما BARACK OBAMA إلى الحكم.[3]

وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة عوامل رئيسية تحكم عملية التغيير في النّظام السياسي السوري من أهمها: تركيبة النظام والّتي تقوم على تشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية ورجال الأعمال والأقليات، إضافة إلى أنّ القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمؤيدي النظام هم من الخلفيات الريفية والمدنية الحديثة وكثير منهم من أبناء الأقليات وبشكل خاص من الطائفية العلوية الّتي ينتمي إليها الرئيس السوري. هناك أيضا البعد الأمني والمتمثل في تمدّد الأجهزة الأمنية في سوريا بحكم خلفية قادة النّظام الّذين جاءوا من المؤسّسة العسكرية، إضافة إلى البعد الدّولي المتمثّل في خروج النّظام السّوري من عزلته نتيجة لفشل المشروع الأمريكي في الفراغ وملء الفراغ السياسي من قبل الشيعية المؤيدة لإيران حليفة النظام السوري وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة في عامي 2006– 2009. الأمر الّذي فتح الباب لعودة النفوذ السّوري.[4]

---

[1])– عصام عبد الشافي، "الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، *السياسة الدولية*، ع. 47،(القاهرة، أفريل 2011)، ص. 97.

[2])– جمال واكيم، مرجع *سابق*، ص. 203.

[3])– أحمد يوسف وأخرون، *حال الأمة العربية: معضلات التغيير وآفاقه* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012) ص. 171.

[4])– عصام عبد الشافي، مرجع *سابق*، ص. ص. 97–98.

ولقد كان للأحداث جانب أخر ذو بعد إقليمي ودولي، إذ دفعت الأحداث في مصر الو.م.أ إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة بما يحد من الضرر الّذي يمكن أن يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة[1]. فلم تتضّح أهداف الثورة السّورية في أسابيع انطلاقها، إذ طغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه، فغابت المواقف الدّولية في الأشهر الأولى وتوحدت حول دعوات "وقف القمع والعنف والبدء في العملية الإصلاحية"[2] إلّا انّ هذه الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى مواجهات عسكرية بين النظام السوري والمعارضة الّتي كانت تتلقى الدعم من دول عربية مجاورة ودول غربية سعت إلى إسقاط النظام القائم بأي طريقة خدمة مصالحها، وبذلك انتقلت الانتفاضة من دائرة الحراك السلمي إلى نزاع مسلح.

وتنوع سياسة الممولين ومحاولتهم شراء نفوذهم على الأرض لا يجعل فصائل المعارضة عرضة للضغوط فحسب، بل ينقل الاستقطاب الإقليمي والدّولي إلى الداخل السوري ويحولها إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في سورية، حيث تسعى بعض الحكومات لصنع أدوات تأثير ونفوذ لها في الصراع ومن أبرز الحكومات الّتي تقدم تمويلا للمعارضة المسلحة السّورية حكومات دول الخليج وبريطانيا وفرنسا وتركيا.[3]

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص 204.

[2])- "التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية والثورات العربية"، مرجع *سابق*، ص. 13.

[3]) مروان قبلان، "المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، *سياسات عربية*، ع 2، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2013)، ص. 56.

المطلب الثالث: تطوّر الأزمة السّورية

بدأت بوادر التّسليح في الثّورة السّورية منذ الأشهر الأولى للاحتجاجات، لكن هذا لا يعنى إذ كانت مجرّد ردة فعل دفاعية من قبل الأهالي والعشائر من أجل التّصدي لقوات الأمن بسبب اعتماد النظام على القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات واستخدام الأجهزة الأمنية والميليشيات المدنية لمواجهة الثورة فأدى إلى حالة من الصراع بين النظام والمجتمع[1].

ومن ثمّ تحوّلت الظاهرة المسلحة الدّفاعية في الثورة السورية إلى ظاهرة هجومية في بداية جوان2011م وتمثلت في حادثة الهجوم على المراكز الأمنية في مدينة ''جسر الشغور'' أين تمّ هجوم جماعات مسلحة على مركز أمنى في مدينة جسر الشغور وقتلوا نحو80 عنصراً من عناصر الشرطة كما قتل أربعين آخرين منهم في كمين ولكن شككت المعارضة السورية في رواية الحكومة السورية، ولكن كانت هذه الحادثة مفصلاً في تاريخ الثورة فقد تزامن وقوعها مع إعلان المقدم المنشق ''حسين هرموش'' عن تشكيل ''لواء الضباط الأحرار في 9 جوان2011م ,والذي أخذ على عاتقه مهمة مواجهة الجيش النظامي والدفاع عن المدينة وهكذا زادت الانشقاقات داخل الجيش النّظامي، وبدأت تظهر في الفضاء الافتراضي والوسائل الإعلامية تشكيلات لكتائب مسلحة ادعت أنّها جزء من ''لواء الضباط الأحرار بقيادة ''حسين هرموش''. ونتيجة لذلك بدأت الدعوات في وسائل التواصل الاجتماعي ومن بعض شخصيات المعارضة إلى دعم المنشقين وحمل السلاح لتأمين حماية التظاهرات السلمية.[2]

وبعد ذلك جاءت حادثة «جمعة العشائر» في 10 جوان، أين بدأت حملة الفرار السورية نحو تركيا، فانتقل نحو 2000 شخص. وفي 14 منه حصلت انشقاقات كبيرة في جسر الشّغور وتوسيع العملية العسكرية فيها، وأدانت الجامعة العربية لأول مرة «القمع في سوريا». وفي 17 جوان كان يوم «جمعة الشيخ صالح العلي»، وبلغ عدد القتلى 19 بينهم أول قتيل يسقط في حلب التي ظلت هادئة طوال فترة الاحتجاجات السابقة. وفي 20 منه

[1])- نورهان الشيخ، *السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين*،(القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010)، ص. 144.

[2])- محمد جمال باروت، *العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح*،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 165.

ألقى الأسد الخطاب الثالث واتهم فيه من سماهم بـ«المخربين» بإثارة الفوضى في البلاد، وقال إن هناك مؤامرة تحاك ضد سوريا من الغرب وإسرائيل. وأضاف أن برنامجه الإصلاحي ماض وأنه يستعد لوضع دستور جديد للبلاد.[1]

وفي 24 منه كانت «جمعة سقوط الشرعية»، حيث خرجت مظاهرات ضخمة أكبرها في حماه، وقدر عدد المحتجين في ساحة الشهداء بـ200 ألف،وأصدر الاتحاد الأوروبي بيانا شديد اللهجة للتنديد بممارسات نظام بشار الأسد، وأعلنت تركيا أن عدد اللاجئين السوريين لديها يتجاوز 11 ألف شخص[2].

وبدأ شهر جويلية مع جمعة «ارحل»، وخرجت المظاهرات في معظم أنحاء البلاد، وأحصى الناشطون 268 موقعا، في المقابل خرجت مظاهرة مؤيدة في مدينة السويداء. وقد بلغت حصيلة قتلى الجمعة 28 شخصا، وفي 5جويلية منه بدأت الحملة العسكرية–الأمنية على حماه، واتجهت الدبابات نحو مداخل المدينة الجنوبية والشرقية والغربية، ثم بدأت حملة اعتقالات كبيرة فيها اعتقل خلالها 300شخص، وسقط 22 قتيلا و80 جريحا. وأعلن ضابطان أحدهما برتبة عقيد انشقاقهما عن الجيش السوري بعد هربهما إلى تركيا (العقيد هو رياض الأسعد الذي أصبح فيما بعد قائدا للجيش السوري الحر)، وفي 8 جويلية كانت «جمعة لا للحوار»، ووصل سفيرا أميركا وفرنسا إلى المدينة لتفقد أوضاعها ومعاينة وضع المظاهرات فيها، مما أدى إلى اندلاع أزمة دبلوماسية بين دمشق وواشنطن وباريس، خاصة بعد أن نفذ موالون للنظام السوري هجوما على السفارتين الأميركية والفرنسية في دمشق، بالإضافة إلى القنصلية الفرنسية في حلب.

وفي 11 من الشهر ذاته كرر موالون للأسد محاولة اقتحام السفارتين الأميركية والفرنسية في دمشق. وقالت هيلاري كلينتون HILLARY CLINGTONNE إن نظام الأسد فقد شرعيته، وإنه ليس بالشيء غير القابل للاستغناء عنه، إذ إن بلادها ليست مهتمة ببقائه[3].

وفي 12 من شهر جويلية صرح الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما BARACK OBAMA بأن نظام الأسد يفقد شرعيته أكثر وأكثر. كما أصدر مجلس الأمن الدولي إدانة بحق الهجوم على السفارتين ,وفي اليوم نفسه، انتهى «اللقاء التشاوري للحوار الوطني» في العاصمة دمشق الذي قاطعته معظم أطياف المعارضة

---

[3])– حسن أبو طالب،" فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية "، *مجلة السياسة الدولية*، ع.190، (أكتوبر 2012)، ص. ص. 125–138.

[1])– محمد جمال باروت، *العقد الأخير فى تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح*،(الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 168.

[3])– *المكان نفسه*.

السورية، في حين بدأ في المقابل «مؤتمر علماء المسلمين لنصرة الشعب السوري» المؤيد للانتفاضة في مدينة إسطنبول التركية ,وفي 15 جويلية كان يوم «جمعة أسرى الحرية»، ووصل عدد القتلى فيه إلى نحو 40 شخصا، من بينهم 15 في العاصمة .وفي 18 جويلية أعلنت قطرعن إغلاق سفارتها في سوريا وسحبها السفير بعد هجوم تعرضت له السفارة من قبل مناصرين للنظام، وفي 22 جويلية قالت المعارضة إن نحو 1.2 مليون متظاهر خرجوا في «جمعة أحفاد خالد» في مدينتي دير الزور وحماه وحدهما.[1] وفي 28 منه حصلت انشقاقات في مدينتي مضايا والزبداني في ريف دمشق وخان شيخون في إدلب، كما حصل انشقاق ضخم في صفوف الجيش، طال كتيبة كاملة منه هي الكتيبة السابعة في اللواء 137 مدرعات، واشتبكت الكتيبة المنشقة مع قوات الأمن العسكري ,وفي 16 جويلية، وجهت الدعوة في كل من إسطنبول ودمشق لمؤتمر «الإنقاذ الوطني» الذي ضم عددا من أطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج، بهدف تشكيل مجلس إنقاذ يبحث مرحلة «ما بعد سقوط نظام الرئيس بشار الأسد». وفشل معارضو دمشق في عقد مؤتمرهم، فاكتفوا بمؤتمر اسطنبول الذي كان محاولة أولى جدية لتوحيد صفوف المعارضة ,في 29 يوليو توجه المتظاهرون إلى العالم بجمعة «صمتكم يقتلنا» التي سقط فيها 22 قتيلا، وفي 30 منه بدأت السلطات عمليات عسكرية جديدة في مدينة دير الزور، مما أسفر عن 25 شخصا في أنحاء متفرقة من سوريا.[2]

وكانت نهاية شهر يوليو أكثر دموية منذ بدايته، إذ سقط نحو 150 شخصا، أكثر من 100 منهم سقطوا في حماه التي دخلها الجيش صباحا من جميع الجهات بقواته بعد مضي شهر على حصارها المستمر، وسط قصف مدفعي، فيما أزال الجنود الحواجز التي وضعها الأهالي لمنع الأمن من الدخول.

وفي وسط هذه الأجواء أعلن العقيد المنشق ‘‘رياض الأسعد’’ عن تأسيس الجيش السوري الحرّ في 29 يوليو 2011م ،باعتباره إطاراً جامعاً للضباط والجنود المنشقين عن الجيش السوري النظامي من رافضي أوامر إطلاق النار على المتظاهرين، وحدد أهداف الجيش السوري الحر في ‘‘حماية المظاهرات السلمية والدفاع عن الوطن والمواطنين من جميع الطوائف’’، معتبراً أنه النواة الحقيقية لتشكيل جيش حقيقي لدولة الحرية والديمقراطية لسوريا

---

[1])- جورج فريدمان، "مبدأ ميدفيديف والإستراتيجية الأمريكية "، *مجلة المستقبل العربي*، ع. 356، (أكتوبر 2008)، ص. ص. 29–33.

[2])- إياد جبر،" مراحل تطور الثورة السورية، الرياض" ، *مجلة البيان*، ع.342، (نوفمبر– ديسمبر 2015)، ص. ص. 92–102.

المستقبل بعد الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، لكنه لم يكن جيش بالمعنى الفعلي للجيش، إنما هو أقرب إلى جيش بالاسم فقط، وأن خيار العسكرة وحمل السلاح لم يحجب الوجه المدني الاحتجاجي للثورة، إذ رغم التوجه إلى عسكرة الثورة إلا أن التظاهرات السلمية بقيت مستمرة في مطالبتها بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وإسقاط النظام.[1]

ويمكن القول إنه لم تنتقل الثورة السورية إلى طور الثورة المسلحة إلا مع بداية مطلع عام 2012م وذلك لعدة أسباب:

- انسداد أفق النضال السلمي داخلياً بسبب إفراط النظام في العنف ضد المتظاهرين.
- انسداد أفق الحل السياسي خارجياً , وعدم الوصول إلى حل سياسي مع النظام.
- انسداد أفق الحل العسكري الخارجي بعد استخدام روسيا والصين حق النقض ''الفيتو'' ضد مشاريع قرارات أممية تدين النظام السوري.
- اقتناع السوريين بعدم إمكانية تكرار النموذج الليبي[2].(و ما نتج هو العكس)

كما يمكن اعتبار منتصف جانفي 2012م بداية فعلية لتبنى الثورة السورية الكفاح المسلح، عندما رأى الأهالي والسياسيون في واقعة ''الزبداني'' نموذجاً يمكن تعميمه ,إذ سجل المسلحون من أهالي مدينة ''الزبداني'' مقاومة شرسة في وجه الجيش السوري النظامي، وهو ما أخر اقتحام المدينة وأجبر النظام إلى عقد اتفاق مع أهالي المدينة يتضمن التزام الجيش السوري بعدم دخول المدينة مقابل وقف مهاجمة المسلحين المعارضين للنقاط والحواجز الأمنية والعسكرية.

وهكذا سجلت واقعة ''الزبداني'' لدى المسلحين نموذجاً قابلاً للتكرار في المناطق والمدن المختلفة، ويمكن أن يتحول إلى إستراتيجية في مواجهة قوات النظام، كما فتحت المجال أيضاً للإعلان عن دعم ''الجيش السوري الحر'' بالسلاح. وتجلى ذلك في تخصيص جمعة 13 يناير 2012م باسم ''جمعة دعم الجيش السوري

[1])–*المكان نفسه*.

[1])– حسن أبو طالب،" فاعلية مفقودة:تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية"، *مجلة السياسة الدولية*،ع.190، (أكتوبر2012)، ص. ص. 77–89.

الحر''.وأشارت هذه الوقائع إلى نشوء مزاج سياسي ونزوع شعبي باتجاه ''عسكرة الثورة'' وتسارع تطور الوجه العسكري للثورة ,عقب بروز ظاهرة ''المدن المحررة'' في حي ''باباعمرو'' بحمص,وفى ''دوما'' بريف دمشق.[1]

وانتقلت الثّورة السورية للثّورة المسلحة تمثّل بقيام مجموعات من ''الجيش السوري الحر'' بالدخول إلى مدينة حلب في 20 يوليو 2012م، الأمر الّذي أكد تطور القدرات العسكرية للثورة السورية، فكانت معركة حلب هي الأكبر والأطول بعد أن نجح ''الجيش الحر'' من السيطرة على غالبية مناطق الريف الشرقي والشمالي للمدينة، ليغدو نقطة تجمع رئيسية لقوات الجيش الحر في ريف حلب.

وفى 22 جويلية 2012م، أعلن العقيد ''عبد الجبار العقيدي ''قائد المجلس العسكري للجيش الحر في المدينة عن انطلاق معركة تحرير حلب طالباً من الكتائب المسلحة في الريف الزحف نحو المدينة، ونتج عن استجابة كتائب الريف الحلبي لهذا النداء تحرير عدة أحياء فالمدينة منها ''صلاح الدين، وسيف الدولة، والصاخور، والسكرى، ومساكن هنانو، وقاضى عسكر، وبستان الباشا''.وقد وصل الثوار إلى مناطق قريبة من وسط المدينة دون أن تتمكن من السيطرة عليها. وفى المقابل أطلق النظام السوري على معركة حلب تسمية ''أم المعارك'' وقد غير تكتيكاته العسكرية على الأرض، إذ دخلت الطائرات الحربية لأول مرة في المعركة ضد الثوار واستطاعت قوات النظام منع تقدم المعارضة المسلحة إلى وسط المدينة، لكنها عجزت عن استعادة السيطرة على الأحياء التي تمركز فيها المسلحين.[2]

ومن جهة النظام السوري خلال العام الثاني للثورة بدأ يتجه نحو إذكاء وتوظيف البعد الطائفي لتحويل مسار الثورة، وبرغم أن ثلاثة أرباع الشعب السوري البالغ 22 مليون نسمة هم من السنة إلا أن النظام حاول استغلال ذلك التنوع الطائفي عبر ممارسات متنوعة.[3]

وتعد الملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا المقام أن آلاف المصابين والجرحى كانوا يخشون الذهاب إلى المستشفيات الحكومية خشية تعرضهم للقتل والتعذيب أو الزج بهم في سجون النظام، وبحسب الكثير من التقارير

---

2)– محمد جمال باروت، *العقد الأخير فى تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح*،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 172.

[2])– *المرجع نفسه*، ص. 220.

[3])–Bassam Taya, *Printemps arabe décodé :faces cachées des révoltes,*(Paris: Albouraq,2011), p. 45.

الصحفية والحقوقية فإن النظام قد بدأ يتعامل مع المواطنين وفقًا لانتماءاتهم الطائفية، مما عرض آلاف الجرحى للموت بسبب خوفهم من تلقي العلاج في مستشفيات الدولة[1].

كما لم يقتصر توظيف الطائفية على السني والعلوي فحسب، لأن النظام استغل الظروف الاجتماعية الصعبة للكثير من الأسر المسيحية واستدرج 1500 شخص مسيحي وضمهم للجيش بعد دخول الثورة عامها الثاني، وحوّل مدينة «محردة» ذات الأغلبية المسيحية في شمال ريف حماة إلى ثكنة عسكرية مستغلًا بعض الكنائس والأديرة كدير «محردة» كمواقع عسكرية، ووضع أكثر من 15 حاجزًا عسكريًّا على مداخل المدينة، التي أصبحت رأس حربة للنظام يستخدمها لقصف المدن المجاورة، مما أثار حفيظة تجمعات الجيش الحر وجبهة النصرة فبدآ بالرد على قصف مواقع النظام في هذه المدينة مما جعل الطائفة المسيحية في مواجهة مباشرة مع قوى المعارضة، ولا شك أن حرف بوصلة الثورة السورية نحو الحرب الطائفية قد مهد الطريق لدخول إيران وحزب الله اللبناني إلى الأراضي السورية لدعم نظام بشار.[2]

ولكن رغم هذه التطورات ورغم أهميتها لم تحدث بعد فرقاّ كبيراً في الصراع الدائر، فما زال النظام موجودا في حلب، رغم إعلان ''الجيش الحر'' مراراً أنه سينهي الأمر نهائياً خلال أيام. فضلاً عن ذلك فإن المدن الكبيرة مازالت تحت سيطرة النظام، وضمنه مدن الساحل وحمص وحماه، ناهيك عن سيطرته في العاصمة دمشق، رغم كل التضحيات والمعاناة والبطولات، والمشكلة أن هذا الواقع بات له حوالي ثمانية أشهر، أي أننا إزاء حالة ''جمود''،أو توازن، في الصراع بين الطرفين، أقله في المدى المنظور.

فمنذ عام 2012م رفعت حجم الخسائر في الأرواح والممتلكات بسبب دخول أطراف جديدة، وفي منتصف عام 2013م قُدر عدد الضحايا بحوالي 90 ألفًا أغلبهم من المدنيين والمعارضة ونحو 10 آلاف من قوات النظام، لكن مع اتساع نطاق المواجهات كان عدد الضحايا قد تجاوز 120 ألفًا مع نهاية عام 2013م، الأمر الذي كان كفيلًا بتحول المشهد السوري من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الصراع. ومن جانبه استغل نظام بشار هذا الوضع الجديد وبدأ في استخدام أكثر الأسلحة فتكًا تجاه المدن التي تم تحريرها على يد المعارضة،

---

[2])- مسلسل أحداث سوريا,31 ديسمبر 2011م: في http://www.assakina.com/center/files/7300.html. تاريخ الاطلاع: (2017/04/25).

[3])- عبد الاله بلقزيز، *الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي*،(بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ط 4، 2013)، ص. 265.

فوصل الأمر في أوت 2013م إلى استخدامه للسلاح الكيماوي في غوطة دمشق الشرقية والغربية وزملكا وغيرها، ما أدى إلى سقوط نحو 755 من الضحايا أغلبهم من المدنيين.[1]

ومع نهاية عام 2013م كان عدد اللاجئين والنازحين قد ارتفع بشكل غير مسبوق، فكان العدد بداية هذا العام نحو مليون لاجئ ونازح لكنه بلغ حوالي 7 ملايين، ومع نهاية عام 2014م بلغت أعداد النازحين واللاجئين داخل سوريا وخارجها أكثر من 12 مليونًا، أي أن نصف سكانها تحولوا إلى مشردين.

وما زاد الوضع أكثر تعقيدا في عام 2013م حين تمّ الإعلان عن ولادة تنظيم «داعش» في أفريل من العام نفسه، ثم تمدّده خلال الشهور الأربعة الأخيرة منه في المناطق المحررة على حساب الكتائب المحلية والفصائل الإسلامية، حيث استطاع السيطرة على مساحات واسعة في محافظات حلب وإدلب والرقة والحسكة ودير الزور بعد تحريرها بشكل كامل في عام 2012م.[2]

وكان عام 2014م على موعد مع تمدد غير متوقع لتنظيم «داعش» فتمكن من طرد عناصر الجيش الحر في يناير 2014م من محافظة الرقة التي أعلنها عاصمة للخلافة المزعومة، كما سيطر بشكل شبه كامل على محافظة دير الزور النفطية، واستولى على عدة حقول نفطية وغازية في محافظة الحسكة شمال شرق البلاد وعلى مقربة من الحدود مع تركيا والعراق، فضلًا عن سيطرته على مدينة البغدادي قرب قاعدة الأسد الجوية.[3]

وحتى منتصف عام 2014م أصبح تنظيم داعش يسيطر على نحو 35% من الأراضي السورية بمساحة متصلة جغرافيًّا، ممتدة من بادية حمص إلى الهول على الحدود السورية العراقية جنوب شرق محافظة الحسكة، وصولًا إلى بلدة الراعي على الحدود السورية–التركية، وعلى قرية شامر بالقرب من المدخل الشمالي الشرقي لمدينة حلب، وذلك وفقًا لتقرير المرصد السوري، لكن أغلب المدن والقرى التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش كانت فصائل المعارضة قد تمكنت من تحريرها من النظام السوري خلال ثلاث سنوات مضت من عمر الثورة.[4]

واستمر العنف داخل سوريا بالتصاعد عام 2015 وسط غياب الجهود الهادفة إلى إنهاء الحرب أو الحد من الانتهاكات. شنّت الحكومة وحلفاؤها هجمات متعمدة وعشوائية على المدنيين، علاوة على السجن بمعزل عن

---

[1])– *المرجع نفسه*، ص. 278.

2)– محمد جمال باروت ، مرجع *سابق*، ص. .181

[3])– هاء الحجار، محطات في سوريا على مدى عامين، سكاى نيوز عربية،
http://www.skynewsarabia.com/web/article/14270 ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/26

[4])– باسم رشيد، *المصالح المتقاربة:دور عالمي جديد لروسيا فى الربيع العربي*، (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية؛ مكتبة الإسكندرية، 2013)،ص. 69.

العالم الخارجي والتعذيب المنتشرَين في مراكز الاحتجاز. كما قامت جماعات المعارضة المسلحة غير الحكومية أيضا بانتهاكات خطيرة، شملت مهاجمة المدنيين وتجنيد الأطفال والخطف والتعذيب. وكانت تنظيم ''الدولة الإسلامية الإرهابية ''في العراق و الشام (المعروفة أيضا بـ ''داعش'')، و''جبهة النصرة'' التابعة لتنظيم ''القاعدة'' في سوريا، مسؤولتين عن انتهاكات منهجية واسعة النطاق، منها استهداف المدنيين وعمليات خطف وإعدام[1].

ووفقا لجماعات سورية محلية، بلغ عدد قتلى النزاع الدائر هناك بحلول أكتوبر 2015، أكثر من 250 ألف شخص بينهم أكثر من 100 ألف مدني ،يعيش أكثر من 640 ألف شخص تحت حصار طويل الأمد في سوريا. كما نتج عن النزاع أزمة إنسانية مع نزوح 7.6 مليون داخليا ولجوء 4.2 مليون شخص إلى دول الجوار.[2]

واستمرت الحكومة في شن غارات جوية عشوائية، شملت إسقاط أعداد كبيرة من قنابل مصنوعة من البراميل على المدنيين، في تحد لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 الصادر في 22 فبراير 2014. تُصنع هذه القنابل الرخيصة غير الموجهة وشديدة الانفجار محليا من براميل نفط كبيرة أو أسطوانات غاز أو خزانات مياه. تُملأ بالمتفجرات والخردة المعدنية ثم تُرمى بعدها من طائرات مروحية.

ومازال الصّراع دائر حتّى يومنا هذا، إذ يمكن إحالته إلى عدّة أسباب:

1- أن ''الجوزة'' الصلبة لهذا النظام لم تنكسر بعد إلى المستوى المطلوب، لاسيما بسبب الدعم الذي يلقاه من إيران وروسيا.

2- أنّه لا يوجد قرار دولي بتغيير هذه المعادلات، حتى الآن، لاعتبارات مختلفة تخصّ كل طرف من الفاعلين الدوليين والإقليميين.

3- أن ثمة إنهاكا واستنزافا كبيرين للمجتمع السوري، بسبب تعمّد النظام رفع كلفة الثورة، بقصفه الأحياء الشعبية بالصواريخ من الجو والبر، مع تدمير الممتلكات والعمران وتشريد الناس وتوقّف الأعمال، وهو واقع صعّب عل كتل مجتمعية واسعة الانخراط في هذا الصراع، والتعجيل بحسمه[3].

---

[1])- *المكان نفسه*.

[3])- روسيا تستغل أزمات الشرق الأوسط لدعم نفوذها،صحيفة العرب,ع. 9882, 9 أبريل 2015، في: *http://www.alarab.co.uk/?id=49525*: تاريخ الاطلاع: 2017/04/26

13

وعلى هذا النحو إذاً دخلت الثورة السورية في مجال التسلّح والعسكرة والعنف، والمشكلة أن ردّ الفعل هذا كان من طبيعة الثورة ذاتها، أي أنه جاء عفوياً، ويفتقر إلى التنظيم، وليست له هيكلية واضحة، ولا مرجعية قيادية محدّدة، وأنه تغذّى فقط من غضب السوريين، على النظام القائم، ومن توقهم إلى الحرية والكرامة مما تتطلب الأمر التقاء جهات فاعلة إقليمية ودولية رئيسية في سوريا، دون الأطراف السوريين نفسها، في فيينا في أكتوبر في محاولة لاستئناف المفاوضات السياسية. لم تسفر الاجتماعات عن أي نتائج ملموسة فيما يتعلق بحماية المدنيين، لكن اتفق الأطراف على بدء مفاوضات مباشرة بين المتحاربين أوائل عام 2016.[1]

المبحث الثاني: المواقف الدولية من الأزمة السورية

المطلب الأول: موقف القوى الكبرى من الأزمة السّورية

1–الموقف الأمريكي من الأزمة السّورية:

لقد أثّرت التحوّلات السياسية الّتي عرضها الوطن العربي سلبيا على الولايات المتحدة حيث أربكت مصالحها فسقوط الأنظمة السياسية يعتبر تهديد لسيطرتها على المنطقة العربية وبالتّالي تميّز الموقف الأمريكي تجاه هذه التغيّرات بالتّفاوت وذلك من أجل تحقيق مصالحها والحفاظ على مكانتها في المنطقة.

ويعتبر الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السّورية من أهمّ المواقف حيث تميزّ في بداية الأمر بالحذر ومراقبة سلوك النّظام السّوري وردّة الفعل الشّعبية وبالتّالي بقية التّصريحات الأمريكية مقتصرة الدّعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجّين مطالبة الرّئيس بشار الأسد بالتنحي معتبرا أنّ نظامه فقد شرعيته نظرا لعجزه عن إنجاز التحوّل الدّيمقراطي وتحذيره من استخدام الكيماوي، كما تمّ ممارسة الضغط على النّظام السّوري من خلال دعم المعارضة سياسيا، اقتصاديا وإعلاميا. وذلك من خلال فرض مجموعة عقوبات اقتصادية في 18 يونيو 2011م. والّتي شملت الرّئيس السّوري بشار الأسد ومجموعة من المسئولين والسياسيين كما عملت على إصدار قرار مجلس الأمن لإدانة النّظام وتحميله مسئولية العنف الدّائر في سوريا وتهدف السياسة الأمريكية وراء إنهاك النّظام السّوري أمنيا وسياسيا

---

1)–عمر الأيوبي، *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011*، (بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2011)، ص. 132.

2)- " بوتين:روسيا مستمرة في دعم الأسد عسكرياً ", موقع هيئة الإذاعة البريطانية bbc,15سبتمبر2015م.في: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150915، تاريخ الاطلاع: (2017/04/25).

وعسكريا إلى انهيار النّظام والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى وذلك من أجل تقوية موقفها التّفاوضي مع إيران وهدفت كذلك إلى إعاقة المشروع النّووي الإيراني في الشّرق الأوسط وكذا تجنب الدّخول في حرب عسكرية مباشرة ضدّها، وكذلك عزلها إقليميا ودوليا من خلال دفعها للتورّط أكثر فأكثر في الأزمة السّورية ما يؤدّي إلى تأزّم علاقة إيران بالحكومات والشعوب الدّاعمة للمعارضة.[1]

– محدّدات الموقف الأمريكي من الأزمة السّورية:

لقد كان الموقف الأمريكي منذ بداية الأزمة السّورية متسّم بالحذر والغموض والثّورة السورية جاءت من أجل ترك الموقف الأمريكي بما يحمله من تحديات نضعها أمام السياسة الأمريكية تجاه القضية السّورية والّتي تتمثّل في:

1– غياب السيطرة على السّلاح الكيماوي السّوري:

لقد حذّرت واشنطن الرّئيس السّوري بشّار الأسد من أي محاولة لاستخدام السّلاح النووي سيؤدّي إلى ضربة عسكرية أمريكية أي (خطّ الأحمر) يمنع الاقتراب منه، وبالتّالي كان استخدام بشار الأس للسلاح النّووي في 21 أوت 2013م في منطقة الغوطة تجاوزا لهذا الخطّ والذّي أدّى إلى قتل ما يقارب 1400 ضحية، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرّك لمحاسبة النّظام السّوري لتجاوزه للخطّ الأحمر وتحذيره من أي هجوم كيماوي أخر وبالتّالي طلبت الولايات المتحدة الأمريكية الرّأي العام بإقناع الكونغرس من أجل الموافقة وتوجيه ضربة عسكرية لسوريا.[2]

وبعدها جاءت المبادرة الرّوسية لنزع السّلاح الكيماوي السّوري ولقد لقيت هذه الأخيرة تأييد من طرف بشّار الأسد والرّئيس الأمريكي وبالتّالي تمّ الاتفاق عليها في جنيف يوم 12 سبتمبر 2013م. وكانت تنصّ على:

1– انضمام دمشق إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.

2– إفصاح دمشق عن حجم ومواقع وكذا مصانع أسلحتها الكيماوية.

3– أن يتاح لمفتشي حظر الأسلحة الكيماوية للتحقّق منها.

4– تحديد كيفية تدمير الأسلحة الكيماوية بالتعاون مع المفتشين الدّوليين.

---

[1])– عبد الإله بلقزيز، *الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي*،(بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ط 3 ،2012)، ص. 53.

[2])– *المرجع نفسه*، ص.61.

وفي حالة رفض النّظام السّوري الالتزام بهذه الشروط الّتي تتضمنها الاتفاقية ستخضع لعقوبات دولية الصّادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السّابع من ميثاق الأمم المتحدة.

2– رفض أمريكا التورط في حروب خاصة بعد تجربتها في العراق وأفغانستان:

بعد الفشل الّذي حقّقته الولايات المتحدة الأمريكية في كلّ من العراق وأفغانستان وليبيا لم ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في دخول في تجربة جديدة مع سوريا وبالتّالي فضّلت اتّخاذ موقف حذر وغامض وغير محايد ففي العراق نلاحظ أنّ التّدخل الأمريكي سبّب نفقات باهظة سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي كما أنّه ينطبق على كلا الطرفين الأمريكي والعراقي.[1]

أمّا أفغانستان فلقد أدّى التدخّل في هذا البلد إلى تركيز القوات الأمريكية الأطلنطية أثناء وجودها على المدن والمراكز الحضارية بعيدا عن الرّيف الّذي أصبح تحت سيطرة طالبان وتنظيمات أخرى إذ أصبحت هذه الأخيرة تسيطر على ما يقارب 40% من البلاد. وكذلك في ليبيا حيث أنّ التدخّل الأمريكي لم يحقّق أهداف حيث جاء ضمن قوات النّاتو في نهاية مارس 2011م. وذلك بحجّة حماية المدنيين وذلك ما ينصّ على أنّ المجتمع الدّولي يقع عليه مسئولية حماية الشعوب والتطهّر العرقي والجرائم ضدّ الإنسانية.

3– اتّساع حجم الكارثة الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية : .

لقدّ أكّد موقف أمريكا تجاه الأزمة عن فقدن مسئوليتها الدّولية في مجال حقوق الإنسان ومواجهة الدّولة الّتي ترتكب جرائم ضدّ شعبه خاصة وأنّها تملك قوة تجعلها تأثّر دوليا من أجل إنقاذ الشّعب السّوري وتراثه.

4–تزايد نفوذ الدّول الكبرى مثل روسيا والصّين خاصة بعد تراجع الدّور الأمريكي:

لقد عملت روسيا على الحفاظ على نظام بشّار الأسد وإبقائه في السلطة وذلك نظرا للمصالح الإستراتيجية الّتي تستفيد وتتمتّع بها في المنطقة خاصة في ضوء اعتمادها على نظام بشار الأسد في تنفيذ سياستها الخارجية في الشّرق الأوسط وهذا ما شكّل تحدّيات للو.م.أ خاصة بعد فشل مجلس الأمن في إيجاد حلّ للأزمة السّورية، فمنذ

[1])– برادلي أ.تاير، *السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا بعد 11 أيلول عن العبرية*،(بيروت: الدار العربية للعلوم ،2004)، ص. 87.

بداية مناقشة القضية السورية في مجلس الأمن يوم 21 أفريل 2011م. كانت موقف الولايات المتحدة الأمريكية تؤيّد انتقالا سياسيا سلميا.[1]

2- الموقف الرّوسي من الأزمة السّورية:

لقد اتّسم الموقف الرّوسي بالحذر والتحفّظ وكانت موسكو من أوّل البلدان المستجيبة لما يحدث في سوريا باعتباره "نزاع داخلي مسلّح" أو "حرب أهلية" وبالتّالي رفضت روسيا الدّعوة إلى تنحي بشّار الأسد مؤكّدة أنّها لا تدعم الرّئيس السّوري كشخص وأنّها للحفاظ على كيان الدّولة السّورية حتّى لا يتكرّر سيناريو كلّ من ليبيا والعراق كما رفضت أي تدخّل خارجي سواء كان مباشر أو غير مباشر ودعت إلى الحلّ السّلمي وجلوس كلّ الأطراف على طاولة المفاوضات كما نقدت روسيا المعارضة المسلّحة واعتبرته تدخلا خارجيا غير مباشر قد يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا.[2]

عملت روسيا على تأمين الغطاء السياسي للنّظام السّوري من مجلس الأمن من أجل الاستقرار في إستراتيجية أمنية وعسكرية في مواجهة الأزمة من خلال استخدام حقّ الفيتو لإحباط ثلاث قرارات صادرة عن مجلس الأمن، وقد نشرت روسيا استخدامها لحقّ الفيتو وفق لمصالح واعتبارات إقليمية ودولية نظرا لارتباطها بمفهوم الدّولة وسيادتها، والّذي لا يجيز للدّول التدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّولة ما. ما ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدّة والّذي يقوم على مبدأ "احترام سيادة الدّول ووحدة أراضيها" وهذا لا يشمل فقط التدخّل العسكري بل يتجاوزه لرفض العقوبات الاقتصادية الأمر الّذي قد يضرّ بمصالحها.

ويعود استخدام روسيا للفيتو لعدم وجود توازن في الدّعوة السّورية هي الّتي تشجّع على العنف ضدّ المدنيين ومؤسّسات الدّولة وأنّ معظمها يتكوّن من عناصر خارجية غير سورية وتتمتّع بالتّأييد الخارجي من أجل الإطاحة بالنّظام، وهذا ما تعزّز دعم النّظام في مواجهة المعارضة ولم يأتي الدّعم الرّوسي للنّظام بدون مقابل وإنّما هدف هذا الأخير إلى الحفاظ على المياه الدّافئة في البحر المتوسّط عبر قاعدتها البحرية في طرطوس الساحلية وكذا الحفاظ على التّحالف السّوري الإيراني والّذي يعدّ المعرقل الرّوسي الأخير في المنطقة، كون سقوط النّظام السّوري وإمكانية سقوط إيران قد يفتح المجال لكلّ من روسيا والصّين من خلق أنظمة معادية وهذا ما يبرّر المناورة

---

[1])- إياد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، *مجلة البيان* ، ع.342، 2015، ص. 23.

[2])- *المكان نفسه*.

العسكرية الّتي قامت بها روسيا قبالة السّواحل السّورية في المتوسّط والّتي دامت من 19 إلى 29 جانفي 2013م. والّتي كانت بمثابة رسائل للغرب أين تحذّرهما من أي تدخّل عسكري في سوريا.[1]

– محدّدات الموقف الرّوسي من الأزمة السّورية:

يقوم الموقف الرّوسي اتّجاه الأزمة السّورية على مجموعة من المحدّدات نذكر منها:

-**حسابات الدّور والمكانة:** تهدف روسيا من دعمها للنّظام السّوري إلى استعادة مكانتها والحفاظ على دورها في الشّرق الأوسط والقوقاز من خلال احتواء التّحديات الأمريكية والناتو خاصة فيما يتعلّق بأمنها القومي والمناطق الحيوية.

-**درس روسيا من الأزمة اللّيبية:** تفوق روسيا من إعادة نفس السيناريو مع ليبيا حيث كان تدخّل حلف الشمال الأطلسي وفق قرار 1973م الصادر عن مجلس الأمن في مارس 2011م. السبب الرّئيسي في فرض حظر على الأجواء اللّيبية بهدف توفير حماية للمدنيين اللّيبيين لمواجهة نظام القذّافي دون أن تعترض روسيا لهذا القرار وهذا لا يتوافق مع مبادئ الاتحاد السوفييتي الّذي يرفض التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدّول ولهذا امتنعت روسيا من تقديم أي غطاء مباشر أو غير مباشر للتدخّل العسكري في سوريا.

-**الخوف من الإسلام السياسي وتأثيرات التحوّلات العربية:** تخوف روسيا من تزايد نشاطات الإسلامية وذلك بدعم أمريكا لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وكذا تزايد النّفوذ التّركي وارتباطه بحركات دينية وبالتّالي فضّلت روسيا لعب لعبة الإسلام الشّيعي.[2]

3–موقف إيران من الأزمة السّورية: (دولة إقليمية)

في سنة 1980م. انطلقت حركة احتجاجية بلدة جسر الشغور السّورية أين أضرم فيها المشاركين نيران في المؤسّسة الاستهلاكية وأقحموا مقرّ حزب البعث حيث أرسل حافظ الأسد تعزيزات عسكرية إلى البلدة ما أدّى إلى حدوث هجومات خلّفت ما يقارب 50 قتيلا ما دفعها إلى رفض حظر التجوّل في جسر الشّغور، وفي سنة 1982م. أي بعد مرور عامين عن الحادثة وعلى خلفية اتّهام نظام الأسد جماعة الإخوان المسلمين بتدبير حادثة

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، *القواعد الأمريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي*،(القاهرة؛ الجزائر: دار الفجر؛ الدار الجزائرية، 2015)، ص. ص. 65–71.

[2]– *المرجع نفسه*، ص. 91.

كلية المدفعية جرى التعامل بعنف مفرط مع معرقل الجماعة في مدينة حماة ما أدّى إلى انفجار المدينة والّتي بلغ فيها عدد الضحايا حوالي عشرات الألف.[1]

وبالتّالي كان الموقف الإيراني عصبيا وحرجا، لأنّ قمع مستضعفين على هذا النّحو في ذروت الزّخم الثّوري الإيراني وفي ظلّ إمامة الخيمي الّذي كان يعدّ بلاده لقيادة العالم الإسلامي دون أن تتحرّك الجمهورية الإسلامية لنصرة هؤلاء المستضعفين بل تحتفظ بعلاقات وطيدة بنظمهم الحاكم.

ومنه يأتي الدّعم الإيراني كأهمّ الأسباب الّتي ساهمت في استمرار نظام بشّار الأسد وقدرته على التغلّب على الاحتجاجات الشعبية والتّظاهرات المتصاعدة منذ مارس 2011م. فبالرّغم من الإستراتيجية الّتي تمثّلها سوريا لإيران ودور التّحالف الوثيق بين الدّولتين في تزايد قوتها معا في محيط إقليمي، إلّا أنّ إيران كانت تسير باتّجاهين متوازن الأوّل يتمثّل في تقديم كلّ دعم ممكن لإبقاء نظام الرّئيس بشار الأسد من أجل الحفاظ على المزايا والامتيازات الّتي تجنيها طهران من هذا النّظام.

أمّا الثاني فهو يتمثّل في التّرتيب والإعداد ما بعد بشّار الأسد في سوريا ووصفه أحد الاحتمالات الّتي تضلّ قائمة خاصة في ضلّ تصاعد الضّغوط الإقليمية والدّولية وتغيير موازين القوى الدّاخلية واعتبر المرشد خامنتي "المرشد الأعلى للثّورة الإسلامية الحالي، ومن المرجعيات الدّينية الشّيعية في إيران" أنّ الاحتجاجات المستمرة في سوريا ضدّ بشار الأسد عبارة عن انحراف مؤكّد أنّ إيران لن تدافع عنها كما اعتبر أنّ سورية نسخة مزيفة من الثّورات في مصر وتونس واليمن وليبيا.[2]

4–الموقف الصّيني من الأزمة في سوريا:

تعود جذور العلاقات الصينية–السورية إلى زمن بعيد، إذ تعتبر سوريا الطريق التجاري الّذي يربط بلاد الصّين ببلاد العرب الّذي يعرف بالطريق الحرير. ومنذ نشأة جمهورية الصّين الشعبية في منتصف القرن الماضي اهتمت بكين بسوريا واعتبرتها النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشّرق الأوسط وخطّ الدّفاع الأوّل عن مصالح الصّين في أسيا الوسطى والقوقاز وبلد العبور لمعظم النفط العراقي ما بين عامي 1934م – 1982م. والكثير من النفط السعودي ما بين عامي 1973م – 1982م.

وفي سنة 2002م التقت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المساعي الصينية والّتي كان هدفها زيادة النشاط التجاري في العالم عامة والشرق الأوسط خاصة بعد أن طرح بشار الأسد تسعى لتحويل سورية إلى قاعدة

---

[1])– التدخل التدخّل الرّوسي في سوريا على الشرق الأوسط،www.politics-dz تاريخ الاطلاع: 2017/08/23

[2])–*المكان نفسه*.

لنقل الغاز ومنطقة تجارة حرّة تصل بين الشّرق والغرب من خلال ربط البحار الخمسة (البحر المتوسط، بحر القزوين، البحر الأحمر، البحر الأسود، الخليج العربي) من خلال سورية وتعتبر إستراتيجية بشار الأسد حسب الصين أكبر مشروع لإحياء طريق الحرير ويمكن أن يساهم في بناء منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين ويكون بمثابة جسر يربط أسيا والمحيط الهادي شرقا بالمنطقة العربية غربا.[1]

لقد تميز الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية بتأييد حيث رفضت أي تدخّل عسكري أجنبي في سوريا حيث لجأت الصّين إلى استخدام حقّ الفيتو مرتين متتاليين لاعتراض على مشروع القرار العربي الأوربي، الّذي يتبنى دعوة الجامعة العربية لإسقاط الرّئيس السّوري بشار الأسد عن السلطة، ولهذا طرحت الوزارة الخارجية الصّينية مبادرتها لحلّ الأزمة السورية والّتي يمكن تلخيصها من خلال:

-ترحيب الصّين بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان من أجل المتابعة والإشراف على القرار السياسي.

-لا بدّ على المجتمع الدّولي احترام استقلال وسيادة وحدة وسلامة الأراضي السّورية وتقديم المساعدة اللّازمة وحثّ الفصائل السياسية في سوريا على إطلاق الحوار واحترام نتائج الحوار.

-عدم الموافقة على أي تدخّل مسلّح من أجل تغيير النّظام في سوريا.

-لابدّ من مجلس الأمن الدّولي الالتزام بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية الّتي تحكم العلاقات الدّولية ومنه يعتبر لجوء واستخدام الصّين لحقّ الفيتو ما هو إلّا عرقلة لقرار مجلس الأمن بالنسبة للأزمة السّورية.[2]

فالموقف الصّيني تابع من معطيات متعلقة بأهمية الدّور الصيني في المنطقة العربية في مواجهة الدّور الأمريكي وكذا رغبة الصّين في إبقاء وجودها الفاعل في منطقة منتجة للنفط، إضافة إلى شعور الصين بخطر الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المحيط الهادي، إذ تعتبر سوريا في هذا الإطار كأبرز المواطن المرشحة لتصبح مكانا للصّين يمكن أن تركّز فيه وجودها المستقبلي في الشّرق الأوسط.[3]

ومنه يظهر أنّ الصّين تسعى لاسترجاع دورها على الساحة الدّولية وذلك إزاء التحرّك الصّيني تجاه الأزمة السّورية حيث جاء لاعتبارات إستراتيجية للحفاظ على أمنها وإعادة بناء دورها في العالم دون غضّ النّظر على

---

[1]- عبد القادر دندن، *الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة: دراسة ميدانية الصين*، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص. 122.

[2]- *المرجع نفسه*، ص. 135.

[3]-*المكان نفسه*.

الدّوافع الاقتصادية في منطقة الشّرق الأوسط لا سيما بعد زيادة الطلب عن منتجاتها لتأمين تدفّق مصادر الطّاقة إليها.[1]

5–الموقف الفرنسي من الأزمة السورية:

لقد بينت فرنسا اعتراضها للنّظام السّوري منذ بداية الأزمة السّورية حيث أعلن الرّئيس الفرنسي السّابق فرنسوا ألوند في مؤتمر صحفي "اعتراف فرنسا بالائتلاف الوطني السّوري، بصفته الممثّل الشّرعي الوحيد للشّعب السّوري والحكومة المستقبلية لسوريا الدّيمقراطية الّتي تجعل وضع لنّظام بشّار الأسد أمرا ممكنا"

طالبت فرنسا برفع الحظر عن الأسلحة وتزويد المعارضة السّورية بها، وفي ذلك وزير الخارجية الفرنسي السّابق ألن جوبيه يرى أنّ المحاولات الدّبلوماسية لا جدوى منها ولا بد من التّفكير في حلّ أخر من أجل إيجاد مخرج للأزمة السّورية بالسّلاح كون ذلك يساعد على كسر الجهود العسكرية بين النّظام والمعارضة.[2]

فموقف فرنسا اتّجاه الأزمة السّورية كان ثابت وكان يتمثّل في التّسوية السياسية واستئناف المفاوضات هو السّبيل الوحيد لحلّ الصّراع في سوريا حيث أكّدت فرنسا أنّه لا مجال لاستعادة الاستقرار في سورية دون حلّ سياسي يستجيب لطموحات الشّعب السّوري واتّفق المجتمع الدّولي على إطار سياسي لإنهاء الأزمة السّورية من خلال اعتماد بيان جنيف لعام 2012م. والقرار 2254 الصّادر من مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة في ديسمبر 2015م. وهذا هو الأساس الّذي لا بدّ أن تقوم عليه المفاوضات السّورية الّتي يتعيّن استئنافها سريعا في جنيف برعاية الأمم المتحدة، كما دعّمت فرنسا جهود كلّ من تركيا وإيران وروسيا من أجل الهدنة والدّعوة إلى الامتثال لها مبدئيا، وإلى جانب محاولة فرنسا حلّ الأزمة السّورية فهي تستمرّ كذلك في جهودها في محاربة تنظيم داعش على الصعيد العسكري وتشارك كذلك في محاربة التّنظيم الإرهابي في سوريا والعراق.

6–الموقف البريطاني من الأزمة السّورية:

يتلخّص الموقف البريطاني في أنّ لا بدّ من طرفي الصّراع من وضع حدّ للعنف وتهيئة الأجواء للانتقال نحو الدّيمقراطية وذلك ليتسنى للشّعب السّوري حقّ نقض الفيتو الرّوسي في مجلس الأمن إلّا أنّه بعد إعلان الو.م.أ عن عزمها لمعاقبة الرّئيس السّوري بشار الأسد إثر استخدامه للسلاح الكيماوي ضدّ المدنيين حاول رئيس الوزراء دافيد كامرون الحصول على قرار من البرلمان يؤيّد ضربة محدودة لمعاقبة النّظام السوري إثر استخدامه للسّلاح الكيماوي وكذلك على جرائمه ضدّ الإنسانية إلّا البرلمان البريطاني صوت لصالح عدم التدخّل العسكرية في سوريا

---

[1])– *المكان نفسه*.

[2])–سامح سكر، *الأزمة السورية محاولة للفهم*،(د.م: د.ن، د.ت)، ص.35.

الأمر الّذي جاء كضربة فاجعة بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكية الّتي كانت تعتبر لبريطانيا بمثابة حليفة الأكبر الّذي يمكن دعمها على المستوى المعنوي والدّولي، إضافة إلى غياب فرصة تمكّنها من إرسال قواتها للمشاركة ضدّ سوريا نظرا لأنّ بريطانيا قرّرت سحب قوّاتها من أفغانستان في 2014م. وبالتّالي رفضت بريطانيا إرسال قوّاتها إلى أيّ منطقة خاصة مع اقتراب الانتخابات العامة الدّيمقراطية مفسّرتا ذلك بعدم الرّغبة في دخول في أيّ صراع إن لم يكن مرتبط بالأمن القومي البريطاني.

فلقد أثّرت الأزمة السّورية تزعزعا واضحا بين دول الإتّحاد الأوروبي وذلك حول إيجاد حلّا سلميا وإزالة الحظر على السّلاح المقدّم إلى المعارضة.[1]

7–الموقف الألماني تجاه الأزمة السورية:

تميّز الموقف الألماني تجاه الأزمة السّورية بالتحفّظ بالرّغم من امتثالها لقرارات الاتّحاد الأوربي والأمم المتّحدة المؤيّدة للمعارضة السّورية في نضالها من أجل حريّتها ومعارضتها للفيتو الرّوسي– الصّيني لأنّه يساهم في إضعاف دور الأمم المتّحدة وعرقلة الجهود الدّولية في اتّخاذ موقف صارم موحّد مشترك من النّظام السّوري.

ولقد اعترفت ألمانيا بالائتلاف السّوري باعتباره الممثّل الشّرعي للسّوريين أمّا فيما يتعلّق بإزالة السّلاح الكيماوي فقد أكّدت ألمانيا على دعم المساعي الدّبلوماسية في حلّ الأزمة خاصة بعد أن أبدت سوريا استعدادها للكشف عن ترسنة الأسلحة الكيماوية، كما عبّرت على استعدادها لتوظيف خيراتها وقدراتها لإزالة مخزون الأسلحة الكيماوية الموجودة لدى النّظام وعبّرت ألمانيا عن رفضها في المشاركة في أيّ عمل عسكري في سوريا، كما فسّرت أنجلينا ميركل رفض مشاركة الجيش الألماني توجيه ضربة عسكرية ضدّ نظام الأسد دون تفويض من قبل الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو الاتّحاد الأوروبي.[2]

وفي 2015م. تبلور موقف الحكومة الألمانية عندما أعلنت المستشارة الألمانية أنجلينا ميركل عن استعداد الدّولة الألمانية لاستقبال اللّاجئين السّوريين على أراضيها وعلى أرض الواقع العملي، وبهذا السّياق عندما بدأت موجات اللّجوء تقبل على أراضي ألمانيا في صيف 2015م. ولكن لم تتوفّر التّجهيزات اللّازمة: كمراكز الاستقبال، مراكز التّسجيل ومراكز تقديم طلبات اللّجوء وتغيير بيروقراطية صدور قرار القضاء، ولقد اعتمدت ألمانيا في ذلك على قاعدة دستورية وهي المادة رقم 16 والّتي تنصّ على حماية حقّ اللّجوء السّياسي إلى ألمانيا.

---

[1])–جمال واكيم، *صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011*، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013) ص. 265.

[2])– *المرجع نفسه*، ص. 276.

ولقد بلغ عدد اللّاجئين السّوريين اللّذين تمّ تسجيلهم في ألمانيا سنة 2015م.[1] ما يقارب 965.000 حيث وزّعتها الحكومة الألمانية على كافة الحكومات المحلية وحسب النّسبة المتبينة[2]:

1- بافاريا 15%
2- نورد راين فستفالن 15.8%
3- بان فورتمبيرغ 12.8%
4- نيدر زكسن 0.8%
5- هسن 6.6%
6- زاكسن 6.4%
7- برلين 6.2%
8- رينلاند بفالتس 4.4%
9- برند نبورغ 4.2%
10 - مكلنبورغ – فوربومرن 3.8%
11 - شليشفيق – هولشتاين 3.6%
12 - زكسن – أنهالت 3.5%
13 - تورينغن 3.1%
14 - هامبورغ 2.9%
15 - سارلاند 2.1%
16 - بريمن 12%

وفي نهاية عام 2015م. توافدت إلى ألمانيا عدد أكبر من اللّاجئين مقارنة من الدّول الأوربية الأخرى حيث بلغ عددها 80.935 وفي نفس الفترة دخل إلى بريطانيا 7.470 لاجئا، وهذا ما يبيّن ويبرز الموقف الإنساني للحكومة الألمانية تجاه سوريا، حيث صرّحت أنجلينا ميركل خلال مقابلتها أنّها من غير المعقول أنّ كلّ من لبنان والأردن تستقبل اللّاجئين السّوريين بالرّغم من الضعف الاقتصادي الّذي تعاني بما بالك مثل ألمانيا.

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 281.

المطلب الثاني: موقف الدّول العربية من الأزمة السورية

أ– الموقف اللّبناني من الأزمة السّورية:

لقد كان البلدين تربطهما علاقات ودية تقوم على المصالح المشتركة، غير أنّه بعد استقلال لبنان عرفت هذه العلاقات نوعا من الاختلاف نظرا لتباين الأنظمة السياسة هذا ما أدّى إلى تزعزع وتوتر العلاقات بين لبنان وسوريا.[1]

خاصة مع مجيء ما يسمى بالميثاق اللّبناني سنة 1943م. إذ أصبحت العلاقات السّورية اللبنانية تسير وفقه إلى غاية عام 1953م. أن زعزع الوضع الدّاخلي في لبنان حين حاول الرّئيس شمعون بيريز التّحالف مع الغرب بعد فشل العدوان الثّلاثي على مصر سنة 1956م. والّتي انتهت بتفاهم الرّئيس جمال عبد النّاصر مع القادة اللبنانية وبعد مجيء الرئيس فؤاد شهاب اندلعت الحرب الأهلية في لبنان سنة 1975م. ما أدّى إلى تدخّل القوّات السّورية من أجل إنهاء الحرب الأهلية في لبنان وذلك من خلال قرار أصدر في مؤتمر القمّة العربية.[2]

أمّا فيما يخصّ الموقف اللبناني من الثّورة السّورية يظهر أنّ بعد تضاعف الصّراع في سوريا انقسمت لبنان إلى قسمين قسم مؤيّد للحكومة السّورية وقسم معارض للحكومة أي مؤيّد للمعارضة، ويعتبر تأييد لبنان لأحد الطرفين بمثابة انقسامات للمجتمع اللبناني وهذه الأخيرة ما هي إلّا انعكاسات للواقع الطائفي الّذي تعيش فيه.[3] والقسم الأوّل يتمثّل في قوى 14 آذار وهي متمثّلة بالكتائب اللّبنانية والقوّات اللبنانية وتيار المستقبل، حيث عملت على دعم سوريا معنويا وسياسيا. قوى 14 آذار يقودها حزب الله بالتّحالف مع حركة أمل، حيث ساند هذين الأخيرين نظام بشّار الأسد غير أنّه كان مؤيّدا للثّورة السّورية ورافضا لموقف الثّنائية والاستبداد.

أمّا القسم الثّاني فهو يعرف ب " النأي بالنفس" وهو يمثّل الموقف الرّسمي اللبناني وشعاره يتمثّل في دعم الأسد في المحافل العربية والدّولية خلال مناقشة الوضع السّوري والتّصويت على قرارات بشأنه ولقد أصدرت

---

[1])–جمال واكيم، مرجع سابق، ص. 291.

[2])– محي الدين الصواف، *سوريا ويستمر الصراع على الشرق الأوسط*، (دمشق: دار الفكر، د.ت) ص. 131.

[3])– *المرجع نفسه*، ص. 156.

الحكومة اللبنانية بحضور كلّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والبرلمان باتّخاذ موقف شبه حيادي في القضية السّورية والّذي وصف بموقف التذرّع تارة مؤيّد وتارة أخرى معارض.[1]

وبالرغم من تأييد حزب الله للحكومة اللبنانية إلّا أنّها فضّلت عدم التّدخل في الشّأن السّوري نظرا ل:

1- التّخوف من انتقال الأزمة وأعمال العنف من سوريا إلى لبنان.

2- النأي بالنّفس مخرج لعدم التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدّول الأخرى.

3- الحالة اللبنانية معقدة نظرا لارتباط أطرافها بدول أخرى معارضة للأزمة السّورية مثل السّعودية وإيران.

4- وجود قوى 14 آذار ساهمت بشكل كبير في تجسيد الموقف اللبناني.

نماذج المواقف اللبنانية المؤيدة للأزمة السّورية:

- امتناع لبنان عن التّصويت على تجميد عضوية سوريا.[2]
- امتناع لبنان عن التّصويت والنآي بالنّفس على بيان مجلس الأمن الّذي يدين السّلطات السّورية بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان واستخدام القوة ضدّ المدنيين.
- في جانفي 2012م. كانت لبنان العضو الوحيد في الجامعة العربية الّذي يمتنع عن مطالبة الأسد بالتّنحي.

نماذج المواقف اللبنانية المعارضة للأزمة السّورية:

- تأييد الرّئيس اللبناني ميشال سليمان على الجانب السّوري بإسراع بتنفيذ المبادرة العربية وفتح الحوار مع المعارضة بأطيافها كافة.
- الاهتمام باللّاجئين السوريين وذلك من خلال التّأمينات الاجتماعية.

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 221.

[2])- *المكان نفسه*.

ب – الموقف العراقي من الأزمة السّورية:

لقد كانت العلاقات العراقية السّورية علاقات وطيدة قائمة على الدّعم العراقي للنّظام السّياسي في سوريا، في حين ضلّت العلاقات متباعدة بين دولة القانون والنّظام السياسي في سوريا نظرا للخلاف الإيديولوجي والطّابع البعثي للنظام في سوريا وذلك على الرّغم من العداء التّاريخي لنظام البعث العراقي.

وبعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م. والإطاحة بنظام صدام حسين، لجأ كثير من قادة وكوادر حزب البعث العراقي إلى دمشق , وبعد غياب دام حوالي سنتين أعلنت كلا من العراق وسوريا إعادة إحياء العلاقات الدّبلوماسية بينهما غير أنّ هذه الأخيرة شهدت توطئ إثر مطالبة الحكومة العراقية بشخصيات عراقية اتّهمت بجرائم إرهابية ومن بينهما تفجيرات 19أوت 2009م. ببغداد متسبّبة بقتلى وجرحى من كلّ المدنيين.[1]

وبعد سنة من التّوتر تم إعادة إحياء العلاقات الدّبلوماسية في سبتمبر 2010م. وعلى إثرها تمّ البلدين بتوقيع خمسة مذكرّات تفاهم في مجال الصناعة، التّجارة والتّصدير.ومن تفجير ما يسمى بالرّبيع العربي ووصول رياح التّفجير إلى سوريا هزّت العلاقات بين البلدين وتغيّرت نحو علاقات ثابتة مع نظام الأسد.

–محددات الموقف العراقي تجاه الأزمة السّورية:

منذ عام 2003م. والعراق تتجه وفق بوصلته الجديدة سياسيا واقتصاديا نحو إيران حيث أصبحت هذه الأخيرة تتحكّم في كلّ ما يتعلّق بالبلاد وتقوم بذلك بدون أي رادع، فجاء موقف الحكومة العراقية تجاه الأزمة السّورية مكملا لاتّجاه البوصلة ولقد كان مزدوجا وقاصرا وذلك من أجل التّوازن بين حليفه إيران والضاغطة على الرّئيس السّوري بشار الأسد حيث يرى المالكي أنّ تحقيق الإصلاحات في سوريا سوف يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار.

محدّدات الموقف العراقي:

يظهر سلوك الحكومة العراقية اتّجاه الأزمة السّورية من خلال مستويين، المستوى الدّولي والمستوى المحلّي:

1–المستوى الدّولي:

لقد أدّى عدم وجود موقف دولي موحّد اتّجاه الأزمة السّورية إلى فتح مجال من المناورة والحركة للحكومة العراقية في اتّخاذ القرار خاصة من الامتناع الأمريكي عن التدخّل المباشر في سوريا ما فتح المجال للحكومة العراقية وحليفتها الإقليمية إيران تنسيقا أساسيا وبالتّالي جاءت أغلب القرارات العراقية منسجمة مع التوجهات الإيرانية.

[1]– دايار جوين، *الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق*، (بيروت: دار العربية للعلوم، 2008)، ص. 111.

2–المستوى المحلي:

يتمثّل تأثير المستوى المحلي في قرارات الحكومة العراقية من حيث الانعكاسات الثّورية على المجتمع العراقي من حيث:[1]

– الامتدادات الاجتماعية:

ويظهر ذلك في الحدود السّورية العراقية في البيئة الاجتماعية الواحدة والّتي تحمل الطّابع العشائري وتسكنها القبائل العربية التّقليدية أمثال: الطي، العكيدات، شمر، الجبور، البقارة.

وبالتّالي تخوفت الحكومة العراقية من أن تشكّل هذه الامتدادات الاجتماعية تراكما ثوريا في العراق، وخاصة اذ ما نجحت الثّورة في سوريا.

ومثال على ذلك نذكر حدث معبر اليعربية الّذي يعدّ وصلة بين مناطق زراعية مؤهلة في سوريا والعراق، على خلاف المعابر الحدودية الأخرى الّتي تصل بين مناطق صحراوية، ولو انفردت الجماعات السّورية المعارضة بالسيطرة على المعبر لفتح المجال لتواصل جغرافي بين الانتفاضة في العراق والثّورة في سوريا.

ج– موقف تركيا من الأزمة السّورية:(دولة إقليمية)

عرفت العلاقات التّركية السّورية بالصراعات منذ القديم، حيث أنّ خلال الفترة الحرب الباردة تركيا كانت عضوا في المعسكر الغربي بينما كانت سوريا حليف الاتّحاد السوفيتي وهذا ما وتّر العلاقات بينهما لسنوات طويلة، غير أنّ هذه الأخيرة شهدت تحسنا نظرا للتّعاون الاقتصادي خاصة مع مجيئ حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانتهاجه لسياسة تصفير المشاكل في بداية حكمه، حيث أصبحت سوريا بوابة تركيا نحو العالم العربي وتمّ إلغاء التّأشيرة بين البلدين، وتأسيس مجلس للتّعاون الاستراتيجي بينهما سنة 2009م. وقد ارتفع التّبادل التّجاري بينهما 700 مليون عام 2002م. إلى 2.2 مليار دولار عام 2010م .[2]

وبعد أشهر من اندلا ع الثّورة السّورية عبرت تركيا عن رفضها لنظام بشّار الأسد وذلك من خلال زيارات قام بها وزير الخارجية التّركي إلى دمشق للتوسّط لدى النّظام للتّخلي عن الحلّ الأمني والقيام بإصلاحات ديمقراطية إذ اتّخذت تركيا قرارها بدعم المعارضة والمطالبة برحيل نظام الأسد فاستدامة الأزمة دون حلّ، وحالة الفوضة العسكرية السّائدة في سوريا، وكذا تذبذب الموقف الأمريكي كانت من بين الأسباب الّتي أدّت إلى تراجع الموقف التّركي عن

---

[1])– إياد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، *مجلة البيان* ، ع.342، 2015، ص. 31.

[2])– أحمد نوري النعيمي، *العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون* ، (عمان: دار زهران للنشر، 2013) ص. 275.

شرط رحيل بشار الأسد، خصوصا في ضلّ توقعاتها باتّفاق وشيك بين إيران ودول (5 +1) وتبعاته المتوقّعة، وهذا ما دفع تركيا لتأييد الحلّ السياسي مفوضات جنيف 2 وحثّ المعارضة السّورية على المشاركة فيها.[1]

ويمكن تقسيم المواقف التركية اعتمادا على عدّة عوامل وذلك حسب تسلسلها الزمني إلى أربع مراحل.

1–الموقف الأوّل:

الضغط من أجل التوصل إلى إصلاحات سياسة في سوريا: ولقد بدأت هذه المرحلة في بداية التّظاهرات في مارس عام 2011م. إلى غاية مارس 2012م. حيث تمّ سحب السّفير التّركي من دمشق ولقد عرفت هذه المرحلة عدّة اتّصالات بين الرّئيس التّركي "أردغان" و "بشار الأسد" وزيارات متعدّدة لوزير الخارجية آنذاك "داوود أغلو" ووفد يرأسه رئيس جهاز الاستخبارات حاقان فيدان بناء على قرار من مجلس الأمن القومي التّركي.

ولقد احتفظت تركيا بموقفها الّذي كان مبني على دعم الإصلاحات الدّستورية والتغيير السّلمي، بالّرغم من استضافتها للمؤتمرين للمعارضة السّورية الأوّل كان في أفريل والثّاني في جويلية 2011م.

2–الموقف الثّاني:

دعم المعارضة من أجل إسقاط الرّئيس السّوري بشار الأسد بعد أن عمّت الأزمة في سوريا وسقوط الآلاف من السّوريين يوميان تأكّدت تركيا من أنّ الرّئيس السّوري غير قادر على إحداث إصلاحات تحتوي الأزمة، ووصفت تركيا بأنّ نظام بشّار الأسد هو نظام فاقد للشّرعية وقاتل لشعبه وطالبت بضرورة سقوطه والقضاء عليه من أجل إنقاذ مستقبل سوريا وحقّ الشّعب السّوري.

غير أن تركيا كانت شبه وحيدة على الساحة الدولية انذاك الّتي كانت تدعم المعارضة والّتي نادت برحيل الأسد، كما كانت في تناقض تام مع المحور الروّسي والإيراني الدّاعم للرّئيس السّوري كذلك كانت في تمايز عن الموقف الأمريكي– الأطلسي والدّولي والّذي دعا إلى التّركيز على مكافحة الإرهاب.

ولقد عملت تركيا على دعم المعارضة السّورية من خلال عدّة مستويات وأبعاد سواء كان ذلك إعلاميا، سياسيا أو عسكريا، حيث فتحت أبوابها لمعظم القيادات السياسية للمعارضة السّورية كما ساهمت في تشكيل

[1]– رامز أني، *دراسات عالمية: الشراكة الأوروبية– المتوسطية، إطار برشلونة* ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، د.ت) ص. 25.

اعتراف دولي لهذه الأخيرة،و دعمتها على مستوى مختلف المنابر الدّولية واستضافت بعض الفصائل العسكرية بالسلاح خصوصا مجموعات الجيش الحرّ في سوريا والفصائل التركمانية بالرّغم من عدم التّصريح بذلك.[1]

3–الموقف الثّالث: القبول بالحلّ السياسي

تبنت تركيا هذا الموقف وفقا للاتفاق الأمريكي– الرّوسي في غيانا والّذي كان شعاره الموافقة الضمنية على بقاء الأسد في السلطة إلى غاية الانتخابات.

وكانت حالة الرّكود الّذي عرفها النّظام وحلفائه مع فصائل المعارضة آنذاك وكذا تراجع الدّور التّركي في سوريا خاصة مع التدخّل الرّوسي للعسكري في سوريا كانت من بين العوامل الّتي دفعت بتركيا إلى التّخلي على شعار إسقاط الأسد.

وعرفت هذه المرحلة انتخابات في 07 جويلية نتج عنها تغيرات داخلية وخارجية أثّرت على صانع القرار التّركي، كما شهدت هذه المرحلة فتح قاعدة إنجرليك العسكرية لطائرات التحالف الدّولية أو ما يعرف "بداعش".

4–الموقف الرابع:

الانتقال من المبادرة للدفاع: وهو أخر موقف تبنته تركيا إلى الآن، فقد فقدت أمل إحداث أي تغيير في الأراضي السّورية وإسقاط نظام الأسد أصبح هدف تركيا الوحيد هو تعزيز حدودها وحمايتها وكذا الحفاظ على أمنها القومي من تطورت الأزمة السّورية وذلك من خلال مستويين:

1–المستوى الأوّل:

السياق العام المتعلّق بالإجراءات العقابية ضدّ أنقرة وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية والعسكرية، التجارية، الثقافية... حيث منعت موسكو الطائرات التركية من التّحليق فوق الأراضي السّورية والاقتراب من حدودها من خلال فرض حظر طيران فعلي فوق سوريا حيث قضت روسيا على فكرة المنطقة الآمنة الّتي كانت تنادي بها تركيا.[2]

---

[1])– عقيل السعيد محفوض، *سوريا وتركيا: الواقع الراهن احتمالات المستقبل* ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص. 471.

[2])– تعرف على تاريخ داعش..ومن انضم لها؟،جريدة البورصة، http://www.alborsanews.com/2015/02/20/ ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/26

2–المستوى الثّاني:

السياق الخاص المتعلّق بتقدّم قوّات حماية الشعب الكردية والّذي تعتبره تركيا الامتداد السّوري لحزب العمّال الكردستاني في شمال سوريا باسمها والّذي يحضا بدعم الولايات المتّحدة الأمريكية أمنيا وروسيا عسكريا. وذلك من أجل إقامة الشّريط الحدودي الكردي المحاد للحدود التّركية– السّورية.[1]

ومن أهمّ العوامل الّتي دفعت تركيا إلى التدخّل في الشّأن السّوري نذكر:

1– الارتباط المباشر للأزمة السّورية بالأمن القومي.

2– التقدّم المضطرد لمشروع الكردي السياسي على حدودها الجنوبية.

3– الغموض الّذي يعرفه مستقبل الأزمة السّورية ما أدى إلى تراجع كبير للمعارضة ما فتح المجال لتركيا والتدخّل من أجل محاولة تسوية الوضع.

4– تخوف تركيا على حدودها في حال فتح جبهة حلب على مصالحها.

5– استمرارية تفويض البرلمان التّركي للحكومة والجيش بعمليات عسكرية خارج الحدود.

6– تفوق تركيا عسكريا على كلّ من النّظام وتنظيم الدّولة وقوّات حماية الشّعب.

د.موقف السّعودية من الأزمة السّورية:

إنّ تغيير نظام الحكم في دمشق لم يغيّر أو يؤثّر على مجرى العلاقات السعودية–السورية الّتي تميّزت بالخصوصية، ولقد اجتمعت كلّ من الرياض ودمشق في العديد من المعارك ومثال على ذلك معركة تحرير الكويت في سنة 1991م. ولقد لعب ولي العهد الأمير عبد الله دورا رئيسيا في إدارة وتسيير العلاقات السعودية – السّورية. ولقد قام بزيارة سوريا في العديد من المرّات، وبالتّالي عملت السعودية– السورية، ولقد قام بزيارة سوريا في العديد من المرات وبالتّالي عملت السعودية على دعم استقلالية الحكم السوري وذلك نظرا لإدراكها بأهمية الدّور السوري في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

بالرّغم من الروابط الوطيدة الّتي كانت تربط البلدين إلّا أنها اختلفت مواقفها في بعض الحالات كالحرب اللبنانية مثلا وكذا تحالف سوريا مع إيران، وطريقة ممارستها لوصايتها على ما أثر العلاقات بين الرياض ودمشق، خاصة بعد اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري رجل السعودية في لبنان الخطاب الّذي ألقاه الأسد عشية خروج

[1])– أحمد سالم أبوصلاح، *السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الاقليمي*، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016)، ص.42.

القوات السّورية من لبنان في 12 جويلية 2006م أين وصف فيه القادة العرب بأشباه الرّجال إلى أن شنى انقلاب دمشق على اتّفاق الدّوحة وإقصاء سعد الحريري من الرئاسة الثالثة في جانفي 2011م. بعد إجهاض ما يعرف بمبادرة "السين السين" أي سورية– السعودية من أجل الاتفاق على تسوية وهي التّسوية الّتي أعلن عليها الحريري تحت عنوان (مؤتمر المصالحة والمسامحة).

ومنه كشفت السعودية عن موقفها من الأزمة السورية أين أدانت نظام بشار الأسد الأمر الّذي أدّى إلى تراجع وقطع هذه العلاقات.[1]

– آليات التحرّك السعودي اتّجاه الأزمة:

بعد أن اتسمت الدّبلوماسية السعودية اتّجاه الأزمة السورية بالهدوء إلا أنّه في 08 أوت 2011م. خرج الملك عبد الله بن عبد العزيز عن صمته عن طريق خطاب عبّر فيه أنّ ما يجري في سوريا ليس من الدّين ولا القيم ولا من الأخلاق. وقام باستدعاء سفير بلاده في سوريا من أجل التشاور وفي 15 مارس 2012م. قدّمت الرّياض نصيحة إلى بشّار الأسد وكان ذلك من طر العاهل السعودي قائلا:"أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحّح مسارك وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح مسارك أترك الفرصة لغيرك".[2]

– أسباب التحوّل في الموقف السعودي:

1– اعتقاد السعودية أنّ سقوط نظام بشار الأسد من شأنه أن يحدّ من نفوذ إيران الّتي تهدّد أمن السعودية والعالم العربي الإسلامي.

2– التنافس بين كلّ من الدّوحة والرّياض.

3– تعتبر سوريا بمثابة رأس الحربة في محور الممانعة في مواجهة محور الاعتدال الّذي تقوده السعودية ومصر، خاصة وأنّ مصر تشهد آنذاك ظروف داخلية مضطربة بسبب الثورة.

4– رغبة السعودية في تحقيق التوازن في المنطقة كلاعب إقليمي محوري وقومي في مواجهة بروز أدوار كلّ من إيران وتركيا.

---

[1])– موفق السعودية من الأزمة السورية، http://www.france24.com/ar/20110808-saudi-arabia-iran-syria-protests-bashar-assad-position-arab-world-turkey/ ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/26.

[2])– *المكان نفسه*.

5- الموقف السعودي من الثورة السورية أساسه إنساني وأخلاقي وديني وهذا ما أكّده الملك عبد الله بن عبد العزيز في خطابه.

6- الرأي العام الدّاخلي المؤيد للثورة السورية.[1]

هـ. موقف الأردن من الأزمة السورية:

تميّزت الدّبلوماسية الأردنية منذ بداية الأزمة السورية بالغموض تجاه النزاع الدّائر بين الطرفين في سورية، حيث تقاسم العاهل الأردني الملك عبد الله الثّاني والرّئيس السّوري بشار الأسد في بداية حكمهما إرثا ثقيلا في العلاقات المتوترة غير أنّهما تمكنا كلا من البلدين بناء علاقات سورية–أردنية ومرورها عبر ممرّات أمنة بالرّغم من توتر العلاقات بينهما، إلّا أنّه كانت تربطهما مصالح مشتركة.[2]

– محدّدات الموقف الأردني من الأزمة السّورية:

لقد عملت الأردن على بناء إستراتيجيتها الخارجية تجاه الأزمة السّورية بطريقة تساعدها على ضمان مصلحتها الحيوية واستقرارها الدّاخلي، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يظهر من خلال المحدّدات التّالية:

أ/ التّأثيرات الإقليمية الدّولية:

تعتبر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن من أهمّ العوامل الّتي تساهم في رسم السياسة الخارجية والقرار السياسي الأردني، حيث فتحت واشنطون المجال للدّبلوماسية الأردنية للمناورة تجاه بدائل التعامل من النّظام السّوري خاصة وأنّها أبقت كلّ الخيارات مفتوحة للتّعامل مع الأزمة السّورية مع التّركيز خاصة على إيجاد حلول سياسية لتسوية الوضع السّوري.

---

[1])– *المكان نفسه*.

[2])– الأردن والأزمة السورية، https://addustour.com/articles ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/26

ويظهر أهمية العامل الإقليمي من خلال الموقف الأردني من الأزمة السّورية إذ تضغط دول الخليج خاصة منها المملكة العربية السعودية على الأردن خاصة أنّها تمتلك أدوات التّأثير من خلال المساعدات المالية للخزينة والعمالة الأردنية في الخليج.[1]

ب/ الاستقرار الدّاخلي:

منذ بداية الأزمة السّورية عملت الأردن على الحفاظ وإبقاء بلدها بعيدا عن الثورات العربية وكذا الترابط الاقتصادي بين سوريا والأردن، وتبرز أهمية المتغير الاقتصادي لعملية صنع القرار السياسي الرسمي الأردني بوضوح في الثّورة السّورية حيث يشكّل هذا المحدّد عاملا مركزيا لمدى حرية صنّاع القرار في اختيار البدائل المعروضة عليه لاتّخاذ قرار معيّن، مع العلم أنّ إمكانيات الأردن الاقتصادية لا تفتح لها خيارات كثيرة تجعله لا يستطيع تجاهل الشبكة الواسعة من المصالح التجارية والاقتصادية الّتي تربط كلّ من الأردن وسوريا وما تمثّله الحدود الشمالية للأردن من منطقة حيوية للتجارة الأردنية وخصوصا أنّها الطريق الأقل تكلفة بالنسبة إلى البضائع المقبلة إلى السوق الأردنية.

[1])– هينر فورتيج، *القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية*،(د.م: بالجراف ماكميلان، 2014)، ص. 136.

1- المطلب الثّالث: دور المنظمات الدّولية من الأزمة السورية

1– موقف الأمم المتّحدة من الأزمة السّورية:

جاءت فكرة الأمم المتحدة خلال الحرب العالمية الثّانية أين اتّفق قادة العالم اللّذين ساهموا في إنهاء الحرب على ضرورة بناء آلية تساعد على إحلال السّلام ووضع حدّ للحروب في المستقبل، وبالتّالي نشأة عصبة الأمم المتحدة في ضلّ تراكم مجموعة من الظّروف والّتي تتمثّل في:

الحرب العالمية الثّانية ووحشية نتائجها وانعكاساتها السلبية في مختلف المجالات، الإقرار بحاجة العالم إلى سلم وأمن عالمين في لقاء الأطلسي ارتفاع مستوى الوعي لدى الشّعوب الضّعيفة وتطلعها إلى مستقبل واعد يضمن لها السيادة والحرية الكاملة.

فالأمم المتّحدة تعرف على أنّها هيئة تعمل على صون السّلم والأمن الدّوليين وإنماء العلاقات الودية بين الأمم والتّعاون على حلّ المشاكل الدّولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، فهي ليست حكومة عالمية، ولا تسن القوانين، لكّنها توفّر وسائل الإسهام في النّزاعات الدّولية وإعداد السّياسات لحلّ المشاكل الّتي تترك أثر في حياة الشّعوب.

فكان موقف الأمم المتحدة حيال الوضع السّوري موقف سياسي وباعتبار الهدف الأساسي هو حفظ السلام، فقد أصدر مجلس الأمن الدّولي أربعة بيانات رئاسية حول الوضع في سوريا يوم 03 أوت 2011م. 21 مارس 2012م. و 05 أفريل 2012م. و 02 أكتوبر 2013م.[1]

كما أصدر أربعة قرارات شكّلت أساس مقاربته للأوضاع القائمة، في أولى خطواته الرّئيسية عيّن مجلس الأمن الدّولي كوفي عنان الأمين العام السّابق للأمم المتّحدة، مبعوثا خاصا إلى سوريا. ولقد قدم هذا الأخير خطة تتكوّن من ستّة نقاط تضمنت وقف العنف المسلّح، تطوير المساعدات الإنسانية وضمان إيصالها، واعتماد مقاربة سياسية لحلّ الأزمة وقد مجلس الأمن هذه النقاط في قراره الرقم (2042) الصادر في 14 أفريل 2012م. ومنه شكّلت هذه النقاط جوهر بيان جنيف عام 2012م. وفي 22 جانفي 2014م. عقد مؤتمر في سويسرا والّذي استند كهذا البيان والّذي حضره لأوّل مرّة ممثّلون كلّ من الحكومة والمعارضة السّورية. إلّا أنّ ذلك المؤتمر لم يأتي بنتائج لكلا الطرفين كونه لم ينجح نتيجة تباين الأولويات والتّفسيرات، وكان لابدّ للأمم المتحدة بإعادة صياغة الوثيقة أو بلورة رؤية جديدة على نحو تام وهذا يستلزم توافق أمريكا وسوريا.[2]

---

[1])– الأمم المتحدة والمسالة السورية، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions تاريخ الاطلاع : 2017/08/27.

[2])– *المرجع نفسه*.

كما ساهم تجميد عضوية دمشق في الجامعة العربية إلى تعميق الأزمة السّورية وفشل مهمّة أول مبعوث أممي كوفي عنان في سوريا. أمّا الموقف الأمني الّذي تبنته الأمم المتحدة حيال الأزمة السّورية يتمثّل في صدر مجلس الأمن قرار رقم 2118 وذلك في 27 سبتمبر 2013م. الّذي تضمن التخلّص من الأسلحة الكيماوية السّورية واستند هذا القرار إلى الاتفاق الأمريكي الرّوسي الّذي تمّ بجنيف وبعد ذلك جاء قرار من المجلس التّنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية قضى بوضع إجراءات لتدمير البرنامج الكيماوي السّوري وإخضاعه لتحقيق صارم ويدعو إلى تنفيذ كاملا في أسرع وقت وأسلم طريقة. ويرى المجلس الأمن أنّ استخدام الأسلحة الكيماوية أينما كان يشكّل خطر أو تهديد للأمن الدّوليين.[1]

2– موقف جامعة الدّول العربية من الأزمة السّورية:

يعود جذور جامعة الدّول العربية إلى تفاقم حصيلة من العوامل الدّاخلية والإقليمية والدّولية الّتي أسفرت عن برتوكول الإسكندرية الصّادر في 1944/10/07م. حيث أعلن عن قيام جامعة الدّول العربية بتاريخ 1945/03/22م. لكي تمثّل مصالح جميع الدّول العربية وتحقيق التّعاون فيما بينها والعمل على تمثيلها والدّفاع عن مصالحها أمام الدّول وفي المحافل الدّولية.

ولقد جاء تأسيسها كإحدى المتغيّرات النّاجمة عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثّانية ونتاجا لمنشورات عربية–بريطانيا وصولا لاتّفاق سبعة دول مؤسّسة هي العراق، المملكة العربية السعودية، سوريا، لبنان، اليمن، الأردن ومصر، وقد برز دور جامعة الدّول العربية اتّجاه العديد من الأحداث العربية والإقليمية حيث تعاملت ولا زالت مع القضايا الّتي واجهت وتواجه الدّول العربية على الصّعيد الدّاخلي والخارجي.

ومع الأحداث الّتي شاهدتها الدّول العربية منذ عام 2010م. والّتي أدّت لسقوط النّظام التّونسي ومن ثمّ نظام الرّئيس مبارك في مصر ثمّ سقوط النّظام اللّيبي واستمرار الأحدث في سوريا إلى يومنا هذا.[2]

ففي ما يخصّ الشّأن السّوري فلقد اتّخذت جامعة الدّول العربية العديد من الإجراءات ضدّ نظام الحكم حيث قامت بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وأرسلت فريق للمراقبين العرب برئاسة "الداي" للاطّلاع على الوضع هناك وقام بإصدار بعض القرارات مطالبة من النّظام عدم استخدام العنف والقمع، والتّمادي في استخدام القوّة المفرطة في قمع المتظاهرين وشكّلت هذه الخطوة محاولات لمساعدة الأطراف السّورية في حلّ الأزمة، بالرّغم

---

[1])– *المكان نفسه*.

[2])– الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية،

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=650298&issueno=12043#.WcFAMGeUGM8

تاريخ الاطلاع: 207/08/27.

من رفض النّظام السّوري لأي قرارات أو مبادرات لحلّ الأزمة ما عدا قبول مبادرة وبروتوكول المراقبين وبالتّالي صدر على جامعة الدّول العربية العديد من البيانات والمبادرات لحلّ الأزمة في سوريا نذكر منها:

7– بيان رقم 148 لمجلس الجامعة العربية وزراء الخارجية العرب:

صدر هذا البيان بخصوص الأوضاع في سوريا في 27 أوت 2011م. حيث أكّد على ضرورة وضع حدّ لإراقة الدّماء واحترام حتّى الشّعب في الحياة والحفاظ على كرامته، والتّعبير عن تطلعاته وطموحاته في عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[1]

8– بيان رقم 152 لمجلس جامعة الدّول العربية وزراء الخارجية العرب:

صدر هذا البيان في 13 سبتمبر 2011م. بخصوص مهمّة الأمين العام للجامعة "نبيل العربي" في سوريا حيث تم التّأكيد على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية عاجلة، ووقف أعمال العنف وإجراء حوار وطني شامل يضمن مشاركة سياسية فعّالة لكافة قوى المعارضة مع الحكومة وإيجاد وفد من الأمانة العامة للجامعة لمتابعة الأحداث في سوريا بعد وقف إطلاق النّار وكافة أعمال العنف.[2]

3–موقف منظمة اليونسكو من الأزمة السّورية:

تأسّست منظمة اليونسكو سنة 1945م. بعد الحرب العالمية الثّانية وهي منظمة لمنظمة الأمم المتحدة وهدف هذه المنظمة هو المساهمة في نشر السلام والأمن بين جميع دول العالم، كما تقوم بإحلال الاحترام العالمي للعدالة بالإضافة إلى اهتمامها بسيادة القانون بين جميع دول العالم كما تهتم منظمة اليونسكو بحقوق الإنسان ونشر مبادئ الحرية الأساسية.

فمنذ بداية النّزاع السّوري في مارس 2011م. والّذي خلق أكبر أزمة إنسانية عرفها العالم في السنوات الأخيرة استجابة منظمة اليونسكو للأزمة بنشاط لاسيما بمساعدة اللّاجئين السّوريين والجماعات المضيفة في كلّ من العراق، الأردن لبنان وكذلك عملت على حماية التّراث الثقافي السّوري، وعملت منظمة اليونسكو كذلك على

---

[1])– موقف الجامعة العربية من الأزمة السورية، http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/28.

[2])– *المرجع نفسه*.

الاستجابة لاحتياجات الإنسانية والمساعدات الإنمائية الطويلة من خلال إقامة التكامل والتآزر بين هذين المجلسين.[1]

وفي مجال التّعليم استجابة اليونسكو إلى هذه الأزمة بالتّركيز على تعليم الشباب وذلك بتوفير فرص التعلّم وتحسين نوعية التدريس والتّعليم في المجالسين الرّسمي والغير الرّسمي، كما عملت على تدريب المعلمين على التعليم التقني والمهني، والبرامج التعليمية السريعة والأنشطة والدّعم النفسي والاجتماعي.

ويبقى التّعليم المجال الّذي يمثّل فجوة فيما يتعلّق بالاستجابة الإنسانية للأزمة السورية، إذ عملت سوريا على التصدي لفجوات التّعليم في سوريا ولبنان والعراق في فيفري 2015م. من خلال برنامج يعرف ببرنامج سدّ فجوة التّعلم لدى الشباب، وهو برنامج يسمح بالانتفاع بالتعليم الثانوي والتّعليم العالي يهدف تحسين جودة العلم.

أمّا في المجال الثقافي فلقد ركزت اليونسكو على صون التراث الثقافي الغني في سوريا وذلك منذ بداية الأزمة السّورية، ووجهت منظمة اليونسكو المديرة العامة بقوة جميع الأطراف في النزاع والسلطات السّورية إلى احترام وحماية التراث الثقافي، بالتّالي أطلقت اليونسكو مشروع حماية التراث السّوري الطارئة ومدته ثلاثة سنوات ويهدف هذا المشروع الّذي نظمته اليونسكو إلى التخفيف من الدّمار والخسارة اللّذان لحقّ بالتّراث الثقافي السوري "الّذي يرصد ويقيم أوضاع التراث الثقافي في سورية"

وعملت اليونسكو على تشجيع جهود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اعتماد القرار 2199 الّذي يدين تدمير التراث الثقافي ويعتمد تدابير ملزمة قانونية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالآثار والقطع الثقافية المنتمية إلى العراق وسوريا.[2]

[1]) – http://ar.unesco.org/events/jtm-lmy-hwl-stjb-lywnskw-ll-zm-lswry-wlrqy ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/29.

[2]) – *المرجع نفسه*.

استنتاجات الفصل الثاني :

- الأزمة السّورية من الأزمات المتشعّبة والّتي جذبت أطماع إقليمية.
- إنّ الأزمة السّورية تعيد شبح حرب عالمية ثالثة.
- أضحت رمز الدّولة الإسلامية خراب فوق الأرض.
- تهافت الأطماع الدّولية والإقليمية على المنطقة.
- تمازج المصالح وولادة جماعات إرهابية ذات توجّهات مختلفة ومتعصّبة.

الفصل الثّالث: التّدخل الرّوسي
في سوريا وانعكاساته

بعد مرور خمس سنوات عن اندلاع الأزمة السّورية 30سبتمبر 2015م. جاءت العملية العسكرية الرّوسية على شكل مفاجئ لجميع الأطراف المعنية بالشّأن السّوري، إذ بعد إعلان الكرملين عن منح فلاديمير بوتين تفويض لنشر قوات عسكرية روسية في سوريا، انتقلت روسيا من مرحلة الدّعم السياسي والعسكري الغير مباشر إلى المشاركة الحقيقية بالطائرات الحربية لتقاتل إلى جانب النّظام السّوري، فالعملية الرّوسية جاءت لدعم النّظام السّوري الّذي كان يتعرّض لحصار من قبل المعارضة غير أنّ روسيا أعلنت أنّ هذا التدخّل جاء لمحاربة تنظيم داعش والقضاء عليه وكذا محاربة تنظيمات إرهابية أخرى غير أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت أنّ التدخّل الرّوسي في سوريا لا يستهدف مقاتلي داعش بل أغلب ضربات روسيا جاءت لضرب المعارضة المعتدلة الّتي يدعمها الغرب.

المبحث الأوّل: التدخّل الرّوسي الدّوافع والآليات

لقد أثار التدخّل الرّوسي في سوريا جدلا واسعا في الأوساط المحلية والإقليمية، خاصة وأنّ هذا التدخّل جاء بعد مرور خمس سنوات عن الأزمة حيث:

المطلب الأوّل: أهداف التدخّل الرّوسي في سوريا

أ.أهداف اقتصادية

تعدّ المصالح الاقتصادية الرّوسية في سوريا من الأهداف الأساسية للتدخّل الرّوسي إذ تعتبر العلاقات التجارية بين سوريا وروسيا متطوّرة بالرّغم من أنها بدأت تنمو بصورة مطردة منذ سنة 2009م. وتميل هذه العلاقات بصورة كبيرة إلى الصّادرات الرّوسية والّتي ترتكز بشكل أساسي على المنتجات النفطية والآلات. ولقد تطورت هذه العلاقات سنة 2010م. حيث بلغ مستوى التبادل التّجاري إلى 02 مليار دولار كما خفضت روسيا الرّسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة من سوريا بنسبة 25%. في حين وصل التبادل التّجاري الرّوسي السّوري عام 2011م. إلى 1.92 مليار دولار بالإضافة إلى الشركات الرّوسية المتواجدة في سوريا نذكر منها: **STROY-TRANSGOL** وشركة **TATNEFT** فالأزمة السّورية اعتبرت فرصة وتهديد في نفس الوقت للمصالح الاقتصادية الرّوسية والهدف الأساسي للدّعم الرّوسي للنظام السّوري هو الرّغبة في الحفاظ على مجالات التعاون بين البلدين، إلى جانب[1]:

- سعي روسيا إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا في سوريا.
- خشيتها من أن يؤدّي سقوط النّظام السّوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال من الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا.[2]
- حماية النّظام السّوري وذلك انطلاقا من العلاقات الاقتصادية بين البلدين والّتي شهدت حالة من الركود خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي، غير أنّه سرعان ما استعادت حيويتها بعد القضاء على الدّيون الّتي كانت تعاني منها سوريا، حيث قرّرت موسكو مسح 80% من الدّيون البالغة عشر مليارات وعشر

[1])- إياد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، *مجلة البيان* ، ع.342، 2015، ص. 15.

[2])- طارق محمد ذنوب الطائي، *الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية*،(عمان: دار الأكاديميون، 2016)، ص.129.

مليار يورو سنة 2015م. وقد أصبحت التبادلات التّجارية بين البلدين تشكّل 3% من التجارة الخارجية السّورية، كما تأتي معظم مشتريات الأسلحة المجهزة بها القوّات المسلّحة السّورية من الاتّحاد السوفييتي السّابق من روسيا الاتحادية ولولا استمرار تدفق هذه الأسلحة والذخائر لما استطاع النّظام أن يخوض الحروب الطّويلة ضدّ المجموعات المسلحة المعارضة.[1]

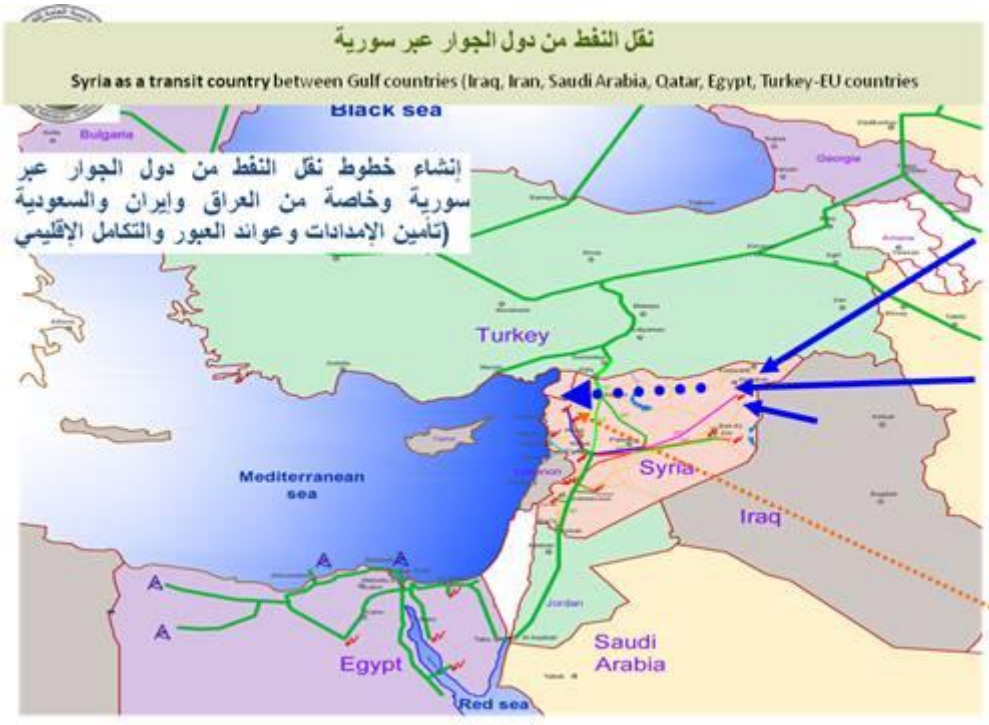

- المصفاة العربية على المتوسط

خريطة رقم 04: توضّح نقل النّفط من دول الجوار نحو سوريا.

المصدر:

http://www.bing.com/search.&form=SK2MDF&pc=SK2M

- منع مرور الغاز الإيراني والقطري من سوريا إلى أوربا لمنافسة غاز روسيا.

ب- أهداف جيوسياسية:

[1])- *المكان نفسه*.

يمكن تحديدها من خلال العناصر التّالية:

1- حماية السياسة لدمشق: حيث وفّرت موسكو حماية سياسية لدمشق وذلك باستعمالها لحقّ النّقض ضدّ كلّ مشاريع والقرارات الّتي تقدمت بها.

2- خدمة سوريا والحفاظ على وحدتها وذلك من خلال توفير ظروف ملائمة لإجراء حوار بنّاء وهادف بين النظام والمعارضة والتوصّل إلى حلّ داخلي للأزمة.

3- ضعف الرّئيس الأمريكي براك أوباما **BARAK OBAMA** وتخليه عن ضرب سوريا لتجاوزها الخطّ الأحمر الّذي كان قد رسمه في ملف السّلاح الكيماوي في صيف 2013م.

4- عجز الإدارة الأمريكية عن مواجهة السياسة الرّوسية في 18 آذار 2014م.

5- خشيت واشنطن من تكرار تجربتي ليبيا والعراق وبالتّالي الامتناع عن إسقاط النّظام في سوريا لعدم وجود بديل واضح.[1]

6- خشية الرّئيس الرّوسي فلاديمير بوتين **VLADIMIR POUTINE** من استمرار تدهور أسعار النّفط على بلاده من الانحسار الدّيموغرافي ما يدفع روسيا إلى إتّباع سياسة أكثر عدائية في المسرح الجيوسياسي.

7- عدم توصل المجتمع الدّولي للتوصل لإيجاد حلّ للأزمة السّورية ما دفع بروسيا لتقديم نفسها كمنفذ لإيجاد حلّ أو تسوية سياسية للصّراع.

8- تجربة روسيا السلبية في الملف اللّيبي وموافقتها على قرار الأمم المتحدّة رقم 1973 والّذي يسمح لحلف شمال الأطلسي للتدخّل في ليبيا لإسقاط نظام معمّر القذافي والّذي يعتبر أحد حلفاء موسكو.

9- خوف روسيا من سقوط النّظام السّوري والّذي يعتبر أو يشكّل خسارة بالنّسبة لسوريا كونه يعدّ أهمّ النّفوذ لروسيا في منطقة الشّرق الأوسط.[2]

ج- أهداف جيواستراتيجية:

[1])- احمد قنديل، "التأثيرات المحتملة للازمة السورية"، *مجلة السياسة الدولية*، ع. 190، أكتوبر 2012.

[2])- الكسندر دوغين، *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*،(بيروت، دار الكتاب الجديد، 2004)، ص. 365.

1- تأمين المصالح الإستراتيجية الّتي تتمثّل في القاعدة البحرية الرّوسية في طرطوس السّاحلية الّتي تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط وتعتبر القاعدة البحرية طرطوس موطئ قدم روسيا الوحيد في الشّرق الأوسط والّتي تسعى من خلالها إلى استعادة مكانة البحرية الرّوسية في هذا البحر خصوصا وأنّ لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، فيعتبر ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا بمثابة ميناء محوري في التّعاون الثّنائي البحري الرّوسي السّوري. كما يساهم في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسّط والشرق الأوسط ويعتبر كذلك جزء من منطق شامل وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الرّوسية.x

2- غياب إستراتيجية شاملة لإنهاء الصّراع السّوري من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية وهذا ما دفع روسيا إلى مواصلة الاستفادة من هذا الفراغ السياسي والإستراتيجي.[1]

3- استمرارية وجود داعش والتخوّف العالمي من توسعه ما دفع روسيا إلى التدخّل في سوريا من أجل مواجهة هذا التّهديد.

4- ضغط روسيا على خصومها السياسيين في الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

5- الموقع الجيوستراتيجي لروسيا والّذي يعتبر بمثابة فضاء حيوي لروسيا.

6- رغبة روسيا في إنشاء نظام عالمي متعدّد الأقطاب تكون روسيا فاعل قوي فيه.[2]

د- أهداف عسكرية:

تتمثل في منع التّحالف الأمريكي من القيام بأي خطوات من شأنها تحديد مناطق محرّرة وفرض حظر جوي عليها ومن ثمّ منع المعارضة السّورية من التكتّل في المنطقة وشنّ هجمات برية تحت غطاء جوّي لقوّات التّحالف وهذا الأمر يجري التّحضير له منذ أشهر طويلة سواء عن طريق العمل المباشر بواسطة تركيا والسعودية وقطر أو بشكل غير مباشر من طرف فرنسا.

وقد تمّ الإعلان عن هذا بعد ستّة أيّام من بدأ القصف الرّوسي في سوريا على طرف نائب وزير الخارجية الرّوسي، مبعوث الرّئيس الرّوسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ميخائيل بوغدانوف **MICKAEL**

[1]- *المرجع نفسه*، ص. 465.

[2]- *المكان نفسه*.

BOGDANOV، حيث أكّد أنّ بلاده ترفض إقامة منطقة حظر جوّي في سوريا بناء على اقتراح تركيا مبرزة ذلك بضرورة احترام سيادة الدّول.[1]

رغبة الكرملين من دعم النّظام في مكافحة الإرهاب وإقامة اتّفاقيات أولية القوى السّورية كالنّظام السياسي للتّسوية السّياسية، الأمر الّذي يسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها، فلقد كان هذا الهدف بمثابة قيد العمل، حيث قامت روسيا بالإعلان عن تحالف أمني لوجيستي لتبادل المعلومات الأمنية بينها وبين إيران والعراق وسوريا ومواصلة العمل إلى جانب القوّات السّورية، والقوّات الكردية "البيشمركة"، حيث اعترفت موسكو أنّها قد قام بتسليح هذه القوّات وإغلاق كوريدور "أعزار" ويعتبر هذا الهدف من العمليات العسكرية الّتي تستهدف فصائل المعارضة السّورية في قطع حدود الإمداد الخارجية لها وتتطلّب ترجمة هذا الهدف في الشمال السّوري إغلاق ما يعرف ب "كوريدور، أعزاز" الّذي يمرّ عبره معظم إمدادات فضائل المعارضة النّاشطة في حلب ويمثّل هذا في مبدأ الإستراتيجية نفسها الّتي تتبعها واشنطن في مواجهة تنظيم دولة داعش ثمّ حصره في الأراضي الرّوسية تمهيدا للقضاء عليه ومن أجل تحقيق هذا الهدف أمّنت روسيا غطاء جويا لعملية عسكرية كبيرة في حلب الشمالي إذ استطاعت فكّ الحصار المفروض على بلدتي نيل والزّهراء، وإغلاق الكوريدور الرّابط بين أعزار على الحدود التّركية السّورية.[2]

منه فالتدخّل العسكري الرّوسي في سوريا يهدف إلى ضرب المنظمّات الإرهابية وإضعافها، وذلك خشية من توسّع هذه المنظّمات إلى القوقاز وتصبح مشكلة روسية كما يهدف هذا التدخّل إلى محاربة المعارضة المسلّحة حتى يكون هذا التدخّل انعطاف نوعيا في الصّراع القائم في سورية.

ويمكن إجمال أهداف التدخّل الرّوسي في سوريا كالأتي:

- وقف انهيار الجيش السّوري واستعادة التوازن على الأرض من خلال تركيز ضربات سلاح الجور الرّوسي على قوّات المعارضة السّورية.

---

[1])- عبد القادر رزيق المخادمي، *القواعد الأمريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي*،(القاهرة؛ الجزائر: دار الفجر؛ الدار الجزائرية، 2015)، ص. ص. 128-133.

[2])- حسين عبد الحميد احمد رشوان، *ثروات الربيع العربي: مقارنة بالثورات العالمية*،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014)، ص. 56.

- الردّ على الغرب والسّعودية، حيث فرضت الغرب عقوبات اقتصادية قاسية على موسكو، أمّا السعودية فكانت وراء انهيار أسعار النّفط والّذي يمثّل مصدر الدّخل الرّئيسي في سوريا.[1]
- استعادة سمعة روسيا وهيبتها ومكانتها الدّولية وإثبات موقعها كدولة عظمى على السّاحة الدّولية.
- الحفاظ على الوجود العسكري الدّائم في منطقة الشّرق الأوسط وإنشاء قواعد عسكرية في سوريا كقواعد للانطلاق.
- تدريب القوات الرّوسية واختبار قوّة التّدمير لبعض الأسلحة والمعدّات الحديثة على الميدان السّوري.

المطلب الثّاني: آليات التدخّل الرّوسي في سوريا

لقد سمعت روسيا إلى إطالة الصّراع في سوريا وذلك من أجل إجبار واشنطن على الاعتراف بها ومصالحها عند التعامل مع الأزمة السّورية، وإن كانت إطالة الصّراع جاء في صالح ما يعرف بالتّنظيم الإرهابي "داعش" والّذي يحوم في الأراضي السّورية بكلّ حرية من أجل التوسّع خارج العراق وتدريب قوّاته على حرب الشّوارع والجيوش النّظامية.[2]

وتتمثّل آليات التدخّل الرّوسي في سوريا:

1)- العمل في المجال الدّولي من أجل منع الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها من إصدار أي قرار من مجلس الأمن للتدخّل لإطاحة نظام بشار الأسد، وبالتّالي اعتمدت روسيا على حقّ الفيتو لتعطيل مشروع قرار الأمم المتحدة الّذي يطالب فيه الحكومة السّورية بالتّعاون مع التّحقيق حول الهجوم الكيميائي في شمال غرب البلاد، ولقد لجأت روسيا لحقّ الفيتو للمرّة الثّامنة منذ بداية الأزمة السّورية في مجلس الأمن الدّولي لتعطيل أي قرار يصدر ضدّ حليفها دمشق وكان مشروع قرار مجلس الأمن الدّولي يقضي بفرض عقوبات ضدّ دمشق تشمل حضر توريد أي أنواع من المروحيات للحكومة والقوّات المسلّحة كمؤسّسات الدّولة السّورية، وحسب نصّ المشروع فإنّ استنتاجات لجنة التّحقيق التّابعة للأمم المتّحدة ومنظّمة حظر الأسلحة الكيماوية الّتي حملت دمشق المسؤولية عن ثلاثة هجمات باستخدام غاز الكلور وتعتبر أساسا لاتّخاذ الإجراءات العقابية في حقّ الحكومة السورية، وبالتّالي

[1])- *المكان نفسه.*

[2])-التدخل التدخّل الرّوسي في سوريا على الشرق الأوسط،www.politics-dz تاريخ الاطلاع: 2017/08/23

اعتمد على حقّ الفيتو ضدّ أي قرار يهدف أو يهدّد بإسقاط بشار الأسد وتؤكّد على عدم التدخّل الخارجي حلّ النّزاع السّوري.[1]

2)- السعي من أجل ترويج حلّ سياسي وذلك عن طريق الحوار بين المعارضة والنّظام دون أي تدخّل خارجي، إذ كانت الأزمة السّورية فرصة بالنسبة لروسيا من أجل العودة على السّاحة الدّولية وتعزيز دورها كقوّة دولية فاعلة وكذا تعزيز مكانتها على المستوى الدّولي والإقليمي في منطقة الشّرق الأوسط وإثبات دورها على القضايا الدّولية والإقليمية كما ترغب روسيا في بناء تحالفات واسعة بعد غياب طويل لها في منطقة الشّرق الأوسط، حيث أنّه مع إبرام الاتّفاق النّووي الإيراني بين إيران ومجموعة (5+1) يمكن لروسيا المضي قدما في التّنسيق الاستراتيجي والعسكري المفتوح مع إيران، وبالتّالي فإنّ الوجود الرّوسي في سوريا كان بمثابة إشارة قوية لعودة روسيا إلى الشرق الأوسط واستعادها لبناء تحالفات جديدة وبالتّالي كانت روسيا ضدّ أي تدخّل خارجي في سوريا وتسعى إلى ترويج حلّ سياسي وليس عسكري، ولا ترغب بأي ضغط من طرف أخر بل تحاول إيجاد حلّ على طريقتها.[2]

3)- المبادرة الرّوسية لنزع السّلاح الكيماوي السّوري:

إذ أعلنت واشنطن في بداية الثّورة السورية على رفض ومنع أي محاولة من جانب الرّئيس السّوري بشار الأسد في استخدام السّلاح الكيماوي وإلّا سيتعرض إلى ضربة عسكرية، غير أنّ بشار الأسد قام باستخدام السّلاح الكيماوي في 21 أوت 2013م. في منطقة الغوطة والّذي أدّى إلى مقتل أكثر من 1400 ضحية وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التّصعيد والتمديد بالضربة عسكرية محدودة لمحاسبة النّظام السّوري على استخدامه للسّلاح الكيماوي، وبالتّالي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على حشد مشاركة دولية لتوجيه ضربة عسكرية على المستوى الدّولي، أمّا على المستوى الدّاخلي عمل الرّئيس على حشد تأييد الرّأي العام لإقناع الكونغرس من أجل الموافقة وتوجيه ضربة عسكرية لسوريا وهذا ما دفع لمجيء المبادرة الرّوسية والّتي لقت تأييد من طرف الرئيس السّوري بشار الأسد والرّئيس الأمريكي براك أوباما، حيث أدّى إلى اتّفاق وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري **JON KERY**. ورئيس خارجية روسيا سيرجي لافورت **SERGIE LAFORTE** في جنيف يوم 12 سبتمبر 2013م. على تنفيذ المبادرة الرّوسية والّتي تنص على:

- انضمام دمشق إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية.

---

[1])-*المرجع نفسه.*

[2])- حسن حسن، *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 588.

- إفصاح دمشق عن حجم ومواقع أسلحتها الكيماوية ومصانعها.
- أن يتاح لمفتشي حظر الأسلحة الكيماوية التّحقيق في ذلك.
- تحديد كيفية تدمير الأسلحة الكيماوية بالتّعاون مع المفتشين الدّوليين.[1]

وهذه المبادرة سمحت للرّئيس الأمريكي باراك أوباما من التورط في الأزمة السّورية وكذا تجنب تداعيات محتملة لتوسيع الضربة العسكرية، وكانت هذه المبادرة بمثابة انتصار للرّئيس الأمريكي أي انتصار دبلوماسي أمام العالم، إذ أتيحت له فرصة عدم توجيه ضربة لروسيا وفي نفس الوقت إجبار هذه الأخيرة عن التخلي عن السّلاح الكيماوي.

فشلت المبادرة الرّوسية في التخلّص من السّلاح الكيماوي نظرا لمواجهتها للعديد من التحديّات والّتي نذكر منها:

- عدم التزام النّظام السّوري بالكشف عن كافة أسلحته الكيماوية.
- صعوبة نزع السّلاح الكيماوي: إذ تعدّ العملية معقّدة من النّاحية التقنية ومكلّفة ماديا، بالإضافة إلى أنّ الحرب الدّائرة في سوريا تعيق الوصول إلى العديد من مواقع تخزين الأسلحة. فتوزيع الأسلحة الكيماوية السّورية على أكثر من 45 موقعا على الساحة السورية يؤدّي إلى صعوبة نزع السلاح خاصة بالنسبة للمناطق الّتي تسيطر عليها ما يسمى بالتّنظيم الإرهابي "داعش" كما أنّ التخلّص من الأسلحة الكيماوية قد يكف كثيرا سواء كان ماديا أو معنويا كما أنّ إحراقها قد يؤدّي إلى التلوث وبروز نفايات الّتي تستلزم التخلّص منها، وبالتّالي يمكن القول أنّ المبادرة الّتي جاءت بها روسيا هدفها كان إيجاد مخرج مناسب لكلّ الأطراف المأزومة في الأزمة السّورية كما أثبتت هذه المبادرة مكانة روسيا ودورها المؤثّر على السّاحة الدّولية.[2]

---

[1]- ممدوح محمد منصور، *الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط*،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت)، ص. 78.

[2]- حسن محمد الزين، *الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط*،(بيروت: دار القام الجديد،2013)، ص ص.271-272.

المطلب الثّالث: أبعاد التدخّل الرّوسي في سوريا

لقد تعرّض النّظام السّوري لانتكاسات كبيرة خاصة سنة 2015م. وذلك بالرّغم من كلّ الدّعم الّذي تلقته من روسيا هذا ما استدعى تغيير الإستراتيجية الرّوسية، إذ بدأ التّصعيد العسكري الرّوسي منذ بداية ربيع سنة 2015م. وذلك بإرسال جنود إلى سوريا خاصة بعد إعلان الرّئيس السّوري بشار الأسد بمعاناة جيشه من التناقض في العديد من القوّات.[1] وفي بداية شهر سبتمبر من نفس السنة أكّد الرّئيس الرّوسي فلاديمير بوتين **vladimir poutin** عن تواصل تقديم مساعدات مهمّة إلى سوريا في بناء قوّة مشتركة للتدخّل السّريع لشنّ حملات جو- أرض في محافظات اللّاذقية وطرطوس على طول ساحل الشمال الغربي.

ولقد عزّزت روسيا وجودها على السّاحل الرّوسي بقطع بحرية بما فيها سفن الإنزال البحرية إلى جانب 15 طائرة نقل من أجل إرسال أسلحة جديدة وقوّات عسكرية إضافة إلى سوريا. ولقد استخدمت تلك الطّائرات مسارات جوية متعدّدة من روسيا إلى اللّاذقية وتمّت هذه الأنشطة الجوية تحت غطاء بعثات المساعدات الإنسانية وبالتّالي استطاعت روسيا من خلال عملياتها الميدانية من استعادة النّظام السّوري بعض المناطق الإستراتجية الّتي كان قد خسرها في الآونة الأخيرة خاصة وأنّ قوّات النّظام قد استعادت بعض من الرّوح المعنوية والقتال.[2]

كما شملت المعدّات والأسلحة الّتي جلبها إلى سوريا خلال تلك المرحلة والمركبات القتالية ومنها:

- دبّابات من طراز تي 90.
- ناقلة جنود مدرّعة.
- خمسة عشر قطع مدفعية.
- شاحنات عسكرية.
- مركبات رباعية الدّفع.
- وحدات المساكن الجاهزة ما يقابل 1500 شخص.
- مركز متنقّل لمراقبة الحركة الجوية.[3]

---

[1])- تداعيات خطيرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تاريخ الاطلاع: 2017/08/27

[2])- *المكان نفسه.*

[3])- *المرجع نفسه.*

- 200 عنصر من عناصر المشاة البحرية: الّتي تم نشرها في اللّاذقية لحماية المنشآت الرّوسية.
- طائرات سخوى 34 الأحداث.
- طائرات إسناد جوي للهجوم البحري من نوع سخوى.
- صواريخ أرض أرض من نوع آس آيه – 22 للدّفاع عن مطار اللّاذقية بجانب طائرات النّقل الإستراتيجية ودبّابات وطائرات تجسّس واستطلاع.[1]

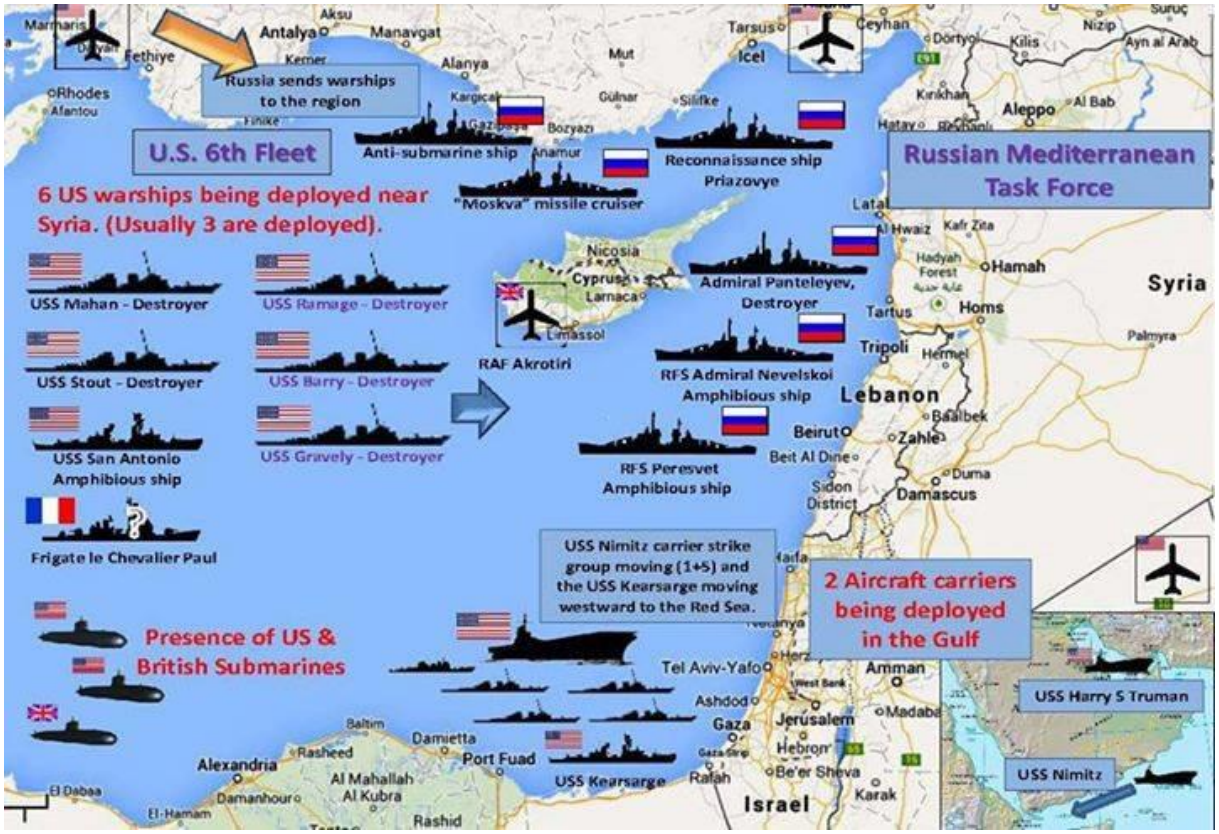

- **خريطة رقم** 05: توضّح انتشار القوّات الرّوسية في سوريا والبحر الأبيض المتوسّط.
- **المصدر**:https://www.elmijhar.com/ar-sy/news view/ae.aspx

[1])– جريدة الشرق الأوسط، *www.awssat.com* ، تاريخ الاطلاع: 2017/08/24

وبعد أن عزّزت روسيا قوّاتها ومعدّتها العسكرية بدأت عمليتها العسكرية على الأراضي السّورية في نهاية شهر سبتمبر عام 2015م. وذلك في سياق تعاملها مع كلّ الفصائل العسكرية المعارضة للنّظام، وكذا سياق سعيها لبقاء النّظام السّوري والدّفاع عنه.

وقد تزامنت الضربات العسكرية مع كشف عن غرفة تنسيق أمني في بغداد بالعراق والّتي تجمع كلّ من روسيا وإيران والعراق والنّظام السّوري بالإضافة إلى حزب الله الّذي كان ضمن هذا التّحالف والّذي ناد للتّحالف الأمريكي الغربي المكوّن من قرابة 50 دولة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا خاصة في ظلّ إعادة تشكيل هيكل النّظام الدّولي في المرحلة الرّاهنة، حيث تحاول روسيا إيجاد دورا لها كقطب دولي في النّظام الجديد.[1]

وقد تمكن العمليات الميدانية العسكرية الرّوسية استعادة بعض المناطق الإستراتيجية كما تستطيع تأمين هذه المكاسب من خلال العمليات الإستخبارية والحماية الجوية، خاصة وأنّ النّظام السّوري قد استعاد بعض من الرّوح القتالية بعد التدخّل الرّوسي.

غير أنّ التدخّل العسكري الرّوسي لا يطابق مع أولويات الولايات المتحدة الأمريكية والّتي كان تسعى إلى استئصال الجماعات الإرهابية وما يعرف بتنظيم "داعش"، غير أنّ التدخّل الرّوسي في سوريا في الوقت الرّاهن ما هو إلّا دعم للنّظام السّوري وإطالته مدة بقائه وهو ما يضرّ بسبيل تسوية هذه الأزمة، ومع ذلك فإنّ التدخّل الرّوسي في سوريا واجه العديد من التحديات والّي أثّرت بشكل كبير على العملية العسكرية وتطورها وتتمثّل هذه العوامل فيما يلي:

1- التحرّك على السّاحة السورية لا ينطلق من أرضية توافق سياسي مع القوّة الرّئيسية المؤثّرة على السّاحة الرّوسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بل هو استكمال لخط الخلاف بين الطرفين حول معالجات الأزمة، ومن ثمّ يساهم هذا التّصعيد بالدخل العسكري إلى زيادة التوتر بين روسيا من طرف وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من طرف أخر.[2]

2- تنسيق روسيا لأعمالها العسكرية مع القوى المنخرطة في الصراع في سوريا تتم عند حدود فنية بحتة، وهي عند الحدّ الأدنى، وقد برزت بوادر مشكلات في قواعد الاشتباك في بعض المناطق، وهو ما قد يؤدي إلى

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- الموقع الإخباري السويسري، *www.swissinfo.ch* ، تاريخ الاطلاع: 207/08/26

شارت تشعل صراع عسكريا في المنطقة بأكملها، لاسيما روسيا باستخدامها صواريخ بالنسبة من قطعها البحرية في بحر قزوين ترفع درجة العمل العسكري إلى درجة غير مسبوقة.

3- تساهم روسيا بعملياتها العسكرية وبالتنسيق مع كلّ من إيران والعراق وسوريا وكذا حزب الله في زيادة التوتر الإقليمي وتصاعد الحرب بالوكالة في سوريا، إذ أنّه من الصّعب على الدّول الإقليمية الدّاعمة للمعارضة تخليها عن مصالحها.[1]

4- قد يؤدّي انخراط روسيا في الصّراع إلى توحيد فصائل المعارضة للنّظام، والعمل على جذب المزيد من المجاهدين من الخارج وإعادة استنساخ النّموذج الأفغاني واستنزاف روسيا خاصة وأنّ الكنيسة الأرثدكسية الرّوسية قد أعلنت أنّ القوّات الرّوسية تخوض حرب مقدسة في سوريا.

5- تعتبر العوائق الاقتصادية عائق مهما بالنسبة لروسيا، إذ أنّه قدرة الاقتصاد الرّوسي غير مؤهلة لتحمل تكاليف تدخل عسكري واسع النطاق وطويل المدى، بجانب عوامل لها صلة بالتعقيد والديمقراطية العسكرية الرّوسية ما بعد الاتّحاد السوفييتي لاسيما أنّ روسيا تنشر خلال السّنوات الأخيرة أعداد متزايدة من القوّات خارج حدودها.

6- الرّهان على بقاء النّظام السّوري، يعني رهان على بقاء روسيا على أنقاض نظام عاجز على استعادة شرعيته وسلطته الفعلية، ومن ثمّ سوف تعاني روسيا جرّاء الانخراط العسكري في دولة فاشلة لفترة طويلة، وهي الظروف الّتي واجهتها من قبل الولايات المتحدة في كل من الصومال وأفغانستان والعراق، في النهاية كانت التداعيّات في مجملها سلبية وهذا ما يعبر عن المصير الّذي قد تواجهه روسيا.[2]

---

[1]- *المرجع نفسه.*

[2]- موقع قناة روسيا اليوم ، *http://Arabia.rt.com*، تاريخ الاطلاع: 2017/08/26

المبحث الثّاني: المقاربة الرّوسية للتعامل مع الأزمة السّورية

تتميز سوريا بجغرافيا سياسية وثروات نفطية هائلة والّتي تمثل دائرة من دوائر الصّراع الدّولي الّذي تسعى الدول إلى إيجاد مكانة إستراتيجية بداخلها، سعيا منها لتحقيق أهدافها. وروسيا بما تتمتّع به من ثقل دولي وقدرات عسكرية كبيرة سعت للتغلغل في منطقة المتوسط من خلال التدخّل العسكري في سوريا وذلك بغية تثبيت وجودها على خريطة القوى الدّولية وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: الأزمة السّورية كعامل للتغلغل في المجال المتوسطي

لقد أثار التدخّل العسكري الرّوسي في سوريا جدلا واسعا على المستوى الإقليمي وكذا العالمي خاصة القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية الّتي تتحدث عن مستقبل ما بعد بشار الأسد في حين أنّ روسيا وإيران تؤيّدان نظام بشار الأسد وذلك نظرا لمصالحها الاقتصادية والإستراتجية في المنطقة، هذا ما يزيد من حدّة التوتّر بين الدّولتين بسبب التّقارب الإيراني–الرّوسي إذ أنّ كلّ منهما يمثّلان خطرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاء تدخّل روسيا في سوريا بعد ما يقارب خمسة سنوات من الحرب الأهلية وفشل كلّ الحلول السياسية والعسكرية بشأن الأزمة السّورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة العربية لدول الخليج وتمسكّها بالحلّ العسكري متجاهلة الحلّ السياسي منذ البداية ما أدّى إلى تفاقم الأزمة وزيادة عدد المتطرّفين والحركات الإرهابية وهذا راجع إلى ضعف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ممّا خلق فراغا استغله الرّئيس الرّوسي فلاديمير بوتين لصالحه ما فسح له الطّريق للتدخّل بنحو مباشر للحفاظ على نظام بشار الأسد وحماية مصالحه في المنطقة وبالتّالي تسعى روسيا من خلال تدخّلها العسكري في سوريا إلى تثبيت وجودها على خريطة القوى الدّولية وكذا إشباع مطامعها الجيوسياسية المتمثّلة في احتكار السيطرة على السّاحل السّوري الّذي يضمن لها تواجد ثابتا في البحر الأبيض المتوسّط الّذي يبدو أنّه دخل بقوة في الحسابات الإستراتيجية الرّوسية بعد نية أمريكا التوجّه صوب المحيط الهادي[1]، فالرّئيس الرّوسي يعتبر أنّ حرية في سوريا هي حرب شرعية وذلك لدفاعه عن القاعدة الرّوسية في طرطوس والموجودة على اتّفاق مع الدّولة السّورية، شأنها شأن القواعد الأمريكية في المنطقة، فالتدخّل الرّوسي في سوريا يبقى محصورا في منع سقوط النّظام السّوري وليس استعادة ما حسره النّظام من أراضي خلال الفترة الماضية، كما سيظلّ التدخّل الرّوسي على الأرجح مقتصرا على دمشق ومنطقة السّاحل الّتي توليها روسيا أهمية خاصة يوصفها منفذا بحريا على البحر الأبيض المتوسّط، وتمتلك فيها امتيازات حصرية تسمح لها بالتّنقيب عن الغاز

[1])– سامح سكر، *الأزمة السورية محاولة للفهم*،(د.م: دن، دت)، ص.11.

والنّفط في المياه الإقليمية السّورية، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النّظام والحكومة الرّوسية في أواخر عام 2013م.

وبناء عليه قد يساهم التدخّل الرّوسي تعزيز مواقع النّظام ومنع سقوطه ورفع الرّوح المعنوية المنهارة لقواته وحضانته الشعبية وفي عرقلة مساعي المعارضة للسيطرة على السّاحل وجباله اللّصيقة بمنطقة سهل الغاب غير أنّه لم ينجح أبدا إلى إعادة النّظام إلى المناطق الّتي خرجت عن سيطرته، فالتدخّل الرّوسي سوف يؤدّي فقط إلى إطالة أمن الصّراع وزيادة معاناة السّوريين، فالرّوس لم يلعب لعبتهم في سوريا من غير وعي، فالتدخّل الرّوسي في أزمات الرّبيع العربي عموما وسوريا بشكل خاص عبارة عن عمليات رد فعل على السّلوك العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، حيث ارتأت روسيا التغلغل في المنطقة، لكونها تشكّل قواعد النّظام العالمي الجديد.[1]

وحسب ما تقتضيه مساعي الدّول الكبرى، فالرّؤية الرّوسية المتنامية بوجود نوّاب أمريكا ومساعي لتحجيم الدّور الرّوسي وتقليصه في المنطقة هو ما دفع روسيا إلى التوجه نحو عالم متعدّد الأقطاب، وكذا كسر مرحلة العزلة الدّولية الّتي عاشتها منذ انهيار الاتّحاد السوفييتي كما تسعى إلى إضعاف العقوبات الّتي فرضت عليها من قبل الدّول العربية خاصة في أعقاب الحرب في أوكرانيا وذلك من خلال توجهها إلى المنطقة العربية، وبالتّالي رفضت الإدارة الرّوسية الانصياع للمطالب الغربية الّتي تطالب بانسحابها من سوريا والتّخلي عن نظام بشار الأسد، حيث رأت أنّ خسارتها لسوريا عبارة عن إجبار لها للعودة إلى ما وراء حدودها وتراجع نفوذها من الشرق الأوسط كما أيقنت روسيا أنّ عدم تدخلها في المنطقة والمساهمة في الحفاظ على مصالحها بنفسها، لن تتجاوز مصالح قرارها بذلك وفوائدها من أن تقوم بدورها وتضطلع بمهمّة حماية مصالحها الخاصة بنفسها في المنطقة العربية خاصة وأنّ تنافس القوى الكبرى على هذه الأخيرة وعلى الأراضي السّورية بوجه خاص لا يزال قائما، إذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضة وجود بشار الأسد في السلطة، ودعم المعارضة ومحاولة فرض عقوبات اقتصادية على النّظام ومحاولة استنزاف النّظام وقدراته في الأزمة.[2]

أمّا تركيا فيظهر بشكل واضح العداء بينها وبين الرّوس، خاصة بعد إسقاط الأتراك للطائرة الرّوسية سنة 2016م. وكذلك مقتل السّفير الرّوسي في تركيا وغيرها من الأمور الّتي ساهمت في تفاقم العداء، وهذا ما أدّى إلى

---

[1])- *المرجع نفسه*، ص. 14.

[2])- مرجع *سابق*، ص. ص. 93-40.

تخوّف تركيا واعتبارها أنّ الحرب في سوريا حرب في تركيا أيضا وبالتّالي وقفت ضدّ النّظام السّوري ودعّمت المعارضة ودعت إلى انهيار ونبذ أعماله الّتي وصفتها بالإرهاب.[1]

أمّا إيران فإنّها ترى في بشار الأسد حليفا إستراتيجيا يخدم مصالحها ومشاريعها في المنطقة العربية، ويرافق ذلك السّعي الإيراني للسيطرة على المنطقة ووقوفها ضدّ قوّات المعارضة عبر إمداد الأسد بميليشيات إيرانية للقتال على الأرض السّورية، وكذلك يندرج تحت رسم الخطوط شبه العريضة للمشروع الإيراني في السّيطرة على المنطقة العربية، والّذي ينبني على أساس طائفي شيعي تسعى إيران إلى توسيع امتداد إلى المنطقة بالكامل وبالتّالي وجدت روسيا في إيران حليفا داعما للأسد وداعما لمعركته ما دفع روسيا إلى التخوّف من أن يصبح النّظام السوري ورقة ضغط في عملية الصّراع الدّائر في سوريا، الأمر الّذي أصبح يهدّد المصالح الرّوسية في المنطقة وهو ما ظهر خاصة بعد دعوة الرّوس لإدماج الميليشيات الإيرانية في قوّات الأسد النّظامية، وكذلك الجهة الإيرانية الّتي رأت أنّ المشروع الكردي يتعارض مع مصالحها.

اتّخذت روسيا الأزمة السّورية كعامل للتغلغل في المجال المتوسّطي وذلك من خلال دفعها للنّظام السّوري على المستوى الدّاخلي والخارجي وكذا حقّ النّقض الّذي كان ردّا على القرارات الصّادرة عن مجلس الأمن ومنع القوى الكبرى من التدخّل في سوريا، سمح لروسيا انتهاج طريق أخر يعيدها إلى لعب الدّور الّذي تطمح إليه عالميا واسترجاع مكانتها في الخريطة السياسية العالمية.[2]

المطلب الثّاني: السّعي نحو تغيير ميزان القوى في المجال المتوسطي:

تعتبر سوريا حليفا مهمّ بالنّسبة لروسيا في الشّرق الأوسط إذ شكّلت العلاقات مع دمشق لبنة أساسية في الشّرق الأوسط منذ ما قبل عهد الرّئيس حافظ الأسد وتعمقت أكثر في عهده، حيث ركّز على تطوير علاقة إستراتيجية مع روسيا باعتبارها واحدة من الشّركات الأكثر ديمومة في الشّرق الأوسط، وفي مقابل ذلك عملت روسيا منذ 2000م. بالتّركيز على استعادة مكانتها كقوى عظمى مجسّدا سياستها ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية في شكل لعبة محصّلتها صفر من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشّرق الأوسط وتمثّل سوريا مواطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنّسبة لروسيا كما أنّها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات روسيا فموقع سوريا المطلّ على البحر الأبيض المتوسّط وإسرائيل ولبنان وتركيا والعراق... يجعلها ذات أهمية كبيرة من أن يسمح بخسارتها وإذا تتبعنا تطوّرات الموقف الرّوسي حيال سوريا من حيث الدّعم ألتسليحي الكاسر لتوازن مع الجيش

---

[1])- *المكان نفسه*.

[2])- سامح سكر، *الأزمة السورية محاولة للفهم*،(د.م: دن، دت)، ص.43.

العربي السّوري ومن حيث التّنسيق السّوري ما بين القيادتين الرّوسية والسّورية الّذي وصل إلى درجة التّطابق في المواقف السياسية وبخاصة في مسألتي عدم المساس بالنّظام السّوري، مسألة أولوية مكافحة الإرهاب فحملت روسيا منذ بداية الأزمة السّورية على تأكيد موقفها في منع أي تدخّل عسكري في سوريا أو فرض مزيد من العقوبات عليها، وذلك خوفا من أن يكون ذلك غطاء مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة فقد قامت القوّات الرّوسية الجوية المؤلفة من 78 طائرة ودبابات "تي90"، ومدافع هاوتزر، ومعدّات وأسلحة عسكرية نوعية، ومجموعة من الخبراء العسكريين، وبالإضافة للتّواجد العسكري الفعلي على الأرض بقوّة عسكرية من جنود البحرية الرّوسية.[1] بقلب موازين القوى العسكرية في سوريا بشكل كبير وإلى جانب ما تقيمه روسيا يصل إلى حقيقة مفادها أنّ القيادة الرّوسية حسمت أمرها في سوريا لصالح انتصار النّظام وإنهاء الإرهاب حيث انتقلت إلى موقع جديد في دعم النّظام السّوري، موقع الهجوميين العسكري والسياسي، وموقع المشاركة في القتال لوضع حدّ للإرهاب بكلّ تلاونية.[2]

ولقد ضاعفت القيادة الرّوسية من وتيرة تحركيها لصالح سورية العروبة وقيادتها وعجّلت بإحداث الانقلاب في الموازن السياسة والعسكرية في ضوء العديدة، والقيادة السّورية ضدّ الإرهاب ومكوناته والقوى المشاركة به بشكل مباشر وغير مباشر هي ليست حرب فقط للدفاع على سوريا وشعبها ووحدتها الجغرافية، بل هي أيضا دفاعا عن الأمن القومي الرّوسي، فسوريا هي القاعدة والمنفذ البحري الوحيد على البحر المتوسط، ولذلك لا تكمن أهميتها الإستراتيجية في ذلك فقط، بل هي تمكّن روسيا من الدخول على أمن أوروبا وشمال إفريقيا وروسيا لها دور بارز ومحوري في الحرب على الإرهاب والتوازنات في التّحالفات.

وهناك من يرى أنّ كلّ هذه الخطوات الّتي تقوم بها روسيا هي محاولة لتحقيق الضغوط الّتي تمارسها عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق الجوار الجغرافي الرّوسي المباشر، وذلك عبر ضغط روسي مقابل في مناطق تمثّل أهمية إستراتيجية الإدارة الأمريكية لاسيما في منطقة الشّرق الأوسط.[3]

---

[1]- حسين عبد الحميد محمد رشوان، *ثورات الربيع العربي: مقارنة بالثورات العالمية*، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2014)، ص. 98.

[2]- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events تاريخ الاطلاع: 2017/08/29

[3]- نورهان الشيخ، *السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط فى القرن الحادي والعشرين*،(القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010م)، ص. 105.

المطلب الثّالث: نتائج التدخّل الرّوسي ومستقبله

فاجأت روسيا العالم بدخولها سوريا حيث حملته العسكرية بنتائج محدّدة سواء بالنسبة لسوريا أو لروسيا نفسها تتمثّل في:

- التدخّل الرّوسي أوقف انهيار النّظام السوري ولو مؤقتا، وهو ما لم يستطيع إنجازه التدخّل الإيراني سواء المباشر أو من خلال حزب الله، فبعد التدخّل الرّوسي استعاد النّظام كامل اللّاذقية وتمّ ربطها حلب واستعاد أجزاء من حمص وحماة واستعادة السيطرة على قاعدة كويرس العسكرية ومدينة تدمر.
- المكسب الرّئيسي الّتي حقّقته روسيا نتيجة تدخله في سوريا هي تعزيز المكانة الدّولية لروسيا في النّظام الدّولي وعلاقاتها بالأطراف الفاعلة فيه مثل الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا بالتّحديد، فقلبه لموازين القوى وانسحابه قبل مباحثات جنيف بيوم واحد كان إشارة واضحة لعدم رضا روسيا عن أجندة النّظام السّوري عبر الواقعية حيث أثبتت أنّها الوحيدة القادرة على إعادة الحياة للنّظام من خلال تدخلّه العسكري وأنّها الوحيدة القادرة على عقلانية أجندت الرّئيس الأسد المتطرّفة والضّغط عليه.[1]
- ومن المكاسب الأخرى الّتي حقّقتها روسيا من تدخّلها العسكري في سوريا: تعزيز إستراتجيتها في البحر المتوسّط من خلال قواعدها العسكرية ونشر صواريخ متطوّرة مثل **S-400**، كذلك فإنّ الموقف الرّوسي نفسه هو من أصبح يدفع باتّجاه الفيدرالية من أجل توفير ملجأ قد يكون أكثر أمانا للنّظام وتحديدا في المناطق العلوية أو في الوقت ذاته يخدم الوجود الرّوسي في قواعده العسكرية على السّاحل السّوري في طرابلس واللّاذقية.[2]

كما يرى العديد من الخبراء أنّ روسيا بهذا التدخّل أوقفت سلسلة انهيار الدّول ولكن داعش لا زال في الميدان، والعملية السياسية متوقّفة وهذا ما يعتبره البعض من السّلبيات الواضحة لروسيا.

- ويمكن القول أنّ روسيا قد نجحت في تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية من تدخّلها العسكري في سوريا وأهمّها:

أ)- سياسيا:

---

[2]- أحمد سيد حسين، *دور القيادة السياسية فى إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا فى عهد بوتين*،رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013)، ص. 98.

استطاعت روسيا استعادت سمعتها وهيبتها الدّولية وحفظ مكانتها كقوّة عظمى مؤثّرة في التّفاعلات الدولية والإقليمية إذ جرّ الرّوس الأمريكان إلى تفاهمات ثنائية معهم ذات علاقة بسوريا وغير من الملفّات بعد رفضهم الحديث مع روسيا مباشرة منذ أزمة أوكرانيا، فبعد شهر من بدأ الحملة الحكومية الرّوسية انطلقت مسيرة فينا الّتي بدأت رباعية ثمّ توسّعت لتمثّل 17 دولة تعدّ منها إيران في إطار(مجموعة دعم سوريا) ولكن هذا المسار سرعان ما انتهى ثنائيا بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مستبعدا أوروبا وإيران للتوصل إلى تفاهمات مشتركة للأزمة السّورية. ومن جهة أخرى نجحت روسيا في توظيف أزمة اللّاجئين السّوريين للضّغط على الاتّحاد الأوروبي الّذي كان يتفكّك من جرّائها لاسيما بعد تهديد بريطانيا بالخروج من الاتّحاد.[1]

ب)– اقتصاديا: حقّقت روسيا تفاهما مع السعودية في أسعار النّفط لاسيما في اتّفاق الدّوحة الّذي ضمّ كلّ من (قطر، السعودية، روسيا وفنزويلا) والّذي قرّروا فيه تجميد إنتاج النّفط وفق معدلات شهر كانون الثّاني 2016م. لتجنب إغراق السّوق بنجمة المعروض وهو ما انعكس إيجابيا على أسعار النّفط الّتي ارتفعت بنسبة 40% من أدنى مستوى لها عند حدود 27 دولار للبرميل إلى 40 دولار للبرميل الواحد.

ج)– عسكريا: تمكّنت روسيا من تحقيق مجموعة من الأهداف العسكرية أهمّها: إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة وقواعد عسكرية دائمة للانطلاق منها لحماية مصالحها فهو ما تجسّد بالاحتفاظ بوجود عسكري روسي في قاعدة حميم وميناء طرطوس، ومن جهة أخرى عرض العسكريون الرّوس قدرتهم على إعلان وتنفيذ العمليات العسكرية خارج حدود بلادهم وأنّ روسيا تستطيع تغيير الأوضاع في سوريا بغضّ النّظر عن توجهات المجتمع الدّولي، كما ساعدت روسيا عبر تدخلها العسكري النّظام السّوري على استعادة جزء كبير من الأراضي السّورية في الآونة الأخيرة وتحقيق انتصارات متلاحقة على المعارضة وقوّت موقف الرّئيس السّوري.[2]

وأخيرا مثل هذا التدخّل استعراضا عسكريا للقوّة الرّوسية ومعسكرا تجريبيا للقوّات الرّوسية وتجريب الأسلحة والمعدّات الحديثة من حيث الدقّة والقوّة التّدمرية في الميدان السّوري.[3]

---

[1])- عاطف معتمد عبد الحميد، *استعادة روسيا مكانة القطب الدولي..أزمة الفترة الانتقالية*،(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، ص. 66.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 98.

[3])- *المكان نفسه*.

وعليه بعد أن حقّقت روسيا كلّ هذه الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية فمن غير المعقول أن تتخلّى عنها بالانسحاب الكامل من سوريا وهو ما لم تعلنه وإنّما احتفظت بوجود عسكري في قاعدة حميم وميناء طرطوس فضلا عن عدم استعداد روسيا للتخلّي عن التّنسيق بين جيشها والجيش الأمريكي، ويبدو أنّ الرّئيس الرّوسي يسعى من خلال قرار الانسحاب إلى إظهار القدرة الرّوسية على صنع معجزة روسية من حلّ الأزمة السّورية سلميا وسياسيا بتفاهمات واتفاقيّات مع واشنطن بدفع أثمان لروسيا لعلّ أهمّها استعادة هيبتها ومكانتها الدّولية ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، والسّماح بارتفاع أسعار النفط تدريجيا بالاتّفاق مع السعودية وفنزويلا وهذا كلّه مقابل تخلّي روسيا عن بشار الأسد والسماح بتغييره عبر انتخابات رئاسية وفقا للقرار 2254 فضلّ الاتّفاق على سيناريو أخر لمستقبل سوريا إلّا وهو الفدرلة والتقسيم وهو ما جسّده إعلان الأكراد عن تشكيل إقليم فيدرالي خاص بهم شمال سوريا بعد إعلان الانسحاب الرّوسي، وما يؤكّد ذلك أنّ تاريخ روسيا يسجّل تخلّيها عن حلفائها مثل صدام حسين ومعمّر ألقذافي وآخرون مقابل مصالحها القومية العليا وأهدافها الإستراتيجية.[1]

ومن هنا يتضح أنّ روسيا تدخّلت في سوريا لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها وليس لحماية النّظام السّوري وهي لا تسمح لأحد الوقوف بوجه مصالحها أو إعاقتها حتّى وإن كان الأسد ذاته أو إيران، وعليه ينبغي عدم الذّهاب بعيدا في التّحويل على التدخّل الرّوسي في سوريا وانسحابها منها، لأنّها تستخدم سوريا أداة لتحقيق مصالحها وأهدافها ولا تقاتل دفاعا عن سوريا أو الأسد.[2]

[1])- محمد جمال باروت، *العقد الأخير فى تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح*،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 45.

[2])- *المرجع نفسه*، ص. 88.

استنتاجات الفصل:

تسعى روسيا من خلال تدخّلها في الأزمة السّورية:

- استعادة دورها كلاعب أساسي وقوة فعّالة على السّاحة الدّولية.
- خوّف روسيا من وصول نظام جديد في سوريا والّذي سوف يشكّل خطرا على مصالحها في سوريا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.
- سعي روسيا إلى إعادة ما يعرف بالتعدّدية القطبية للمجتمع الدّولي وإضعاف السيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة.
- حرص روسيا على عدم خسارة مصالحها في البحر المتوسّط.
- سعي روسيا إلى تعزيز إطالتها الإستراتيجية على البحر الأبيض المتوسّط من خلال استغلال الأزمة السّورية.

الخاتمة

الخاتمة

ركّزت هذه الدّراسة هدفها على محاولة تحليل مدى إمكانية الإستراتيجية الأمنية الرّوسية في حلّ الأزمة السّورية منذ 2011م. إلى 2016م. وذلك بفهم ما يحدث في سوريا، وهذه الإشكالية حلّلناها بتحديد وضبط المفاهيم الأساسية لدراسة مع رصد أبعادها.

فالموقع الاستراتيجي والأهمية الجيوبوليتيكية الّتي تلعبه منطقة الشّرق الأوسط ساهم في تحديد دورها في التحرّك الاستراتيجي للقوى الدّولية والتّنافس على مناطق النّفوذ.

وباعتبار روسيا من إحدى أهمّ الدّول على السّاحة الدّولية وهذا لأنّها تلعب دور دوليا رئيسا في مجلس الأمن، وكذلك تسعى لاستعادة مناطق نفوذها في منطقة الشّرق الأوسط، ونظرا لأنّ سوريا تمثّل حليف روسيا الوحيد في المنطقة، فالعلاقات الرّوسية– السّورية ليست حديثة العهد وإنّما تعود لزمن بعيد حيث كان الاتّحاد السوفييتي السّابق من أوّل الدّول الّتي اعترفت باستقلال سوريا في التّسعينات، وهذا ما شجّع بإقامة علاقات دبلوماسية خصوصا في لعبة المصالح. وهذا ما جعلها تتدخّل في الأزمة السّورية لتعزيز مصالحها.

فالإستراتيجية الرّوسية تنطلق من أنّ الشّرق الأوسط فضاء قريب من حدودها الجنوبية، وأنّ أي عدم استقرار فيه يؤثّر سلبا على العديد من جمهورياتها وهو ما قد يهدّد أمنها القومي، بالإضافة إلى كون هذه المنطقة تشكّل منفذا مهمّا للوصول للمياه الدّافئة، وكذلك سوق مهمّة لترويج الأسلحة للوصول على عوائد مالية تساهم في إنعاش اقتصادياتها.

فبالنّسبة للعودة الرّوسية الجديدة الّتي أعادة التّنافس على السّاحة الدّولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّها ترتبط بالدّرجة الأولى باستعادة روسيا لأمجادها السّوفييتية كما ساعدها أيضا في ارتفاع أسعار الطّاقة وهو الأمر الّذي أسهم في انتعاش إمكانياتها الاقتصادية والمالية، وبالتّالي أصبحت روسيا تمتلك القدرة على تقديم نفسها كبديل جديد لدول الشّرق الأوسط والّذي يمكن التّحالف معه بشكل موثوق أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هذه الأخيرة لم تقدّم حلول في الكثير من القضايا والمعضلات الّتي تعاني منها المنطقة وعلى رأسها الصّراع العربي- الإسرائيلي، ولقد بدأت روسيا في تفعيل دورها في الشّرق الأوسط وخاصة مع الدّول الخليجية بإقامة العديد من الاتّفاقيات التّجارية، العسكرية والطّاقوية.

وفي ظلّ ما تشهده سوريا من نزاع مسلّح بين النّظام السّوري ومع معارضه من مختلف الإيديولوجيات، فروسيا تنظر للأزمة السّورية وموقف الولايات المتحدة كتهديد لمصالحها الإستراتيجية في منطقة الشّرق الأوسط، كون سوريا قلب المنطقة ولابدّ من السيطرة على هذا القلب لإقامة نظام عالمي منافس للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تدرك أنّ إسقاط النّظام السّياسي السّوري الحليف لها وإقامة نظام سياسي جديد سيؤدّي حتما إلى إعادة رسم الجغرافية السياسية لمنطقة الشّرق الأوسط بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وسيؤدّي إلى إخراج روسيا من المنطقة لذلك سارعت هذه الأخيرة إلى تقديم كلّ أشكال الدّعم للنّظام السّوري بانتهاج إستراتيجية أمنية تجاه المنطقة إلى درجة استخدام

لحقّ الفيتو أكثر من مرّة في مجلس الأمن لمنع إصدار أي قرار ضدّ النّظام السّوري، ويشير هذا الموقف لعدم تراجع روسيا من دعم النّظام السّوري.

وكلّ ما يخفي حقيقة الأمر أنّ الإمكانيات الّتي تتمتّع بها سوريا في العديد من الأصعدة ليست فقط الجيوبوليتيكية بل حتّى على الصّعيد الاقتصادي فهو مجرّد امتداد لتنافس القوى الكبرى حول منطقة الشّرق الأوسط بما فيها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ.الكتب:

1- عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004

2- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، الإقترابات و الأدوات، الجزائر: دار هومة، ط05، 2007.

3- هشام محمود الاقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

4- أمل عمر بسيم الرفاعي، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، د.م، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2016)،

5- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولى..أزمة الفترة الانتقالية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

6- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية ، 2012.

7- كلاوزفتز، فن الحرب، الكتاب الثالث، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.ت.

8- أحمد سالم أبوصلاح، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الاقليمى، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.

9- عقيل السعيد محفوض، سوريا وتركيا: الواقع الراهن احتمالات المستقبل ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

10- إسماعيل صبرى مقلد, أصول العلاقات الدولية:إطار عام, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

11- احمد داود سليمان، نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988

12- عزمى بشارة، سورية: درب الالآم نحو الحرية..محاولة فى التاريخ الراهن، الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

13- لمى مضر الأمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

14- ناظم الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار االمجدلاوي، 2004.

15- هاني عبد الرحيم العزيزي، معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية، عمان: دار االمجدلاوي، 2004.

16- عاطف عبد المجيد معتمد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، بيروت: دار العربية للعلوم؛ مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

17- هينر فورتيج، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية،. د.م: بالجراف ماكميلان، 2014.

قائمة المراجع

18- جمال محمد ابو شنب، النظم والمؤسسات السياسية، ، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2010.

داود الباز، النظم السياسية:الحكومة والدولة في ضوء الشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

19- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي- انجليزي، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.

20- أبو قاسم سعد الله، شعوب.. وقوميات، حسين داي: دار البصائر، 2008.

21- صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية: دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، مصر؛ الإمارات: دار الكتب القانونية، 2012.

22- محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.

23- كاظم هاشم نعمه، السياسية الأسيوية: روسيا في السياسة الأسيوسية ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار أمنة للنشر، 201 باسم شيحة، روسيا بوتين،،(بيروت: دار العربية للعلوم، 2006.

24- باوتشر دايفد، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

25- عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ط 3 ،2012.

26- برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا بعد 11 أيلول عن العبرية، بيروت: الدار العربية للعلوم ،2004.

27- عبد القادر رزيق المخادمي، القواعد الأمريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي، القاهرة؛ الجزائر: دار الفجر؛ الدار الجزائرية، 2015.

28- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

29- كمال خورشيد مراد، الرأي العام وطرق قياسه، عمان: دار الفكر، 2010.

30- أكرم عبد العلي، تاريخ أوروبا الحديث، عمان: دار المسير، 2013.

31- ممدوح محمد منصور، الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت)،

32- محمد جمال باروت، العقد الأخير فى تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح، الدوحة: المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

33- حسين علاوي خليفة، النظرية الإستراتيجية المعاصرة، بغداد: دار الحكمة ، 2013

34- وليد عبد الحى، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)،

35- نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط فى القرن الحادى والعشرين، القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010.

36- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،

37- نورهان الشيخ ،صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.

38- تراث فايز دبانية، السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربى بعد انتهاء الحرب الباردة 1991-2001، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2003.

39- أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية فى إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا فى عهد بوتين،رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

40- طارق محمد ذنوب الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية،عمان: دار الأكاديميون، 2016

41- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط: الحقائق والأهداف والتداعيات،الجزائر؛ بيروت: ديوان المطبوعات الجامعية؛ الدار العربية للعلوم، 2005

42- عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة: دراسة ميدانية الصين، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015. سامح سكر، الأزمة السورية محاولة للفهم،(د.م: د.ن، د.ت).

43- محي الدين الصواف، سوريا ويستمر الصراع على الشرق الأوسط، دمشق: دار الفكر، د.ت).

44- دايار جوين، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق، بيروت: دار العربية للعلوم، 2008.

45- أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون ، عمان: دار زهران للنشر، 2013.

46- رامز أني، دراسات عالمية: الشراكة الأوروبية- المتوسطية، إطار برشلونة ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، د.ت .

ب.الدوريات

1- أحمد دياب، شراكة اقتصادية:محددات الدور الروسي فى وسط وشرق أسيا، القاهرة:مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد195، يناير2014.

2- أحمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، القاهرة:مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 190، أكتوبر 2012.

3- إياد جبر، مراحل تطور الثورة السورية، الرياض:مجلة البيان، العدد342، 2015.

4- أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية 2000-2008، بيروت:مجلة المستقبل العربي، العدد358، ديسمبر 2010.

5- حسن أبو طالب، فاعلية مفقودة:تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية,القاهرة :مجلة السياسة الدولية ,العدد 190، أكتوبر2012.

6- محمد صلاح سالم، الأهمية الجيوبوليتكية، "المجلة العلمية الحرس الوطني

7- رابحة سيف علام ومحمود حمدى أبو القاسم، الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية، القاهرة :دراسات إستراتيجية، العدد236، 2013.

8- رضوان زيادة، النظام السياسى الروسى: انتخابات بدون ناخبين، القاهرة :مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد27، أكتوبر2007.

9- عبد العزيز مهدى الراوى، توجهات السياسة الخارجية الروسية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة، بغداد :دراسات دولية، العدد35, 2012.

10- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، القاهرة :مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد170 ،أكتوبر2007.

11- محمد سعيد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، القاهرة :مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد147، يناير2002.

12- محمود حمدى أبو القاسم، التوافق الروسي الأمريكي حول نزع الكيماوي السوري:هل تراجعت احتمالات العمل العسكري؟، القاهرة: ملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام، العدد226، أكتوبر2013.

13- ميشيل كيلو، رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع فى سوريا، القاهرة : مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد195، يناير2014.

14- نورهان الشيخ، الاستمرار والتغير فى السياسة الروسية فى فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، بيروت :المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد24، 2009.

15- أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية، الرياض :مجلة البيان، 2013.

16- الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السورى، القاهرة :مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد190، أكتوبر2012.

17- السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلى مزيد من الانخراط فى أزمات المنطقة؟، القاهرة :مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد203، يناير2016.

18- مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، القاهرة :مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد186، أكتوبر2011م.

19- مواقف روسيا وإيران من تطورات الأزمة السورية، أوراق الشرق الأوسط، العدد58، يناير2011.

20- وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، خريف2008.

ج.الدراسات المنشورة

1. باسم رشيد، المصالح المتقاربة:دور عالمي جديد لروسيا فى الربيع العربي، الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، يناير2013م.
2. الثورة السورية:نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولى، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 6 مارس 2012.
3. وليد عبد الحى، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2012.

د.الرسائل العلمية

1. أحمد سالم أبوصلاح، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الاقليمى، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016.
2. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية فى إعادة بناء الدولة-دراسة حالة روسيا فى عهد بوتين، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2013.
3. تراث فايز دبانية، السياسة الخارجية الروسية تجاه الوطن العربى بعد انتهاء الحرب الباردة1991-2001، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،2003.
4. دلال محمود السيد، الإدارة الإسرائيلية للأزمات الاستراتيجية فى الصراع العربى الاسرائيلى أزمة مايو/يونيو1967وأزمة أكتوبر 1973وأزمة لبنان1982، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

5. عز الدين أبوسمهدانة، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008:دراسة حالة القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012.

6. عمر محمد على الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث11 سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

ه. المواقع الإلكترونية

1- الأمم المتحدة والمسالة السورية،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

2- مفهوم الإستراتيجية، http://www.muslm.org/vb/showthread.php ، تاريخ الاطلاع: 2017/09/09.

3- الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية،
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=650298&issueno=12043#.WcFAMGeUGM8

4- موقف الجامعة العربية من الأزمة السورية،
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews

http://ar.unesco.org/events/jtm-lmy-hwl-stjb-lywnskw-ll-zm-lswry-wlrqy

5- الرئيس الأسد يصدر مرسوما بإعفاء محافظ درعا فيصل كلثوم من مهامه، سوريا نيوز، 28مارس2011.

6- مضيق باب المندب،
.https://www.arabia2.com/vb/showthread.php?t=118889

.http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=130494

7- حصيلة دامية لجمعة العشائر بسوريا، الجزيرة نت، 10يونيو2011.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/6/1

8- قتلى وعشرات المصابين خلال تظاهرات "جمعة الشهداء في سوريا، العربية نت،1أبريل2011م.

http://www.alarabiya.net/articles/2011/04/01

9- أحمد علو، السياسة الخارجية الروسية فى علاقاتها الدولية، مجلة الجيش، دراسات وأبحاث، العدد263، مايو2007.

http:/www.leparmy.gov.lb/ar/news/?14388

10- الأزمة السورية:دليل الجماعات المسلحة فى سوريا، موقع هيئة الإذاعة البريطانية)بى بى سى 21 (يناير2014.

http://www.bbc.com/aabic/middleeast/2014/01/131213_syria

11- إطار بديل: كيف نجحت روسيا في تنشيط "دبلوماسية السلاح" بالشرق الأوسط؟، المركز الاقليمى للدراسات الإستراتيجية، 15يونيو2015م.

http://www.rcssmideast.org/Article/3648

12- بدء انسحاب القوات الروسية من سوريا الثلاثاء، موقع سكاى نيوز عربية، 15مارس2016.

.http://www.skynewsarabia.com/web/article/824281/

13- بنود جنيف 1، موقع المصري اليوم، 9فبراير2014.

http:/www.elmasryelyoum.gov.lb/ar/news/?14388.

14- بهاء الحجار، محطات فى سوريا على مدى عامين، سكاى نيوز عربية، 17مارس2013.

.http://www.skynewsarabia.com/web/article/14270

15- بوتين:تغيير السلطة فى سورية ممكن فقط بطريقة دستورية ,موقع روسيا اليوم20,يونيو2012م.

http://.arabic.rt.com/news.

16- بوتين:روسيا مستمرة فى دعم الأسد عسكرياً, موقع هيئة الإذاعة البريطانية bbc,15سبتمبر2015م.

.http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150915

17- بيشوى رمزى،بعد تصريحات بطريرك روسيا.. ما دور الكنيسة في السياسة؟، موقع دوت مصر18,يناير2016.

http://www.dotmsr.com

18- ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفى عنان لسوريا، وكالة رويترز 4, أبريل2012 http://ara.reuters.com/article/topNews.

19- تعرف على تاريخ داعش..ومن انضم لها؟,جريدة البورصة20,فبراير 2015.

http://www.alborsanews.com/2015/02/20/.

20- تنظيم الدولة الأسلامية، موقع الجزيرة نت,تقاريروحوارات,14 يونيو2014م.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews.

21- الأردن والأزمة السورية، https://addustour.com/articles

22- جورج حجار، دوافع وأسرار العشق الروسى لنظام بشار الأسد,الشبكة العربية العالمية9,نوفمبر 2013.

http://www.globalarabnetwork.com/opinion.

23- ديمترى ترينين,المصالح الروسية فى سورية,مركز كارنيغى للسلام الدولى11,يونيو2014م.

http://carnegie-mec.org/

24- راتب شعبو,قمع استراتيجى وثورة مرتجلة, موقع حكايات الثورة 17,يناير2015م.

http://www.syriauntold.com/ar/2015/01.

25- روسيا تستغل أزمات الشرق الأوسط لدعم نفوذها,صحيفة العرب,العدد9882, 9أبريل2015م.

http://www.alarab.co.uk/?id=49525.

26- التدخل التدخّل الرّوسي في سوريا على الشرق الأوسط،www.politics-dz

27- روسيا تسلح سوريا بـــ6 طائرات ميغ - 31,موقع سبوتنيك.2015-8-17,

.http://arabic.sputniknews.com/arab_world

28- سعود كابلى, نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية,موقع العربية25,يونيو 2013م.

http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25./

29- سوريا تطبع أوراق نقد جديدة, موقع الجزيرة نت 13,يونيو 2012.

.http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/6/13/

30- سوريا:نتلقى دعماً شهرياً ب500 مليون دولار من إيران وروسيا والصين,صحيفة الشرق الأوسط,العدد12632, 29يونيو 2013م.,

.http://archive.aawsat.com/details.asp?section

31- الشراكة العسكرية الاستراتيجية الروسية
السورية,المركز الكردى للدراسات 11,نوفمبر 2014.

http://nlka.net/index.php/2014

32- طلعت رميح,إستراتيجية الثورة فى سوريا,قضايا سياسية,موقع المسلم20,يوليو 2012م.

.http://www.almoslim.net/node/168183

33- لافروف:أهداف العملية الروسية فى سوريا مكافحة الإرهاب لدعم أي من القوى السياسية ,موقع روسيا اليوم1,أكتوبر2015م.

http://arabic.rt.com/news/795460

34- تعرف على تاريخ داعش..ومن انضم لها؟،جريدة البورصة،
http://www.alborsanews.com/2015/02/20/

35- موفق السعودية من الأزمة السورية،
http://www.france24.com/ar/20110808-saudi-arabia-syria-
/protests-bashar-assad-position-arab-world-turkey-iran

36- ترجمة غير رسمية لنص خطة سلام كوفى عنان لسوريا، وكالة رويترز 4, أبريل2012

http://ara.reuters.com/article/topNews

37- لافروف:نرفض التدخل الخارجي فى سورية ومحاولات فرض الفصل السابع ضدها,وكالة سانا للأنباء23,مايو2014م.

http://sana.sy/?p=2767

38- لائحة العقوبات الأمريكية والأوروبية ضد النظام السورى,جريدة الشرق الأوسط25,أغسطس2011م.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast

39- ماجد كيالى,الثورة السوريةوإشكاليات التحول نحو العسكرة, موقع الجزيرة نت6,مايو2013.

.http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

40- محمد مجاهد الزيات,سيطرة المتطرفين:خريطة جماعات المعارضة المسلحة فى سوريا,المركز الأقليمى للدراسات الاستراتيجية 8,يناير 2014.

http://www.rcssmideast.org/Article/1654

41- محمود بيومي، المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات,موقع الأهرام الرقمى ,مارس2014.

.http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469324&eid=14158

42- مسلسل أحداث سوريا,31 ديسمبر2011م.

.http://www.assakina.com/center/files/7300.html

43- مؤتمر جنيف2:بانتظار الجولة الثانية، ماذا تحقق في الأولى، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات4 ,فبراير2014.

.http://www.dohainstitute.org

44- موسكو:مشروع القرار حول سورية بالجمعية العامة غير متوازن,إسلام تايمز3,أغسطس2012.

.http://islamtimes.org/ar/doc/news/184604

45- ميدفيديف:ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة ويباشر بالإصلاحات ,موقع روسيا اليوم5,أغسطس2011م.

http://arabic.rt.com/prg

46- ميساء قطايا,روسيا والأزمة السورية:ماهى مصلحة روسيا فى سوريا؟,الخبربرس6,مايو2012.

http://www.alkhabarpress.com

47- نادية تركى, «الحريقة».. أول مظاهرة شهدتها سوريا ضد نظام الأسد خلال 40 عاما,جريدة الشرق الأوسط15,مارس 2012.,

http://archive.aawsat.com/details.asp

48- هل الثورة السلمية أمام مرحلة جديدة؟ ,موقع المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات27,ديسمبر 2012م.

http://www.dohaintitute.org/release

http://www.aljazeera.net/countries/syria

49- الأهمية الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm

50- أزمة المياه في الشرق الأوسط، http://www.aljazeera.net

51- قناة السويس، https://arabic.cnn.com

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Books:

قائمة المراجع

1. Julin Bames & Daniel Levy,The Regional Struggle for Syria,Puplished by the Europian Council On Foreign Relation,July 2013.

Perodicals:

1. James Robinson & Richard Snyder, Decision Making in International Politics, In: Herbert kelman International Behavior, New york:(Holt) Rinehart and Winston,1996
2. James E. Dougherty,Contending Theories of International Relation,Philadelphia:Lippincott,1991.
3. Fehmy agca, The Effect of Syria Crisis for The Transformation and Integration of The Middle East,Belgi Stratgi, Spring2014.
4. Nicholas Leigh Aschbrenner,Regional Revolution and Regional Alliances: Syrian Foreing Policy amid The Arab Spring, a Research Paper submitted in partial fulfillment of the Master OF ARTS,American puplic university, Virginia, February26 ,2012.

ملخص الدّراسة

إنّ عملية البحث في الجانب الأمني لأية إستراتجية معينة اتجاه منطقة الشّرق الأوسط دائما ما تأخذ حيّزا مهما في تحليل الباحثين المهتمين بهذه المنطقة بشكل خاص، والفضاء الجيوسياسي بشكل عام، وتركّز تلك التّحليلات على جوانب معينة على غرار علاقات الوحدات السياسية المشكّلة للمنطقة، إلى جانب دور القوى الكبرى وإستراتجيتها الموجّهة للتّعامل مع الأزمة المطروحة.

هنا يبرز موضوع الإستراتجية الأمنية الرّوسية ومواقفها اتّجاه الأزمات الموجودة، والاستقطابات الإقليمية المطروحة، أحد أهمّ تلك المواضيع الّتي تستحق الدّراسة والبحث. ويستدعي البحث في هكذا موضوع التّركيز على إحداث التدخّل الرّوسي في المنطقة، مواقفه، رهاناته والنّتائج المترتّبة خاصة ما تعلّق بإيجاد حلّ للأزمة السّورية المستمرة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، الأمن، الأزمة، سوريا، روسيا.

Abstract:

Middle East is taking an important position within the international relations, according to geostrategic data, which qualify it as an open geopolitical sphere.

Studies related to the Security aspect do not systematically show specific strategies towards Middle East; in contrast to the important interest shown by the searchers devoted to this region, in particular, and to the geopolitical sphere, in general. These analyses shed light on specific aspects, such as the relationships between the different political structures in the region, in addition to the great powers, and their adopted strategies in order to tackle the given crisis.

We should deal here with Russia's security strategy, and its position towards the emerging crisis, as well as the resulting regional concentration. These can be among the relevant subjects, which deserve further research.

Words keys: : Strategies – Security –crisis –Syria – Russia **.**

Résumé:

La recherche en matière de politique sécuritaire ne fait pas systématiquement part d'une stratégie spécifique vis-à-vis du Moyen-Orient, contrairement à l'intérêt porté par les chercheurs se penchant sur la dite région, en particulier, et l'espace géopolitique, en général. Ces analyses se consacrent à des aspects bien précis, à l'instar des relations entre les diverses structures politiques autour de la région, ainsi que le rôle des grandes puissances, et leurs stratégies visant à gérer la dite crise.

Il y a donc lieu d'aborder la question de la stratégie sécuritaire russe ; sa position vis-à-vis des crises apparentes, ainsi que les ralliements régionaux qui en découlent. Ceci parmi les sujets pertinents méritant de constituer objets d'études. Une telle recherche nécessite de se pencher également sur l'intervention russe dans la région ; les positions adoptées, ses enjeux, et ses diverses conséquences, en particulier en ce qui relève des solutions à la crise syrienne qui ne cesse de s'étaler.

Mots-clés : Stratégies- Sécurité- Crise- Syrie- Russie.